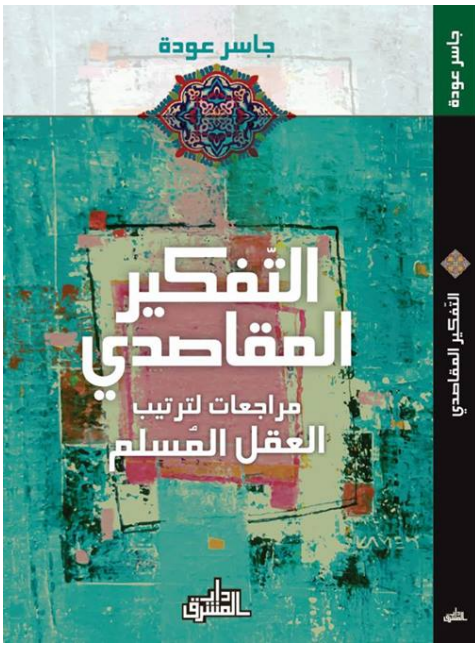

جاسر عودة

التّفكير المقاصدي

مراجعات لترتيب العقل المُسلم

جاسر عودة

التّفكير المقاصدي

التفكير المقاصدي

مقاصد الشريعة مطروحة وبقوة كإطار للتجديد في مجال الاجتهاد الفقهي والفكري الإسلامي، كما أن العقل المسلم في حاجة ماسة إلى (المقاصدية) وسؤال (لماذا؟) كإطار للتجديد في مستوى أعمق وأشمل، ألا وهو مستوى طرق التفكير ومنهج إعمال العقل.

هذا الكتاب يقدّم مراجعات تستهدف إحداث نقلات ضرورية تعيد ترتيب العقل نحو الاتساق مع فقه القلب وسنن الله في الكون، وتنقل العقل من التفكير العشوائي المزاجي إلى تفكيرٍ مرتّبِ الأولويات وواضحِ الغايات، ومن التفكير الاختزالي التجزيئي إلى تفكيرٍ مركبٍ ومتعدّد الأبعاد، ومن التفكير بمنطق الأبيض والأسود إلى تفكيرٍ نسبيٍ ومتنوعِ الدرجات والألوان، ومن التفكير الجامد المنغلق إلى تفكيرٍ منفتحٍ ومتجددٍ يفصل بين الثوابت والمتغيرات ويوازن بين الوسائل والغايات.

القاهرة - المعادي - شارع المعراج
almashriq.books@gmail.com

التفكير المقاصدي

التفكير المقاصدي

مراجعات لترتيب العقل المسلم

د. جاسر عودة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد دار المشرق

عودة، جاسر
التفكير المقاصدي: مراجعات لترتيب العقل المسلم/ جاسر عودة.
١٦٠ص.
١. المقاصد (الفقه الإسلامي). أ. العنوان
297

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر دار المشرق»

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار المشرق
الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٧

دار المشرق
القاهرة ـ المعادي ـ شارع المعراج
almashriq.books@gmail.com

المحتويات

تقديم ٧

المراجعة الأولى: من الفوضى العقلية إلى نظام السنن الإلهية ... ١٣

المراجعة الثانية: من توهم المُسَلَّمَات إلى نقد المفاهيم ٣٩

المراجعة الثالثة: من عقلية الأبيض والأسود إلى تعدد الألوان والأبعاد ٦١

المراجعة الرابعة: من التفكير التجزيئي المحدود إلى التفكير التكاملي الشامل ٧٩

المراجعة الخامسة: من سؤال «ماذا؟» إلى سؤال «لماذا؟» ٩٥

المراجعة السادسة: من الجمود الفكري إلى الموازنة بين الثوابت والمتغيرات ١١٣

المراجعة السابعة: من العشوائية في التفكير إلى مراعاة الأولويات ١٢١

المراجعة الثامنة: من استعجال المراحل إلى مراعاة الدورات الطبيعية ١٣٣

المراجعة التاسعة: من الانغلاق في التفكير إلى الانفتاح والتجدد ١٤٧

المراجعة العاشرة: من جفاف الماديات إلى فقه القلب ١٥٥

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أسعد الخلق وخاتم الرسل محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد؛

فإن من أكبر الأزمات التي تعاني منها أمتنا، والتي هي عندي سبب رئيس لبقية الأزمات والنكسات على كل المستويات، أزمة ضعف التفكير السليم العاقل؛ فقد شاعت واستقرت طرائق تفكير عجيبة بين أبناء وبنات هذه الأمة، طرائق تفكير هي نتاج فوضى عقلية عارمة، بعدت بالأمة ـ التي يُفترض أن تكون خير أمة وأن تكون شهيدة على الناس ـ عن التناسق والتناغم مع هدي الوحي في الفهم وسنن الله في حركة الخلق ومقاصد الشريعة في هداية الإنسان.

نقول هنا كلاماً قد يبدو قاسياً ولكنه من باب الأمانة مع النفس والنصح للأمة، فقد شاعت واستقرت عقلية عجيبة مشوّهة، عقلية تتوهم مسلمات ما هي بمسلمات في النظر السديد، عقلية تقارن بين أشياء لا يصلح بينها مقارنة في المنطق السليم، عقلية ضعفت فيها ملَكة النقد على كل مستويات النقد التي يعرفها البشر، عقلية كل همّها الاستفسار عن الأرقام والأحداث والأسماء

والأشكال والألوان، مع ضعف فاضح في فهم التحليلات والأنساق والعلاقات والأهداف والمعاني، عقلية النظر بها إلى كل شيء هو نظر في ثنائية من الأبيض والأسود ليس إلا، فتختار اختيارات حتمية تبسيطية وفاسدة منطقياً، وتضيّع الأعمار في معارك صفرية وصراعات وجودية ومناقشات سفسطائية لا داعي لها أصلاً، فضلاً عن ضياع الدين والخلق في شتائم متبادلة وتكفير متبادل وتخوين؛ كل هذا بسبب عقلية ضعفت فيها الصلة بالقلب والبصيرة والدين، وانكمشت فيها القدرة على الإبداع والتحليل والتركيب، وقصرت عن استيعاب تعدد الألوان والدرجات والأبعاد.

كما شاعت واستقرت عقلية التفكير التجزيئي الاختزالي الضيق، تفكير لا ينظر إلى الواقع إلّا من حدود زاوية نظر ضيقة، ولا يحكم على الأحداث إلا من خلال مقارنات سطحية شكلية، وأنتج هذا التفكير جموداً على مواقف أو آراء أو تفسيرات ليست جامدة أصلاً، وليست ثوابت لا عقلاً ولا شرعاً. وشاعت واستقرت من ثَمَّ عقليةٌ ضعف فيها التفريق بين الثوابت والمتغيرات وفن الموازنة بينهما حتى لا تنهدم الثوابت ولا تركد المتغيرات، ومرضت الثقافة الإسلامية عموماً إلا من رحم الله بأمراض الانغلاق الفكري والإقصاء الطائفي والتقليد الفقهي والانكفاء على الأفكار الموروثة، دون اعتبار لمقتضيات الواقع وأهمية الانفتاح عليه والتأثر فيه، مع الثبات طبعاً على المناهج والأصول والأسس والمحكمات؛ أو أن يتطرف المتطرفون إلى جانب السيولة الفكرية والميوعة الأخلاقية والتذبذب العقدي فيحذون حذو من يفككون الأخلاق و(يترخنون) النصوص (على حد تعبيرهم الركيك) ويضيعون الهوية.

وشاعت واستقرت كذلك عقلية الاستعجال والاستسهال وقلة

الصبر وحرق المراحل وتجاوز التدريج الحكيم المطلوب في كل تغيير ذي معنى في حياة البشر، وذلك نظراً لعدم تقدير أهمية استثمار الوقت في حياة الشعوب، وأهمية الاتساق مع الدورات الطبيعية في التعامل مع الإنسان والمجتمع والكون، وأهمية التخطيط والأناة في إحداث التغيرات الناجحة على أي مستوى.

والأدهى من ذلك أنه شاعت واستقرت كذلك عقلية أخرى لا منهج لها أصلاً، بل الأصل عندها هو اتباع الهوى والمزاج، واتخاذ القرارات ذات الشأن الخاص، أو حتى الشأن العام، بعشوائية انفعالية وليدة اللحظة ونتيجة الظرف على حساب ترتيب الأولويات العقلية والالتزامات المبدئية والضرورات الاستراتيجية للفرد والأمة. وشاعت كذلك عقلية التفكير المادي والمنطق النفعي الذي لا يتجاوز اللذات المؤقتة والأرصدة المالية والحاجات الاستهلاكية، وضعفت طرائق التفكر والتفكير والتدبر والتدبير والتعلم والتعليم التي تربط العقل بالقلب والعلم بالإيمان والمنطق بالوحي والإنسان بخالق الإنسان ﷻ.

من أجل ذلك كان هذا الكتاب. وهذه الأمراض العقلية المنطقية كلها وما نقدمه هنا من محاولة متواضعة لإصلاحها وتقويمها وترشيدها ليست فلسفات مجردة، ولا سفسطات فارغة، ولا أكاديميات منعزلة، وإنما من باب الوعي بالكم الهائل من المصائب والكوارث التي نتجت من هذه الأمراض العقلية والقلبية في دنيانا وفي أحوال أمتنا، مصائب وكوارث كانت أسوأ علينا من كيد الأعداء وقصف الجيوش ومكر الدول؛ فقد مكنت تلك الأمراض العقلية الشائعة للجهلاء، ورفعت السفهاء، ومجّدت الاستبداد، وألّهت الطغاة، وعطّلت التنمية، وأفسدت الدين، وقسّمت المجتمع، وحيّرت الشباب، وصدّت غير المؤمنين عن

الهدى، وأخّرت أمتنا إلى ذيل الأمم في كل مجال.

إلا أنني على الرغم من كل ما سبق قد رأيت في أنحاء هذه الدنيا، شرقاً وغرباً، عرباً وعجماً، شباباً وشابات من خيرة هذه الأمة ـ والخير فيها إلى قيام الساعة ـ وتعاملت معهم في الشدة والرخاء، والغنى والفقر، والرضا والغضب، فوجدتهم من خير الناس، وأعقل الناس، وأعمقهم إيماناً، وأوسعهم قلوباً، وأيقظهم حساً؛ وهم على الرغم من قلتهم قد أوتوا حكمة: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]. وهؤلاء هم شمعة الأمل، بل شمس الأمل التي ستضيء الدروب وتمحو ظلمات الجهل والاستبداد إن شاء الله تعالى. ومن أجلهم كذلك كتبت هذا الكتاب، لعل كلامي على بضاعته المزجاة يحفز همة متعبة، أو يثبت فكرة نافعة، أو يدعم مشروعاً طموحاً، أو يثير نقاشاً أتعلم منه وأطوّر من أفكاري بما يفيد إن شاء الله.

وأصل فصول هذا الكتاب العشرة دورةٌ من عشر محاضرات ألقيتها في القاهرة عام ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٢م ضمن مبادرة (يقظة فكر) الشبابية، وقدّمت فيها عشر (مراجعات)، تتعلق كل مراجعة بعرض إشكال معين في منهج التفكير مما يتعارض مع المنطق السنني والمقاصدي القويم، ثم التمثيل للإشكال من واقعنا الفردي والمؤسسي والسياسي والفقهي، ثم مقترحات لكيفية معالجته والتعامل معه.

وقد دارت مناقشات حول أفكار تلك الدورة مع المئات الذين حضروها في القاهرة من مختلف أنحاء العالم العربي، ثم مع مراسلات مع عدد من الإخوة والأخوات من الألوف الذين تابعوا فيديو الدورة من بُعد على شبكة الإنترنت من أنحاء العالم. وهذه

المناقشات أكدت لي أهمية الموضوع، وولّدت عندي أسئلة جديدة، وصححت لي بعض أفكاري مما ضمّنته في هذا الكتاب. وقد يلاحظ القارئ الكريم أسلوب الكتاب المبسط الذي يليق بالمحاضرات العامة، ولكنني أرجو المولى الكريم على أي حال أن ينفع به بكرمه الذي عودني إياه ومَنّه التي ما رأيتُ منه سواه.

ولهذه المحاضرات علاقة وشيجة بمقاصد الشريعة الإسلامية، ومقاصد الشريعة هي المعاني والمرادات والأهداف والغايات التي تقصد إليها الشريعة الإسلامية الغراء وتستهدفها نصوص الوحي العزيز وسنة الرسول الكريم ﷺ. وهذه المعاني تمثل منظومة للمبادئ والقيم والمفاهيم الإسلامية التي أراها ضرورية للتجديد المنهجي الإسلامي المنشود. وكنت قد كتبت كتاباً منذ بضع سنين تحت عنوان **الاجتهاد المقاصدي**، طبعته مشكورة **الشبكة العربية للأبحاث والنشر**. وفيه ناديت بضرورة إعمال المقاصد الشرعية في أنواع الاجتهاد الإسلامي المختلفة، الأصولي منها والفقهي والفكري والسلوكي وغير ذلك. ولكنني رأيت من خلال المناقشات لأفكار الاجتهاد والتجديد في بلاد الله وبمختلف اللغات أن العقل المسلم المعاصر بحاجة ماسة إلى مقاصد الشريعة على مستوى أعمق من مستوى الفقه والفكر، ألا وهو مستوى التفكير نفسه، وهو ما يعني أن يكون العقل متخذاً من (التقصيد) و(الغائية) منهجاً للفهم والتفسير والتحليل والتنسيق واتخاذ القرار، خاصة في تفعيل مقصد شرعي مهم سميته هنا (مقصد مراعاة السنن الإلهية). هذا هو (التفكير المقاصدي) الذي يتسم بمراعاة السنن، والقدرة على النقد، وتعدد الأبعاد، والشمول، والتكامل، والانفتاح الفكري، ومراعاة الأولويات؛ إلى ما هنالك من أبعاد (التفكير المقاصدي) الذي يتناوله هذا الكتاب.

وقصدت في هذا الكتاب أن لا أكتبه بلغة متخصصة، وأن لا أتطرق فيه إلى أعماق المسائل الفلسفية والعلمية والفقهية المتعلقة بالعقل والتفكير، وهي كثيرة؛ ولكن قصدت فيه التبسيط والتقريب للأفكار المقاصدية حتى تصل لغته إلى وعي القارئ الكريم، وخاصة الشريحة الأوسع من شباب هذه الأمة وشاباتها، والذين هم أمل المستقبل وعدة الحاضر ومدار التغيير، والذين هم في أمسّ الحاجة إلى أن نعيد ترتيب طريقة التفكير ومنطق العقل بما يصلح أحوالهم وأحوال أمتنا بهم بأمر الله تعالى.

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد لله رب العالمين حمداً يليق بكرمه ولطفه وحلمه وعلمه.

جاسر عودة

رمضان ١٤٣٨هـ الموافق حزيران/ يونيو ٢٠١٧م

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾

@jasserauda

المراجعة الأولى

من الفوضى العقلية
إلى
نظام السنن الإلهية

﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]

﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣]

كيف نعرف التفكير السليم من التفكير الخاطئ؟

الوحي هو هداية الله تعالى للبشر، ومن دون وحي من الخالق العظيم تضل البشرية في تيه عقولها وطرائق فلسفاتها الصغيرة وتفكيرها المحدود وشهواتها الطفولية. صحيح أن البشر كلهم يشتركون في فطرة فطر الله تعالى الناس عليها، ولكن هذه الفطرة تنطمس وتنحرف عن الصواب إذا لم تهتدِ بهدايات خالقها سبحانه، سواء أكان الإنسان فيلسوفاً واسع القريحة أم بدائياً بسيط التفكير. العقل البشري على مدار التاريخ أنتج ما لا يحصى من السفاهات والخرافات والخزعبلات التي لا دواء لها إلا هداية السماء. لا منقذ للبشرية من الضلال والتيه العقلي والقلبي إلا الله. وأين نجد الهداية من الله تعالى إلا في الوحي الإلهي، خاصة الرسالة الخاتمة المحفوظة: القرآن الكريم؟

ولذلك فسنطوّف هنا أولاً حول مفهوم العقل بين التصورات البشرية التجريبية والوحي الإلهي الحاسم، ثم نتفكر في كيفية ترتيب هذا العقل حسب أنوار الوحي في اتباع السنن الإلهية المطردة والاتساق مع فطرة الله التي فطر الناس عليها. سنن الله في خلقه هي النور الذي يهدينا في ظلمات الجهل حتى نصل إلى «العقل»، وسنن الله هي التي تفرق بين التفكير السليم الذي يراعيها فيهتدي، والتفكير الخاطئ الذي يهدرها فيضل ويجهل مهما ادّعى العلم.

ما هو العقل؟ وأين يقع؟

العقل مصطلح يُستخدم عادة لوصف عمليات التفكير والتذكر والتحليل؛ وهو مفهوم دارت حوله تساؤلات عديدة على مدار التاريخ: ما هو العقل؟ وكيف يعمل؟ وهل هو كيان مستقل عن الجسد أم أنه عضو من أعضاء الجسد؟ وهل هو المخ؟ وكيف تتم عمليات التفكير على أي حال؟

ومصطلح العقل يُفهم في التعبيرات اليومية بمعانٍ مختلفة؛ منها معنى أنه الأداة التي تعين على التفكير، فيوصف فلان بأنه عاقل، أو معنى يعبر عن الموضوعية فيقال فلننظر للأمر بعقلانية، أو معنى للعلم في مقابل الجهل، أو التوازن في مقابل الطيش، أو الحلم في مقابل الغضب.

ومنذ عصر طويل دار جدل واسع بين الفلاسفة حول مفهوم العقل، منذ أفلاطون وأرسطو وأسئلة الروح والجسد والمادة حتى عصرنا هذا. واليوم أصبح علم العقليات أحد الفروع الحديثة للعلوم التجريبية المتعدية التخصصات، والتي حظيت باهتمام منذ ثمانينيات القرن العشرين، وارتبطت الدراسات حوله بتطور

الدراسات الطبية، خاصة في مجال الأعصاب وأبحاث وظائف المخ وآلياته المعقدة، وتعددت فيه مدارس ونظريات في فرع من الفلسفة يسمى فلسفة العقل، وخاض العلماء التجريبيون من مختلف العلوم والفلاسفة من مختلف المشارب في مختلف الدروب بحثاً عن حقيقة العقل وماهيته.

ولكن إشكالية الفلسفات والعلوم التجريبية إلى يومنا هذا هي النظرة إلى العقل على أنه وظيفة دماغية في الأصل، بل وتطور تصور هذه الوظيفة مع تطور الآلات التي يخترعها الإنسان نفسه؛ فبدأ تصور العقل في العصور القديمة على أنه جسم هلامي غير مفهوم، ثم تطور فأصبح تصوره على أن العقل هو جهاز مركب كأنه مكون من عدة تروس، أي كأنه ساعة أو ماكينة لها مدخلات ومخرجات ولها نظام تسير عليه، وهي نظرة نشأت في القرن السابع عشر مع العلوم آنذاك.

ولكن العلم الذي ينظر إلى العقل، بل وإلى الكون نفسه، كماكينة أو ساعة كبيرة قد تجاوزه الإنسان، فنحن نعلم اليوم أن الكون معقد ومركب وفيه أجزاء كبرى لا نعلمها، ونكتشفها يوماً بعد يوم، وكلما اكتشفنا أجزاء ومكونات ومعادلات حاكمة في هذا الكون طرحنا نظريات علمية كبرى جديدة، نظريات تغير من ثَمَّ نظرة العلماء والفلاسفة للكون وللعقل أيضاً.

ثم تطور العلم في أواخر القرن العشرين، وظهرت نظريات في العقل مفادها أن العقل أشبه ما يكون بالحاسب أو شبكة من الحاسبات، وذلك تأثراً بدراسات الأجهزة الحاسوبية المعقدة التي تطورت تطوراً هائلاً في النصف الثاني من القرن العشرين، وبدأ العلماء في طرح نظريات عن مراكز ذات وظائف محددة لهذه

الشبكة، مثل مركز الإبصار، ومركز القرار، ومركز الذاكرة، ومركز الشهوة، وغيرها؛ بل ومراكز أكثر تخصصاً داخل المراكز نفسها، مثل مركز الألوان، ومركز الأبعاد الثلاثية، ومركز الصور، وغيرها. وهكذا تم تحديد بعض المراكز في نظرية العقل المذكورة عن طريق البحث التجريبي، وافترضوا أن العقل هو المخ الذي تتفاعل فيه هذه المراكز لتأدية وظائفه المعقدة، بل تطور البحث ليمتد إلى الأفكار، بل والمشاعر والعقائد، يبحثون عنها داخل الجزء من العقل الذي يُعنى بالذاكرة، ويبحثون عن الإدراك والتصور داخل الجزء من العقل الذي يُعنى بالصور والألوان، وكان دليلهم في ذلك أن الإنسان إذا أصابه حادث، لا قدر الله، فإنه يفقد الإبصار أو الذاكرة أو القدرة على صنع القرار حسب الإصابة الدماغية نفسها، فظنوا حينذاك أن العقل هو مجموعة مركبة من الحاسبات كما كانت نظرة القرن السابع عشر للعقل على هيئة ساعة معقدة.

وبسبب هذه الاكتشافات أو بالأحرى النظريات توهّم بعض الباحثين أنّ باستطاعتهم أن يخلقوا عقلاً آلياً مكوناً من تلك الشبكات الحاسوبية، وزعموا أنهم قد وصلوا إلى سر (الوعي) و(الإدراك)، بل و(الروح)، فقالوا: أعطونا المواد الأولية والطاقة المطلوبة وسنخلق لكم إنساناً. وهنا يتجلى قوله تعالى: ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾[1]، وهو ما حدث للإنسان في القرن العشرين حين ظن أن قليلاً من العلم عن كيفية عمل جسم الإنسان وعقله تسمح له بالخلق والإبداع!

إلا أنه مؤخراً، ومع تطور العلم في هذا القرن الواحد والعشرين، اكتشف الناس أن العلم أوسع مما نظن، وأن الكون

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة غافر،» الآية ٨٣.

أوسع مما نظن، وأن الإنسان أوسع مما نظن، بل وأن الذرة أوسع مما نظن؛ فتواضع العلم التجريبي قليلاً وبدأ يدرك أن هناك ما هو غير معلوم في هذا الكون، بل إن العلم اليوم يؤكد أن أغلب ما في الكون حولنا ليس معلوماً لنا ولا نراه ولا نفهمه أصلاً على الرغم من أنه موجود؛ وصدق الله العظيم: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢]. أيقن الإنسان اليوم أنه مهما عرف عن عمليات (المخ) فإن مفاهيم (الإدراك) و(العقل) و(الوعي) و(الروح) كلها مفاهيم أوسع من (المخ)، وأن العلم بها أعلى مما وصلنا إليه ومما يتصوره العلم اليوم في أرقى نظرياته. إذاً، فلنترك العلم التجريبي يواصل تقدمه ولنعد إلى الوحي الإلهي للبحث عن إجابات عن هذه الأسئلة الكبيرة.

خالق العقل ﷻ يعلمنا في كتابه الكريم أن العقل لا يساوي المخ، وأن التفكير لا ينفصل عن الشعور، وأن الإنسان مركبة أجزاؤه تركيباً بديعاً لا تصح معه النظرة الجزئية الميكانيكية التي لم يتجاوزها العلم التجريبي لا في نظرية المخ كساعة ولا كحاسوب أو شبكة حواسيب. وفي القرآن لم ترد كلمة «العقل» في لفظتها هذه أو في صيغتها الاسمية، وإنما وردت مشتقاتها قرابة خمسين مرة في مواضع عدة في القرآن الكريم: (تَعْقِلُونَ، عَقَلُوهُ، نَعْقِلُ، يَعْقِلُهَا، يَعْقِلُونَ)، وكذلك وردت مشتقات لألفاظ الفهم والنظر والتدبر والفقه والفكر والعبرة، مثل: (تَفْقَهُونَ، لِيَتَفَقَّهُوا، نَفْقَهُ، يَفْقَهُوا، يَفْقَهُونَ، يَفْقَهُوهُ)، (فَفَهَّمْنَاهَا)، (تتفكروا، يتفكرون، فكّر)، (يتدبرون، يدّبروا)، (انظروا، فلينظر)، (اعتبروا، عبرة لأولي الألباب)، وهكذا.

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٨٥.

ومن قراءة متكاملة لتلك الكلمات ومواضعها في القرآن الكريم تتضح الرؤية القرآنية لفعل التفكير الذي ارتبط في جميع الآيات إما بالتفكر في السنن والظواهر الكونية أو في ظواهر النفس البشرية. وهذا التفكر والتفكير بجميع أشكاله لا ينفصل في الرؤية القرآنية عن محاولة الوصول إلى الله تعالى وإلى الحكمة.

ولكن، قال تعالى: ﴿فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾[٤]، وقال: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾[٥]، مما يعني أن القلب في كلام خالق القلب مرتبط بالفقه، أي التفكير والإدراك والتذكر والسماع، مما ينفي أن يكون العقل هو المخ فقط، وإنما يجعل «القلب» هو مركز الفقه والفهم. وهناك عدد من آيات الذكر الحكيم تدور حول المعنى نفسه، وتشير إلى القلب كأداة للفقه والفهم والتفكير، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[٦]، فجعل التذكر متعلقاً بوجود «قلب»؛ وقال تعالى: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾[٧]، فجعل السمع متعلقاً بالقلب؛ وقال تعالى: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٨]، فجعل العلم متعلقاً بالقلب.

وحتى نعلم علم اليقين أن (القلب) هو نفسه ذلك العضو الذي يكمن في الصدر وليس استعارة تشبيهية، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى

(٣) المصدر نفسه، «سورة المنافقون،» الآية ٣.
(٤) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٤٦.
(٥) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ١٧٩.
(٦) المصدر نفسه، «سورة ق،» الآية ٣٧.
(٧) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ١٠٠.
(٨) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٩٣.

ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[٩]، فالقلوب التي في الصدور هي المعنيّة وهي مجال البصر، أي مجال الفكر، وليس الفكر في إشارات كهربائية في أعصاب العقل ولا في مضخة الدم في عضلات القلب، بل أثبتت آخر الدراسات الطبية في هذا المجال أن الأعصاب في منطقة الفؤاد أي الفراغ الذي يحتوي القلب تحتوي على ذاكرة خاصة بها ومراكز تفكير وقرار خاصة بها، بل اكتشفوا أن القلب يوجه المخ نفسه عن طريق هذه الأعصاب وعن طريق التواصل بموجات كهرومغناطيسية خاصة، وأن المجال الموجي للقلب يتواصل مع جسد الإنسان وأجساد من حوله بشكل مباشر[١٠].

فالعقل إذاً هو القلب في المفهوم الإسلامي، وإذا غفل القلب عن الفكر السليم عمي البصر، والبصر في هذا المفهوم القرآني هو البصيرة، أي الفهم والفقه والتعقل، والتي وردت في مواضع عدة في القرآن الكريم بمشتقاتها التي ذكرناها؛ والقلب هو الذي إذا «صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله»، كما قال ﷺ[١١].

---

(٩) المصدر نفسه، «سورة الحج،» الآية ٤٦.

(١٠) راجع مثلاً: www.heartmath.org.

(١١) رواه البخاري في **صحيحه**، كتاب الإيمان، حديث رقم ٥٠: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ. فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ. أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ. أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**».

إذاً، كيف نفكر تفكيراً سليماً؟

خلق الله هذا الكون حسب مجموعة من القوانين والمعايير الطبيعية، وهي ليست القوانين التي يظنها الإنسان نتيجة للعلم التجريبي مع اكتشافاته، ولا المعايير التي يكتسبها الإنسان نتيجة لظروف نشأته أو لأنه يحب شيئاً ما أو يكره آخر، أو لانتماء لسياسة معينة أو إلى ثقافة معينة؛ ولكن القوانين والمعايير الطبيعية التي خلق الله بها الكون والإنسان هي السنن الإلهية والفطرة البشرية .الله ﷻ خلقنا بشراً على سنن معينة وبفطرة معينة مغروسة في كل البشر، بل وفي عالم الحيوان والنبات كذلك: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾(١٢).

وكون الإنسان يحب ويكره فهذه فطرة بشرية، وكونه يغتني ويفتقر، يتملك ولا يتملك، ويطرب للصوت الحسن، ويجوع فيأكل، ويتنفس ويفكر ويتحرك ويتزاوج، فهذه كلها فطرة بشرية، ولا نستطيع أن نفكر خارج إطار الفطرة البشرية، فكل طريقة تفكير تتعارض مع الفطرة البشرية أو تحاول تعطيلها أو إلغاءها هي منهجية خاطئة وتؤدي إلى نُظُمٍ فاشلة في عالم الواقع.

إذاً بداية التفكير السليم هي أن نحاول أن نتسق مع الفطرة البشرية وسنّة الله في خلقه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾(١٣)، ومن ثم تكون منهجية التفكير، ومنطق الاستنتاج، وبناء التصورات حول الإنسان والطبيعة والعلم والعلاقات، وكل شيء

(١٢) **القرآن الكريم**، «سورة الأنعام،» الآية ٣٨.

(١٣) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٣٠.

حولنا، يكون نابعاً من الاتساق مع هذه السنن الإلهية في خلق الكون والإنسان كما ذكرها الله تعالى في كتابه. هذا هو منهج التفكير السليم.

فلنبدأ إذاً قبل مراجعات ترتيب العقل بمراجعةٍ للسنن التي تحكم حركة الكون كما علَّمنا إياها خالق الكون تعالى في كتابه الكريم. كتاب الله تعالى هو مصدر العلم بالسنن الكونية والفطرة البشرية بشكل مطلق، وعلوم الدنيا هي مجرد نظريات، مفيدة ولكنها ليست مطلقة.

ما هي السنن الإلهية؟

السنن الإلهية هي قوانين مطّردة، خلق الله ﷻ بها الكون ويسيّره على نسقها، وهي بالتعبير القرآني: فطرة الله أو سنة الله. وهذه السنن تحكم كل شيء في هذا الكون على نفس المنوال، من الذرة إلى المجرة، وتحكم على الخلية البشرية أو النباتية أو الحيوانية، وعلى الإنسان، وتجمعات الإنسان، وحضارات الإنسان، وتجمعات الحيوان، وتجمعات النباتات، وتحكم كذلك على حركة التاريخ ومسيرة المجتمعات.

ويُحكم على سلامة أي منهج أو تصور بكونه متسقاً مع السنن الإلهية، فإن كان متسقاً معها ولا يضادها فهو منهج سليم وتصور ينطلق من بداية صحيحة. وما يعاني منه العالم في ميادينه المختلفة عبر الزمان والمكان هو محاولة الإنسان أن يُضاد السنن والفطرة. ويأتي كل عصر وتأتي كل مرحلة بمحاولات عدة لتغيير هذا الكون بالعلم تارة، وبالدين تارة، وبالحروب والصراعات تارة، بما يتعارض مع السنن والفطرة؛ فكثر الفساد والحروب والقتل

والدمار، وأفسد الإنسان مناخ الأرض ومواردها: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾(١٤). ثم يبدأ الإنسان في محاولة علاج ما أفسده من مناخ أو طبيعة بشرية أو ما أفسده نتيجة لصراعاته وحروبه وتبديد موارده، فيأتي بحلول أخرى تُضاد الفطرة والسنن الإلهية، فيظل في دائرة مفرغة. لذا كان المبتدأ والمنطلق هو فهم هذه السنن الكونية والاتساق معها كمنهج تفكير ونظر للطبيعة والإنسان والزمان والمكان والعلاقات وكل شيء في هذه الحياة التي خلقها الله. هذا هو التفكير الذي يمكن أن نطلق عليه (صحي) و(سليم).

كيف نعرف السنن الإلهية؟

قراءة الكون والطبيعة ودراستها وما يأتي به العلم التجريبي عبر العصور يُفسِّر لنا العديد من الظواهر بناء على ملاحظات معملية أو تجارب أو معادلات رياضية، فتُستنج القوانين والنظريات وتُفسَّر الظواهر الاجتماعية وطبيعة البشر أو العلاقات بين الأشياء كعلاقة مطردة بين معدلين أو قوتين مثلاً كما تدل عليهما المعادلات والإحصاءات. ولكن قد يحدث أن تتغير أو تتطور هذه التفسيرات أو النظريات أو التجارب أو الملاحظات المعملية، فقد يأتي حدث ينفي صحتها، أو يكتشف العلماء أن في التجارب قصوراً ما كتقديرٍ رقميٍّ قاصرٍ أو كتجربة معملية أغفلت عاملاً من العوامل كان غائباً، أو يكون اكتشاف جديد في مجال ما فيحدث تغيراً في قانون أو معادلة في مجال ذي علاقة به، أو أن تتغير ما أنتجته الدراسات الاجتماعية من تحليلات وتفسيرات لبعض الظواهر بناء على

(١٤) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٤١.

دراسات إحصائية أدق وأوسع، وما إلى ذلك. والتغير يحدث ليس فقط في علوم (الطبيعة) بل في علوم (ما وراء الطبيعة) أيضاً، فما كان ضمن مجال (ما وراء الطبيعة) اليوم قد يكون ضمن مجال (الطبيعة) غداً.

إذن، قراءتنا ودراستنا للكون ليست بالضرورة كاشفة عن السنن الإلهية الحقيقية، لأن من شروط السنن أنها لا تتبدل ولا تتغير، إذ هي الحكمة المجردة التي تتجاوز كل فكر بشري، وسيظل الإنسان إذاً بحاجة إلى مصدر أعلى يعرف به السنن والقوانين الكونية العليا التي وضعها الله نظاماً لا يتطور ولا يتبدل.

وليس من مصدر أوثق من كتاب الله الكريم لمعرفة السنن والقوانين الإلهية، وكيف خلق الله ﷻ الكون والحياة والإنسان، يقول تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾[١٥]، وقال تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[١٦]، وقال تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾[١٧]. وهاك بعض هذه السنن الخالدة كما فصّلها الكتاب العزيز:

أولاً: سنة التوحيد

خلق الله ﷻ هذا الكون وحدة واحدة متسقة ومتواصلة ومتشابكة في نَسَق فريد، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ

(١٥) المصدر نفسه، «سورة فاطر،» الآية ٤٣.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب،» الآية ٦٢.

(١٧) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب،» الآية ٣٨.

أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾[١٨]، وخلق الله تعالى الناس جميعاً من نفس واحدة ترجع أصولهم جميعاً إليها، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[١٩]. والتفكر في الكون في إطار من التوحيد يدل المخلوق على الخالق ﷻ، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٢٠]. فنحن المخلوقات خُلِقْنَا من شيء واحد، ومن مادة واحدة في الأصل، ثم نُفخ في البشر من روح الله ﷻ فتناسَلَ البشر، لذلك فإن بين البشر تشابهاً في الخلق والفطرة والاستعداد الطبيعي والملكات الأصلية، بل هناك تشابه طبيعي في كثير من السنن بين البشر والحيوان والنبات: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾[٢١]، ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾[٢٢]، ﴿وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[٢٣].

وبناء على هذا الأصل فالتواصل بيننا وبين الكون من سنن الله ﷻ؛ لأن الكون مخلوق مسبِّح ومسلم لله ﷻ؛ فنحن البشر لسنا أعداءً للطبيعة كما في بعض الفلسفات التي تعتبر الإنسان في (صراع) يحاول التغلب فيه على (الطبيعة الأم) ويتحداها، بل نحن نعيش مع الطبيعة في إطار أننا كلنا عباد لله ﷻ: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[٢٤]، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُاْ

(١٨) المصدر نفسه، «سورة الأنبياء،» الآية ٣٠.
(١٩) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ١.
(٢٠) المصدر نفسه، «سورة الجاثية،» الآية ١٣.
(٢١) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ٣٨.
(٢٢) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٦٦.
(٢٣) المصدر نفسه، «سورة الذاريات،» الآية ٤٩.
(٢٤) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٤٤.

ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾[٢٥].

ومردود هذا الكلام على العقل أنه لا يصح مبدئياً منهج التفكير الذي ينظر إلى الظواهر الكونية دون اعتبار لترابطها وعلاقتها البينية ودون اعتبار لتوحيد أصلها واتساق نُظمها، ولا التفكير الذي يدرس الظواهر الاجتماعية مثلاً على مختلف مستوياتها دون اعتبار لترابطها وتكاملها وعلاقتها البينية، ليس فقط في أبعادها الاجتماعية، بل وفي أبعادها السياسية والاقتصادية والنفسية والتاريخية، بل وفي علاقة كل هذه الأبعاد والمؤثرات بالكون ودوراته ونواميسه الكبرى. ويأتي مزيد من هذا التفكير التكاملي السليم خلال ثنايا المراجعات التي يقدّمها هذا الكتاب، فمنهج التفكير التجزيئي الضيق هو منهج خاطئ لأنه يتعارض مع طبيعة الفطرة ومع سنن التوحيد والاتساق والتكامل والتوازن.

ثانياً: سنة التنوع

والتنوع كذلك سنّة راسخة من سنن الخلق التي لا يقوم منهج تفكير سليم إلا بها، وهو من طبيعة الكون التي نستطيع أن نراها في الإنسان والحيوان والنبات وفي كل ما خلق الله، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[٢٦].

ويعلمنا ربنا تعالى أن التنوع بوصفه سنة إلهية يقصد إلى التكامل وليس إلى الصراع، فهناك مثلاً تنوع في اللسان والألوان

(٢٥) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٤٨.

(٢٦) المصدر نفسه، «سورة فاطر،» الآية ٢٧.

قال عنه ﷻ: ﴿وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾[٢٧]؛ ويتحدث الناس بلغات ولهجات ولكنات مختلفة، ولكن القصد من سنّة التنوع البشري هو التعارف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾[٢٨]. وعلى الرغم من أن القرآن نزل بالعربية، تلك اللغة الجميلة الواسعة التي لا مثيل لها في اللغات المعروفة والتي شرفها الله تعالى بأن تكون لغة القرآن، إلا أنه ليس هناك جنس من الناس ولو كانوا من العرب أفضل من جنس آخر.

وبعض العنصريين في القرن العشرين، اعتبروا أن هناك جنساً أوروبياً معيناً أعلى من أجناس أخرى، وأن هناك أجناساً (فوق الجميع)، ثم تمادوا وطبقوا سياسات عنصرية فشلت فشلاً ذريعاً فضلاً عن أنها أدت إلى كوارث إنسانية كبيرة، وهذا مثال فج على عدم فهم سنة التنوع كسنة طبيعية وبشرية.

وسنة التنوع لها أثر في التعامل مع قضية الأقليات، عرقية كانت أو دينية، فقد يحدث أن تفرض بعض الدول نسقاً محدداً من السياسات مضيقاً على الأقليات جبراً باسم المصلحة الوطنية أو باسم سيادة الأغلبية، مما يزيد الصراع داخل المجتمع ولا يؤدي إلا إلى المزيد من المشكلات، نظراً لأنها سياسات لا تراعي سنة التنوع، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾[٢٩]. ويأتي في ثنايا هذا الكتاب مزيد من الحديث عن هذا الموضوع.

---

(٢٧) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٢٢.

(٢٨) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(٢٩) المصدر نفسه، «سورة هود،» الآية ١١٨ ـ ١١٩.

وتتنوع الثمار والحيوانات وتضاريس الأرض كذلك. قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[٣٠]، فالثمرات تختلف في الأشكال والألوان، ولكن هذا التكامل هو لصحة الآكلين، إذ إنها تتكامل في تحقيق الفوائد المتنوعة في صحة الإنسان، فلكل ثمرة فائدتها الخاصة، وتحتوي على أنواع من العناصر التي تمد الإنسان بها، وكما يقول أخصائيو التغذية: «كلما تنوعت الألوان في طعامك كلما تحسنت صحتك».

وقد يكون التنوع أيضاً من باب دفع الملل، مثل التنوع في العبادات؛ فالله ﷻ من رحمته وفضله وكرمه أنه نوّع العبادات للعابدين، تصلي لله من النوافل، وتصوم أياماً متفرقة في العام، وتتصدق في أبواب مختلفة، والكثير من الفضائل وأعمال التعبد والذكر التي يستطيع أن يمارسها الإنسان ويتنقل فيما بينها. وقال العلماء إن العبادات تتنوع من باب دفع الملل وبقصد الدوام على العمل الصالح، وهذا من حسن الفقه والفهم عن الله.

كما أن اختلاف الألوان والأشكال سنة طبيعية، فلا يمكن مثلاً أن نوحد أذواق الناس كما حاولت بعض النُّظُم الشيوعية في أوج الشيوعية أن توحِّد ملابس الناس وألوانها، ولم تنجح هذه التجربة بالطبع، لأن الناس يختلفون في أذواقهم واختياراتهم، قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾[٣١]. وهذا الاختلاف ليس نقمة ولا عقوبة، كما نجد في تحريف بعض الكتب المقدسة أن اختلاف الألسنة كان عقوبة للبشر على معاصيهم. أما المنهجية القرآنية فلا

(٣٠) المصدر نفسه، «سورة فاطر،» الآية ٢٧.

(٣١) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٢٢.

ترى التنوع عقوبة، بل هو نعمة ومنّة وسعة من الخالق تعالى. والإسلام لا يعرف توحيد الملابس إلا في شعائر الحج، والقصد فيها هو إشعار الجميع بالمساواة أمام الله تعالى، ولذلك فالإسراف في شعائر الحج يتعارض حتماً مع القصد الإلهي من الحج ومع المنطق الإسلامي السليم والعقل المؤمن الحي.

والتنوع في شرائع الدين أيضاً من سنن الله ﷻ في خلقه: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[٣٢]. هناك حق وباطل بالطبع، ولا يصح شرعاً ولا عقلاً أن نساوي بين الحق والباطل، ونحن ندعو الناس بالطبع إلى الإسلام وإلى رسالة النبي الخاتم ﷺ، ولكن الاختلاف الديني نفسه هو سنة من سنن الله الطبيعية في خلقه، ولذلك فقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾، وقال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، وقال لنبيِّه ﷺ: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾[٣٣]. فالأديان والشرائع تتنوع، وهذا من التنوع الطبيعي، ولا يصح شرعاً ولا عقلاً أن يُكرَه الناس على شعائر الدين في أي نظام يسمي نفسه أنه (إسلامي)، لأنه: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾[٣٤]، إلا ما يتعلق بالنظام العام من أحكام بطبيعة الحال.

وتنتشر في بلاد عربية ومسلمة مذاهب متنوعة سنية وشيعية، وهذه حقيقة تاريخية ودينية واجتماعية لا يمكن محوها بجرة قلم، ومن مراعاة سنن التنوع أن ندرك أنه لا يمكن سياسياً ولا شرعياً أن يُفرض مذهب بعينه على مجتمع متنوع بطبعه، سنياً كان أم

(٣٢) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٤٨.

(٣٣) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٤٣.

(٣٤) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

شيعياً، حنفياً كان أم مالكياً، إباضياً كان أم زيدياً، ثم يُلغى المذهب الآخر ويقصى أتباعه دينياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً. لا يصح أن تُنفق الأموال العامة وتجيّش الجيوش الثقافية، بل والعسكرية أحياناً، لتشييع السنة ولا لتسنين الشيعة، هذه عندي علامة على عدم فهم سنة التنوع داخل الدين الإسلامي نفسه، ولا تؤدي هذه المغامرات السياسية إلا إلى اضطرابات وصراعات وظلم متبادل، كما يحدث دائماً في ظل سياسة المذهب الواحد والرأي الواحد والمنهج الواحد والحزب الواحد.

وكذلك التنوع في الأخلاق بين الناس من سنن الله تعالى في خلقه، فالناس معادن كما قال سيد الخلق ﷺ، يختلفون في طبائعهم وخصائصهم، فبعضهم حليم وصبور، وبعضهم أحمق وسريع الغضب، والناس يختلفون في الذكاء والغباء، وفي الغنى والفقر، وفي القوة والضعف، وفي العلم والجهل، فالتعامل بمنطق التعميم في أمور التنوع البشري يتعارض مع سنن الله في خلقه ويضر بمصالحهم.

ومن ثَمَّ إذا كنت تتعامل مع المجتمع من خلال عمل عام أو خدمة مدنية فلا بد أن تفهم التنوع في البيئة التي تتعامل معها واختلاف احتياجات الناس وثقافتهم، وإذا كنت مدرساً فلا بد أن تفهم التنوع في التلاميذ واختلاف مستوياتهم وقدراتهم، فهناك من يفهم أسرع، وهناك من يحفظ أسرع، وهناك من يستوعب أكثر، كما قال تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾. وإذا كنت تتعامل مع مسائل تتعلق بالسياسة فمن الضروري فهم تنوع المجتمع واختلافاته وطبقاته وفئاته، حتى تستطيع أن تسوس الناس بحكمة وتوازن، لأن السياسة هي القيام على الأمر العام بما يصلحه، فلا تستطيع أن تُصلح الأمر العام دون اعتبار التنوع بين من تقودهم وتسوسهم.

والإسلام بشريعته الغراء يراعي التنوع في كل شيء، ولا يقصد أبداً أن يلغي نوعاً ولا مكوّناً من مكوّنات المجتمعات الإنسانية أو الحيوانية أو النباتية؛ والنبي ﷺ مثلاً حين حدثت حوادث في المدينة من اعتداء بعض الكلاب المسعورة على الناس أمر بقتل تلك الكلاب، ولكن حين استشرى القتل في الكلاب قال ﷺ: «**لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها**». فالنبي ﷺ راعى هنا التنوع حتى في عالم الحيوان ويعلمنا أن الحفاظ عليه سنة إلهية، وكأن الحديث يشير إلى الآية: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾[٣٥]. وعلى قياس ذلك الحديث النبوي لا بد أن نطبق سنة التنوع في الحيوانات والنباتات ونحافظ عليها جميعاً كواجب إسلامي وكتفكير سليم. وأما مراعاة سنة التنوع بين البشر فهي أولى من مراعاتها مع الحيوانات، أليس كذلك؟ ولكن بعض الناس يريدون إلغاء التنوع البشري قسراً، ويهتمون بحقوق الحيوان أكثر من حقوق الإنسان، وهو خلل عقلي وأخلاقي.

فالبشر أصلهم واحد، ولهم طبيعة وكرامة إنسانية واحدة، إلا أنهم متنوعون، وسيظلون متنوعين ومختلفين في الديانات والآراء والمذاهب والمشارب. وشريعة الإسلام تدعو الناس إلى الإيمان والعدل والحكمة والقوة والغنى، ولكنها لا تقصد أن تلغي ببساطة الفوارق بين الناس في كل هذه الأبعاد، لأن الواقع الحتمي أن من سنن الله تعالى أن الناس لا يزالون مختلفين. وإذا أدرك الإنسان في منهج تفكيره سنة التنوع وأنها جزء من طبيعة هذا الكون كان

(٣٥) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ٣٨.

حكمه على الأمور أكثر حكمة وأكثر «عقلانية». ولا يصح منهج التفكير الذي يرى الدنيا بمنظار الأبيض والأسود فقط، كما سيأتي بالتفصيل لاحقاً.

ثالثاً: سنة التكامل والتعاضد

خلق الله ﷻ الكون متكاملاً متعاضداً متوازناً بعضه مع بعض؛ فالنباتات والطيور تعتمد على الحشرات، والحشرات تعتمد على الأمطار، والأمطار تعتمد على البحار، والعصفور لا يستطيع أن يعيش وحده في الكون دون الحبّ، ولا النحلة تستطيع أن تعيش دون الرحيق، والرحيق يتولد في الزهرة من أجل النحلة التي تحمل اللقاح فتحافظ على نوع النبات، والإنسان جزء من هذا كله ويتفاعل مع الجميع، وسبحان من قال: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ۞ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[٣٦].

فإذا كان هذا التكامل على مستوى الكون فطرياً وطبيعياً، فمن الأولى أن يتسق فكر الإنسان نفسه مع هذه السنّة، كفرد في مجموعة أو مجتمع أو مؤسسة، أي أن يعيش الإنسان في تشابك وتكامل مع الآخرين، ذلك لأن الشراكات البشرية مثلها كمثل النحلة والوردة واعتماد كل منهما على الآخر من أجل أن يعيش. ﴿نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗاۗ﴾[٣٧]، كما يبين القرآن من سنن الله تعالى في خلقه.

---

(٣٦) المصدر نفسه، «سورة الحجر،» الآيتان ١٩ ـ ٢٠.

(٣٧) المصدر نفسه، «سورة الزخرف،» الآية ٣٢.

رابعاً: سنة الحركة حول محور في دورات

يتحرك كل شيء في الكون حول محور يمثل مرجعية ومركزاً ومداراً؛ الأرض حول الشمس، والقمر حول الأرض، والإلكترونات حول النواة. فهناك ثوابت وهناك متغيرات، والمتغيرات تدور حول الثوابت، وهذه سنة إلهية في كل القضايا، في الدين والسياسة والفكر والفلسفة، ففيها كلها ثوابت وفيها متغيرات. والمتغيرات هدفها أن تخدم الثوابت، ولذلك فإنه من المهم أن نفهم الفارق بين الثوابت والمتغيرات لنستطيع التوازن بينهما وليستقيم منهج الفكر؛ فقد يتجه تفكير البعض إلى اعتبار كل الأمور من الثوابت لا نقاش فيها، فينغلق تفكيرهم ولا يُعملون عقولهم، وينتهي بهم ذلك إلى الجمود والركود، كما حدث في بعض مجالات الفقه مثلاً، وكما نرى أمثلة على انغلاق الفكر في عالم السياسة والاقتصاد والاجتماع، مما يوقع الناس في حرج كبير. وفي المقابل هناك من يعتبر كل ما في الأخلاق والفكر والدين من المتغيرات، وليس عنده مقدسات ولا ثوابت ولا قطعيات، فيعيش في فوضى عارمة وفساد وهوى.

والتوازن بين الثوابت والمتغيرات بدوران المتغيرات حول الثوابت يقي الإنسان من أن يثبت على ما لا يصح الثبوت عليه فيصبح الثبوت جموداً، ويقيه كذلك من أن يغيّر ما لا يصح أن يتغير فيصبح التغيير انحرافاً. تغيير الثوابت انحراف، وثبوت المتغيرات جمود وضيق، وكلاهما يتعارض مع السنن الإلهية.

ومن لطائف منهج التفكير الذي يراعي السنن الإلهية في الخلق أن نلحظ كذلك أن ما قد يُصنّف في وقت ما على أنه (ثابت) قد يتحرك ولكن بمعدل أقل؛ فالقمر مثلاً يتحرك حول الأرض بسرعة

عالية وكأن الأرض بالنسبة إلى القمر من الثوابت، ولكن الأرض نفسها تتحرك وتدور والقمر يدور معها، والأرض في حركتها أبطأ مع دورانها حول الشمس وكأن الشمس ثابتة، ولكن الشمس تتحرك كذلك وإن كانت حركتها بمعدل أبطأ، قال تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾[٣٨]، ثم قال: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾؛ فالشمس تتحرك حول مركز المجرة، ولكنها حركة بطيئة حسب السنن في بطء حركة الأجرام الكبيرة مقارنة بالأجرام الأصغر، ومركز المجرة يتحرك أيضاً. وإسقاط هذا المعنى على عالم التفكير يقتضي أن ما نعتقده في عصر ما أنه من الثوابت قد يكون متحركاً ومتغيراً، ولكنه يتحرك بمعدل أقل من معدل حركة المتغيرات الأخرى. وهذا من الفهم والفقه لحركة التاريخ وسننه الكبرى ويحتاج إلى وعي وحكمة في التعامل مع مفهوم الثبات والتغير كما سيأتي.

خامساً: سنة التوازن

وخلق الله الكون متوازناً متناغماً متسقاً: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾[٣٩]، ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾، فإذا تركنا الأرض دون تدخل ودون فساد فستستمر الحياة عليها دون تدمير أو نفاد للموارد الطبيعية، ولكن الفساد يأتي من قبَلنا نحن البشر؛ يقول تعالى عن اختلال التوازن في الأرض وكأنه يتحدث عن ما نعاصره اليوم من أحوال: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[٤٠]، فنحن نفسد الكون بتصرفاتنا البشرية.

---

(٣٨) المصدر نفسه، «سورة يس،» الآية ٣٨.

(٣٩) المصدر نفسه، «سورة الرعد،» الآية ٨.

(٤٠) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٤١.

ولكن يحدث أن يتعرض الكون طبيعياً لتغيرات طبيعية ومناخية قاسية، كأن يتعرض لاحتباس حراري وعصر جليدي كل مئة ألف سنة تقريباً، ولكن هذا التغير هو نفسه متوازن وبطيء. أما الصورة التي نراها اليوم من تغير مناخي سريع ومخيف فهو بسبب أن الإنسان قد أفسد الطبيعة بسرعة غير طبيعية نظراً لتبديده للثروات الطبيعية من غابات خضراء شاسعة وأنهار نقية وجبال راسخة، فحِرْص الإنسان على الاستهلاك المادي والرفاهية تم في عصرنا على حساب سلامة الكون وصحة الإنسان وتوازن الطبيعة ومواردها وخضرة غاباتها ونقاء أنهارها ورسوخ جبالها.

وكذلك الاقتصاد بطبيعته تمر عليه دورات بين التضخم والرفاه، وبين العَرْض والطلب، لكنْ نحن الذين نفسد الاقتصاد بالتدخلات الظالمة والاحتكار والربا والغلاء غير الطبيعي، مما يخل بتوازن الاقتصاد ودوراته المتزنة التي يمكن أن نصفها بالطبيعية؛ ولذلك فالله تعالى حذرنا من النظم الاحتكارية التي يُتداول فيها المال بين الأغنياء ويُحرَم منه الفقراء، فقال عز من قائل: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[٤١].

وتحقيق العدل في الواقع هو في تحقيق التوازن الطبيعي، يقول تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾[٤٢]، فيأتي هنا نزول الكتاب في القرآن مقترناً بإقامة الميزان أو الوزن، والذي يأخذ صورته البشرية في مفهوم العدل كما ذكر القرآن الكريم، فتعريف العدل في سنة الله في خلقه هو في تحقيق التوازن بين التنوعات في المجتمعات البشرية والوجود الكوني، والله ﷻ هو العدل، ويقيم

(٤١) المصدر نفسه، «سورة الحشر،» الآية ٧.

(٤٢) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ١٧.

العدل في الآخرة إن لم يقم في الدنيا، حتى بين الشياه التي تتناطح فيقتص من بعضها لبعض يوم القيامة، كما في الحديث[٤٣].

وتحقيق العدل هو في تحقيق التوازن مع مراعاة سنة التنوع، قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[٤٤]، وهذا يعني أنه حتى إذا أدى التنوع والاختلاف إلى خلاف وحرب لا قدر الله، فلا بد من إقامة العدل حتى يعود السلام، ولا سلام دون عدل، لأن العدل هو الذي يحافظ على التنوع ويؤدّي إلى التوازن على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات، وإذا أردنا أن نقيم التوازن فلا بد أن نقيم العدل. وهذه قضية ليست سياسية فقط، وإنما هي قضية سياساتية، واجتماعية، واقتصادية، ونفسية، وفي كل مجال من مجالات الحياة.

سادساً: سنة التداول

ومن مقتضيات سنتي التوازن والعدل سنة التداول، قال عزّ من قائل: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٤٥]؛ بل إن هناك تداولاً في كل شيء في الطبيعة وليس فقط في حياة البشر أفراداً وأمماً، وهي سنة ماضية، وسبحان الذي يغيّر ولا يتغير، فهناك تداول بين

---

(٤٣) قال ﷺ: «**لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء** (أي التي لا قرن لها) **من الشاة القرناء**». رواه مسلم في كتاب البر... رقم (٢٥٨٢).

(٤٤) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ٩.

(٤٥) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٤٠.

الحرارة والبرودة، والشهيق والزفير، والغنى والفقر، وبين القوة والضعف في حياة الإنسان: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾. وهناك تداول في كل أشكال الحركة الفردية والجماعية والحضارية والكونية على شكل دورات. وسوف نرى أمثلة على مراعاة سنة التداول، من أهمها التداول السلمي للسلطة، وهو من المعاني الحميدة التي تحققها نظم التعددية السياسية، ومن مقتضيات التفكير والتدبير السليم الحكيم.

سابعاً: سنة الإسلام لله

ومن السنن الإلهية في الخلق أن الكون كله مسلم لله سبحانه. قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾(٤٦).

والإسلام لله ﷻ لا يقتصر على المسلمين أو المؤمنين بالله، وإنما يشمل أيضاً أجساد الكفار به، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾، وقال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾(٤٧)، وقال: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾(٤٨)؛ ولذلك فالإسلام لله سنة إلهية ولو عارضها الكفار بالله، فهم يعارضون الفطرة التي تتماشى معها أجسادهم نفسها ويحاربونها ويشقَون بذلك.

---

(٤٦) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ٨٣.

(٤٧) المصدر نفسه، «سورة النور،» الآية ٢٤.

(٤٨) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٤٤.

ولا يستقيم التفكير دون أن يستقيم القلب، والقلب يستقيم بأن يسلم لله ﷻ كما أسلم كل شيء لخالقه، وهذا هو صميم معنى الإسلام ومفهوم الإسلام في إسلام العقل (أي القلب) لله.

إذاً، إذا أردنا أن نقوّم مناهج التفكير البشري فلا بد أن يتسق تفكيرنا مع هذه السنن، وألا يتناقض «المنطق» و«العقل» مع أي من هذه القوانين العليا. وستظهر ملامح من هذا الاتساق إن شاء الله تعالى في ثنايا المراجعات التالية. فهذه السنن التي ذكرناها وغيرها مما سنستدل عليه من كتاب الله تعالى هي مرجعيتنا الفلسفية ومنطقنا العقلي ومنهجيتنا المعرفية ونحن نعيد ترتيب العقل ونقوّم مناهج التفكير، وما عداها من الفلسفات والمناهج لا نقبلها إلا بقدر اتساقها مع سنن الله الخالدة.

المراجعة الثانية

من توهم المُسَلَّمَات
إلى
نقد المفاهيم

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]

﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٤٦]

قابلية المفهوم البشري للتطور والتجدد

في الحياة، وفي كل مجال من المجالات العامة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وفي أمر العلاقات الأسرية والشؤون الحياتية الفردية توجد (المفاهيم) التي نعرفها كبشر ونصطلح عليها، وتتداخل تلك المفاهيم دائماً مع سلوكنا وقراراتنا وأحكامنا وعلاقاتنا. ولكننا أحياناً نتحدث عن (طبيعة) المفهوم دون أن نحدد الفارق بين المكون (الطبيعي) والمكون (الثقافي) للمفهوم، وأحياناً نتحدث عن وجود مخزون (طبيعي) لمفهومات هي في حقيقتها مجرد مفهومات بشرية مصطنعة يمكن أن تتغير وتتطور، إلا أن

الجمود على المفهوم أحياناً يؤخر التطور والتجدد والإصلاح.

ونتحدث كثيراً عن (طبيعة الدولة)، أو (طبيعة المرأة)، أو (طبيعة الإسلام)، أو (طبيعة المؤسسة)، أو (طبيعة الشارع)، أو (طبيعة الإنسان)، ولا نفرق هنا بين ما هو طبيعي وأصيل وثابت وبين ما هو مجرد نظريات قابلة للمراجعة، فنتوهم مسلّمات كأنها طبيعية وهي ليست كذلك، وكثيراً ما تتصادم مسلّماتنا المفاهيمية مع مسلمات الآخرين فيحدث صراع لا داعي له، وكثيراً ما تتقلص قدرتنا على النقد البناء لمفاهيمنا الموروثة التي قد يختلط فيها الصالح بالطالح والأصيل بالغثاء.

أمثلة لمفاهيم من الحياة الشخصية

مفهوم الغنى

مفهوم الغنى من المفاهيم التي قام الإسلام بتغييرها ونقدها، فمن هو الغنيّ ومن هو المفلس؟ وما هو المفهوم الطبيعي للغنى والإفلاس وما هو المفهوم الثقافي؟ رسول الله ﷺ قام بالمراجعة التالية لهذا المفهوم حين سأل صحابته يوماً: «**أتدرون من المفلس؟** قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، قال: **المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وضرب هذا، وسفك دم هذا، وأكل مال هذا، فيأخذ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، حتى إذا فنيت حسناتُه، طرحت عليه من سيئاتهم، ثم طُرح في النار**»[1]. إذاً المفلس هنا هو من ساء خلقه

(١) **صحيح مسلم**، كِتَاب الْبِرِّ، وَالصِّلَةِ، وَالْآدَابِ، بَاب تَحْرِيمِ الظُّلْمِ، رقم الحديث (٤٦٨٤)، مرفوع.

وأفلس معنوياً لا مادياً، أي أفلس من عمله الحسن؛ إنه إعادة لتعريف مفهوم المفلس المشتهر به بين الناس في ثقافتهم، فإذا سألنا بعضنا اليوم: من المفلس؟ فالجواب الصحيح: هو الذي لا عقل له ولا قلب ولا خُلق. والغنى في القلب، وقد يكون الإنسان لا مال له ولكنه غني بعقله وقلبه وتعففه. وهذا مفهوم مهم وله مردود على حياتنا في كل مجال، من العمل والزواج إلى التنمية والتقدم.

قال ﷺ: «**ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى القلب**»[٢]، وفي قوله ﷺ كذلك يقول: «**ما قل وكفى خير مما كثر وألهى**»[٣]، وفي موضع آخر أخبرنا النبي ﷺ: «**إنما الغنى غنى القلب، والفقر فقر القلب**»[٤]، هنا تعريف لأصل مفهوم الغنى متسقاً مع القلب كما مر. فالغني إذاً من اتسع عقله وقلبه، والفقير من ضاق عقله وقلبه.

---

(٢) **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب الغنى غنى النفس، رقم الحديث (٦٠٨١).

(٣) مخرج في **مسند أحمد** (ج٣٦، ص٥٢)، وابن حبان في **صحيحه** (ج٨، ص١٢١)، والطبراني في **المعجم الأوسط** (ج٣، ص١٨٩)، والحاكم في **المستدرك** (ج٢، ص٤٨٢)، ولفظه: عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ قَطُّ إِلَّا بُعِثَ بِجَنْبَتَيْهَا مَلَكَانِ، إِنَّهُمَا لَيُسْمِعَانِ أَهْلَ الْأَرْضِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، هَلُمُّوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنَّ مَا قَلَّ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَأَلْهَى. وَمَا غَرَبَتْ شَمْسٌ قَطُّ إِلَّا وَبِجَنْبَتَيْهَا مَلَكَانِ يُنَادِيَانِ: اللَّهُمَّ عَجِّلْ لِمُنْفِقٍ خَلَفاً وَعَجِّلْ لِمُمْسِكٍ تَلَفاً**»، وقال: «**هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**» اهـ ووافقه الإمام الذهبي.

(٤) **المستدرك على الصحيحين**، كتاب الرقاق، رقم الحديث (٧٩٩٩) ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن علي بن بكر، العدل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا عبد الله بن صالح المصري، حدثني معاوية بن صالح، أن عبد الرحمن بن جبير حدثه عن أبيه، عن أبي ذر ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**يا أبا ذر، أترى كثرة المال هو الغنى؟**» قلت: نعم. قال: «**وترى أن قلة المال هو الفقر؟**» قلت: نعم يا رسول الله. قال: «**ليس كذلك، إنما الغنى غنى القلب، والفقر فقر القلب**».

أما إذا بحثنا عن المفهوم الثقافي وسألنا الناس اليوم: من الغني؟ لوجدنا من يقول: الغني لا بد أن يمتلك ثروة تفوق كذا، أو دخلاً شهرياً بقدر كذا، أو يملك أرضاً مساحتها كذا، أو يسكن في منطقة كذا؛ وهنا يتضح اختلاف المفهوم الثقافي عن أصل مفهوم الغنى في التعريف الإسلامي (المقاصدي) إن صح التعبير، ذلك لأن التعريف الإسلامي الذي يتعلق بالقلب يقتضي رضا الإنسان عن نفسه وعن الحياة وقناعته بما يملك، ومن ثَمَّ فهو تعريف مرتبط بالإحساس بالسعادة التي هي المقصود الحقيقي الذي يبحث عنه الناس ولا يدركونه على أي حال إذا غابت السعادةُ من قلوبهم.

ولكن إذا جمد العقل على مفهوم الغنى الثقافي المتعلق بالمادة، وانحرفت الثقافة حتى ظن الناس أن المفهوم المادي هو المفهوم الطبيعي، فقد أخطأنا في التفكير وبنينا نتائج خاطئة على مقدمات خاطئة. والقرآن يبين لنا أن الإنسان يطغى ويظن إذا وجد المال أو السلطان أنه (مستغنٍ)، وهو لا يستغني عن الله ﷻ على أي حال، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۞ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[٥]. هذا الإنسان مفهومه منحرف، والمفهوم الصحيح و(الطبيعي) هو الذي قال به سيد الخلق ﷺ. وهذا طبعاً لا يعني أن الإسلام يمجد الفاقة أو يكره الثروة، ولكن يعني أن تعرّف المفاهيم في العقل السليم بمعانيها الأخلاقية والقيمية قبل معانيها المادية والحسّية.

مفهوم العمى

العمى في مفهومه الثقافي هو عمى العينين، أي عدم القدرة

(٥) **القرآن الكريم**، «سورة العلق،» الآيتان ٦ ـ ٧.

على النظر، لكن الله ﷻ يبين لنا أصل المفهوم وطبيعته، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[٦]، وفي موضع آخر يحكي الله تعالى لنا عن مشهد من الآخرة فيقول جل وعلا: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۞ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[٧]؛ فالعمى الحقيقي هو العمى المعنوي والفكري والعقلي وليس العمى البصري. الأعمى بصرياً مَعوقٌ جسدياً، عافانا الله جميعاً، ولكنه واع بكل ما حوله، وقد يبصر ويدرك ما لا يدركه أصحاب البصر، وهو الأهم. وهذه مراجعة مهمة لمفهوم أساس، وفي هذا المفهوم القرآني رد اعتبار لأصحاب الإعاقة البصرية وعدم التقليل من شأنهم وطموحهم و(بصرهم) بحقائق الأمور والحياة.

مفهوم الزواج

الزواج من المفاهيم التي سبّب عدم تعريفها حسب السنن الإلهية العديدَ من المشكلات المعقدة في مجتمعاتنا. والسؤال هنا هو: كيف نُفرِّق بين المفهوم (الطبيعي) الأصلي ومفاهيم للزواج يتوهم الناس فيها (ثوابت) و(مسلّمات) وما هي بثوابت ولا مسلمات، بل مجرد موروثات ثقافية؟ والموروثات الثقافية ليست شراً في حد ذاتها، ولكن الشر فيها يحدث حين تتناقض في الواقع العملي مع قيم الإسلام الأصيلة وأهدافه العليا.

وبالعودة إلى كتاب الله ﷻ في تحديد هذا المفهوم، نجد قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا

(٦) المصدر نفسه، «سورة الحج،» الآية ٤٦.

(٧) المصدر نفسه، «سورة طه،» الآيتان ١٢٥ ـ ١٢٦.

وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٨]؛ فالزواج مقصده السكن وهو موضع المودة والرحمة التي سنّها الله بين نوعي البشر، هذا هو المفهوم «الطبيعي» الذي يتسق مع السنن الإلهية والمقاصد الشرعية. ولكن في مجتمعاتنا العربية والإسلامية بشكل عام تجمد الأعراف على معايير ضيقة لاختيار الزوج أو الزوجة، من الجنسية والأصل واللون والسن والطول والنسب والثروة ومحل الإقامة وتكاليف معينة لحفل الزفاف ومهر الفتاة وأثاث البيت، إلى آخره؛ وهي معايير ليست بالضرورة متوافقة مع المنطق العقلي السليم، وليست بالضرورة إسلامية، والشرع لا يقر بها بالضرورة ولا يشترطها، خاصة إذا تعارضت مع مفهوم القرآن للزواج المذكور آنفاً في الآية الكريمة ومع السنن الإلهية الأخرى في مراعاة الفطرة والتزاوج والتنوع. وإهمال هذه المعاني العالية والإصرار على مفهوم اجتماعي ضيق ومصطنع يسبب مشكلات وأزمات مجتمعية، ومع مرور الزمن يُحَمَّلُ المفهوم شروطاً إضافية أكثر تعقيداً تبعده عن هدفه الأصلي، ليصبح الزواج مفهوماً مستحيلاً وسبباً للمشكلات بدلاً من أن يكون حلاً لها.

ومن المؤسف أن تجد مقاومة شديدة لمحاولة العودة بالمفهوم إلى أصله حتى تتحرك مؤسسة الأسرة المسلمة نحو المفهوم القرآني والقيم المرجوة أصلاً من هذا المفهوم الذي يعرّف عبادة وشعيرة اجتماعية مهمة. هذه المقاومة للعودة بالمفهوم إلى النبع الصافي تؤدي إلى الفساد في الأرض، قال ﷺ: «**إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد**

(٨) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٢١.

عريض»[٩]، وهذا الفساد هو بسبب رفض الزواج بإنسان كفء دينياً بناء على مفهوم مغلوط وعقلية ضيقة تقيس بمفاهيم غير إسلامية.

مفهوم المرأة

وقضية المرأة أيضاً من القضايا الحساسة التي لم تسلم من اللغط والجدل بين طرفين كلاهما متطرف ومضيّع للعقل السليم. ومن المؤسف أن نجد كثيراً من الفقهاء في تاريخنا قد تناولوا فقه المرأة بقدر كبير من المواقف المتحيزة وضِيق الأفق وفساد المنطق، مما أدى إلى (ألغام) كثيرة في حقل التجديد والإحياء الإسلامي، ذلك أن تلك الآراء قد أدت إلى تعزيز ثقافة ظالمة تنتقص من حقوق المرأة وكرامتها على الرغم من السنن الإلهية المتوازنة والمقاصد الشرعية السمحة.

وهذه التحيزات وصلت لفقهنا المعاصر أيضاً، فقد قرأت مثلاً بعض الفتاوى المعاصرة التي تستند إلى منع المرأة من قيادة السيارة لكونها ذات (طبيعة) ليست حازمة وليس لديها القدرات البدنية السليمة لكي تتعامل جيداً مع الماكينات، وإلا تأثرت عندها الخصوبة والأنوثة نفسها! وهؤلاء ادّعوا مفهوماً للمرأة ليس طبيعياً، وخلطوا فيه الطبيعة بالثقافة البدوية البسيطة، لأنه قد توجد مجتمعات صحراوية تشب فيها المرأة وتكبر دون أن تتعامل مع

---

(٩) قال الألباني في **إرواء الغليل**، (ج٦، ص٢٦٦): حسن، وُروي من حديث أبي حاتم المزني، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ـ حديث أبي حاتم، أخرجه الترمذي (ج١، ص٢٠١)، والبيهقي (ج٧، ص٨٢)، والدولابي في **الكنى** (ج١، ص٢٥) من طريق عبد الله بن مسلم بن هرمز عن محمد وسعيد ابني عبيد عن أبي حاتم المزني به، واللفظ للبيهقي. وقال الترمذي: «حديث حسن غريب، وأبو حاتم المزني له صحبة، ولا نعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث».

الآلات ولا تحتك بالمدنية كثيراً، فلا تستطيع فعلاً أن تسوق السيارة كما يسوق أخوها، لأنه ببساطة سُمِحَ له بما لم يُسمح لها ومر بتجارب حياتية لم تعرف هي عنها شيئاً. ولكن هذه ليست (طبيعة)، بل هي ثقافة مقتصرة على بيئة معينة ولا يصح أن يصدّر هذا المفهوم للدنيا على أنه طبيعة المرأة، فضلاً عن أن تكون طبيعة الإسلام.

وهناك على الجانب الآخر من يتعامل مع المرأة من خلال ثقافة متطرفة تعبد المادة، فتتحول المرأة إلى سلعة من جسد، أو في أحسن الأحوال إلى قيمة اقتصادية من العمالة في الدولة ليس إلا، وهو مفهوم للمرأة شائع في عالمنا، خاصة في الغرب، ويتعارض كذلك مع سنن السكن والمودة والرحمة والأمومة والرحم، ومقصد تكريم الله تعالى لبني آدم جميعاً رجالاً ونساءً.

فالمرأة إنسان خلقها الله تعالى وكرَّمها كما كرّم الرجل، ولكنه أعطاها في الخَلق الطبيعي قرباً أكثر من الجنين والطفل وقدرة أكبر على الرعاية والحضانة، ولذلك فالشريعة لا تساوي مطلقاً بين كل أحكام الرجل والمرأة في باب الأسرة، بل كلفت الشريعة الغراء المرأة بتلك المهمات والمسؤوليات المذكورة أكثر من الرجل وأعطت لها الأولوية في رعاية الطفل خاصة في الصغر. والرجل في الخَلق الطبيعي كذلك في عموم الأحوال مُنح جسداً أجلد وقدرة أكبر على حمل مسؤولية القيادة والقيام بدرجة الإنفاق والرعاية، وهذا ظاهر كذلك في أحكام الشريعة المتعلقة بالأسرة، وهي أحكام تهدف إلى العدل والتوازن. على أن هذه المسألة ليست أبيض أو أسود كما سيأتي، وليست متعلقة لا بأصل التكريم ولا التكليف ولا الذكاء ولا الأهلية للإنسان العاقل رجلاً كان أم امرأة، بل إن الله تعالى ضرب أمثلة لكل المؤمنين رجالاً ونساءً

بنساء عظيمات من أمثال مريم وامرأة فرعون وملكة سبأ وأمهات المؤمنين أزواج الرسول ﷺ.

أمثلة على مفاهيم من الشأن العام

مفهوم السياسة

مفهوم السياسة ليس أقل جدلاً من مفهوم المرأة، ويظهر ذلك جلياً في حواراتنا اليومية، حيث تتضارب صور المفهوم وما يترتب عليه في الواقع المعيش، فتسأل أحدهم عن حدث فيه غش وخداع وكذب صريح، وتسأل: كيف يحدث ذلك؟ فيقول: هكذا السياسة؛ وتسأل آخر عن ظلم وعنف واستبداد: فيرد الردَّ نفسه. فما الذي تعنيه السياسة؟ وعلى أي أساس نُعَرِّفُها؟

ولتعريف السياسة تعريفاً سليماً ـ أي متسقاً مع السنن الإلهية والمقاصد الشرعية ـ لا بد أن نعود إلى أصل المفهوم والغاية منه كما هو في الشرع الشريف؛ فأبو هُريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**كانت بنو إسرائيل تَسُوسُهُمُ الأنبياء، كُلما هلك نبي خلفهُ نبيٌّ، وإنهُ لا نبيَّ بعدي، وسيكون خُلفاء فيكثُرون... أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهُم**»[١٠]؛ إذاً مفهوم السياسة يتعلق بالرعاية والمسؤولية والحقوق، أو القيام على الأمر بما يصلحه كما ذكر المنصفون من العلماء في كل زمان، فالسياسة هي الإصلاح والمسؤولية وإعطاء كل ذي حق حقه.

وفي مفهوم السياسة (الطبيعي) الذي جعله الله في سنن خلقه لا يتعلق الأمر بالحاكم الأعلى ولا النظام السياسي ولا بالحكومة

---

(١٠) متفق عليه.

التنفيذية فقط بالمصطلحات المعاصرة، وإنما السياسة تتعلق بكل من يسوس على كل مستويات المسؤولية السياسية والإدارية والمجتمعية؛ وعن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راعٍ ومسئول عن رعيته، والرَّجل راعٍ في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راعٍ في مال سيده ومسئول عن رعيته؛ قال: وحسبت أن قد قال: والرجل راعٍ في مال أبيه ومسئول عن رعيته، وكلكم راعٍ ومسئول عن رعيته**»[11]. فالإنسان المسؤول هو إنسان له رعية يرعاها أي يمارس السياسة في التعريف الإسلامي، سواء الذي يقود الناس في مسجد، أو في مؤسسة، أو في وزارة، أو الأب في بيته، أو الأم في بيتها؛ هؤلاء جميعاً يمارسون (السياسة) في المفهوم الإسلامي، ذلك لأن السياسة تتعلق بالمسؤولية والقيادة والنصيحة، وليست منحصرة في التنافس على السلطة.

والسياسة تتعلق بتحقيق المصلحة، والمصلحة في التعريف الشرعي تتضمن حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعِرض، والنسل، والمال. فالسياسة تقتضي أن تُحمى النفوس والأرواح لا أن تُزهق، لأن إزهاقها جريمة الجرائم في سنن الله، ونسبة القتل إلى ضرورات السياسة باطلة في سنن الله. ومن السياسة أن تُنمى العقول لا أن تغيّب ولو كانت تلك العقول النامية الواعية ناقدة معارضة، ونسبة تغييب العقول والكذب إلى السياسة باطلة في سنن الله. وقس على ذلك في الأعراض والأنسال والأسر

(١١) **صحيح البخاري** ـ الجمعة (٨٥٣)؛ **صحيح مسلم** ـ الإمارة (١٨٢٩)؛ **سنن الترمذي** ـ الجهاد (١٧٠٥)، و**سنن أبي داود** ـ الخراج والإمارة والفيء (٢٩٢٨).

والأموال، مع الأخذ في الاعتبار أن الأموال تأتي أخيراً في اعتبارات المصلحة الشرعية. هذا هو ترتيب الأولويات الصحيح كما هو معروف في نظريات مقاصد الشريعة، وهو بالطبع يعيد ترتيب الأوراق المفاهيمية في موضوع السياسة.

مفهوم الدولة

هل (الدولة) هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة بأي قيمة في المجتمع، أو كما وصفها توماس هوبز أنها التنين البحري أو الوحش الضخم؟ هل المفهوم الطبيعي للدولة أنها قطعة أرض ذات حدود وسيادة وشعب أم أنها كما يقول عنها ماكس فيبر إنها السلطة التي تحتكر وسائل العنف في المجتمع؟ هل مفهوم الدولة هو نفسه مفهوم البلد والحكومة والوطن ونظام الحكم؟

وقد اختلفت مواقف النظريات والاتجاهات من الدولة، فهناك الاتجاه الذي ينظر إلى الدولة كحَكَم محايد بين المصالح والجماعات المتنافسة في المجتمع، وهناك الاتجاه الماركسي الذي يعتبر أن الدولة «برجوازية»، أي أداة للحفاظ على نظام التفاوت الطبقي القائم. وفي التجربة التاريخية الإسلامية تحديداً نعاني بشكل مزمن منذ قرون طويلة من مفهوم للدولة يبيح لحكامها قتل معارضيهم، ولا تتداول فيها السلطة إلا بالوفاة أو الاغتيال في أغلب الحالات إن لم يكن كلها في بعض المناطق!

ثم نعاني اليوم من الجمود على مفهوم مستحدث ولكنه فاسد للدولة، منذ أن عرفها الاستعمار قبل أن يرحل عسكرياً (ويبقى سياسياً) على أنها تلك الحدود التي تفصل بين البلدان التي تعرِّف بالدول الإسلامية، واستقر هذا التقسيم حتى أضحى هو مفهوم (الدولة) عند المسلمين.

ولكن هذا مفهوم ليس (طبيعياً) للدولة، بل هو واقع الدولة العربية وفي المنطقة الإسلامية الأوسع للأسف، ولا بد من مراجعة للعقل العربي والمسلم حتى يصبح لديه القدرة على نقد هذا الواقع السياسي وتغييره للأفضل، خاصة أن دول العالم بشكل عام ما فتئت تتوحد وتذيب الحدود وتخلق التكتلات من لا شيء، في حين تبقى أمة العرب والإسلام متفرقة أسيرة لمفاهيم تقسمها ولا توحدها، بل تؤجج الصراعات بين أبنائها، وتروّج تلك المفاهيم (الوطنية) الإقصائية الضيقة على أنها مسلّمات، وهي ليست مسلمّات لا شرعاً ولا عقلاً.

ومن أجل العودة إلى المفهوم القرآني للسلطة والدولة لا بد أن نقرأ التاريخ ونراجع تلك المفاهيم وأصلها، ثم ننظر في تاريخ الحاجة إلى السلطة أصلاً وإلى وظيفتها والغاية منها، حتى يتم (تفكيك) المفهوم كما يقولون في الفلسفة. ولكن تفكيك مفهوم الدولة هنا لا يعني الفوضوية (الأناركية)، وإنما يعني أن تعاد صياغة وهيكلة دولنا الوطنية العربية والإسلامية كلها نحو التكتلات الاستراتيجية الإقليمية والإسلامية والإنسانية، ونبذ التفرق والتشرذم حول الأجندات الجهوية والقبلية والحزبية الضيقة.

لا بد من إعادة تركيب مفهوم الدولة نحو نظام أحكم للعدالة الاجتماعية على مستوى إقليمي وإسلامي، بل وعلى المستوى الإنساني بصدق وإخلاص، ونحو وحدات وشراكات وانفتاحات على مستويات مختلفة شعبية وحكومية. آن لعالمنا العربي والإسلامي أن يقود الإنسانية نحو نظام دولي جديد، لا على طريقة الفوضى الخلاقة التي ينادي بها السياسيون المحافظون المتطرفون، بل على طريقة عالم جديد يراعي مصالح الشعوب دون ظلم للشعوب الأخرى، ويسمع لصوت الإنسان العاقل في كل مكان،

ويساوي بين البشر في كرامتهم وحرمتهم فعلاً في أرض الواقع.

مفهوم العدالة

وهذا مفهوم آخر مهم وأساسي، والعدل أصل من الأصول الإسلامية، ومقصد من مقاصد الشريعة، بل إن العدل اسم من أسماء الله ﷻ، وهو سبحانه يأمر بالعدل، وقد أرسل الرسل وأنزل الكتب من أجل إقامة العدل، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[١٢]؛ ونلاحظ اللام للسببية في كلمة (ليقوم)، فمقصد العدل مسألة ثابتة أساسية ومبدئية، وهو سبب رئيس من أسباب إنزال الكتب وإرسال الرسل أصلاً.

ولكن مفهوم العدالة نفسه مفهوم يتغير إذا نظرنا إلى الشكل الذي يأخذه في واقع الناس؛ فهناك معاملات لم تتعارض مع العدالة منذ ألف عام ولكنها ليست من العدالة الآن، فقد كانت العدالة مثلاً تقتضي معاملة غير المسلمين في مجتمعات ذات الأقليات المسلمة بطريقة ما فيدفعون ضريبة للدولة في مقابل الحماية وعدم الاشتراك في الحروب، ثم الآن تغيرت الظروف وتبدلت وأصبحت هذه الضريبة (الجزية) ظلماً نظراً لأن مفاهيم الجيش والحرب والحماية قد اختلفت.

العدل ثابت من الثوابت، لكن شكل العدالة التطبيقي يتغير، والجمود على أشكال تاريخية معينة قد يؤدي إلى الظلم من حيث لا ندري. وهناك أشكال من العدالة قد أنتجتها المجتمعات ذات

---

(١٢) **القرآن الكريم**، «سورة الحديد،» الآية ٢٥.

الانقسامات العميقة، يسمونها أحياناً عدالة إصلاحية، أو عدالة ما بعد الثورات، أو عدالة انتقالية، كحركة العدالة التي حدثت في جنوب أفريقيا منذ عقدين من بعد انهيار دولة الفصل العنصري، واشترطت ميزات معينة للسود تعويضاً لهم عن ظلم سابق. بعض الناس يعترض على هذه الميزات من باب المساواة، ولكن المساواة دون مراعاة السياق الواقعي تعني الظلم لا العدل.

لا بد إذاً من مفهوم مرن للعدالة حتى يمكن أن يتوازن المجتمع، والتوازن هو المقصود من العدالة أصلاً، ولكن دون جور وتعدٍّ على حقوق الناس الأساسية، ودون أن يُقتل بريء بغير حق، ولا أن يُؤخذ مال فرد دون وجه حق تعب فيه وكسبه بلا سرقة ولا احتكار.

وهناك ثوابت في المفاهيم، ومنها العدالة، وهناك متغيرات. فمن ثوابت مفهوم العدالة مثلاً أن النفس بالنفس، كما ذكر ﷻ في كتابه الكريم: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[١٣]، إذاً حرمة النفس وحق القصاص أو العفو (دون إكراه وعن طيب نفس) من شروط العدالة الأساسية في التشريع الجنائي الإسلامي، وكذلك قبول توبة الجاني ودرء الحدود بالشبهات[١٤]. ومن مفهوم العدالة في الإسلام إعطاء كل ذي حق حقه: العامل والزوج والزوجة والأولاد والأم والأب، وكل

(١٣) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٤٥.

(١٤) انظر: جاسر عودة، **بين الشريعة والسياسة.. أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣).

صاحب حق، هذا هو المفهوم الطبيعي المتوازن الذي يُقاس عليه.

أمثلة من المفاهيم العلمية

تتغير المفاهيم العلمية التي تنشأ من نتائج التجارب المعملية أو من محصلة المعادلات الرياضية، فقد تغيرت مثلاً مفاهيم علمية عديدة مع القرن العشرين نظراً للاكتشافات والنظريات الجديدة، ومنها مفهوما الزمان والمكان؛ فقبل القرن العشرين كان مفهوم الزمان منفصلاً عن مفهوم المكان، الزمان هو الثانية والساعة والدقيقة والشهر والسنة، والمكان هو البعد الرأسي والأفقي أو الأبعاد الثلاثية، ثم أحدث آينشتاين بنظريته في النسبية هزةً كبيرة في العقل الإنساني في هذه المفاهيم التي كانت تعتبر ثوابت علمية مجردة، فقد قدّم آينشتاين وصفاً موحداً للجاذبية كخاصية هندسية للزمان والمكان معاً، كشفت عن ترابط عضوي بين الزمان نفسه والمكان نفسه يظهر بشكل أوضح كلما علا الارتفاع أو زادت السرعة، فيتسارع أو يتباطأ الزمان نفسه مع السرعة.

ثم ظهرت بعد ذلك نظريات فيزياء الكم منذ الستينيات من القرن العشرين لتحدث ثورة أخرى في تصور المادة، وذلك على المستوى الكمي أي الأصغر من المستوى الذري؛ فقد أثبتت هذه النظريات وبعض التجارب المعملية المصاحبة لها أن المادة نفسها نسبية وليس فقط الزمان والمكان، وأن الإلكترون يمكن أن يتحول إلى طاقة، والطاقة تتحول إلى إلكترون طبقاً لاحتمالات لا تدركها البشرية إلى الآن، وأن الإلكترون يمكن أن ينقسم إلى إلكترونين اثنين ولكنهما بنفس وزن وطاقة الإلكترون الأول، بل ويتناغمان في حركتهما لحظياً وبأسرع من سرعة الضوء دون أداة للتواصل بينهما يمكن أن نعرفها أو نقيسها!

وبذلك بدأنا ندخل في العقدين الماضيين في مرحلة هزة كبيرة للعقل الإنساني في قضية المفاهيم الأساسية المؤسسة للحياة المادية كما نفهمها، ولكن هذه الهزة هي في الواقع إيجابية جداً، لأنها تدفعنا كبشر لمزيد من البحث والاستكشاف والتساؤل ومزيد من الثورات العلمية، وأيضاً للاعتراف بقصور علم البشر أمام الخالق سبحانه.

ولا يمكن أن يمر الحديث عن الثورات العلمية دون أن نقر بأن الحق المرّ هو أن واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات في بلاد الأغلبيات العربية والإسلامية (إلا في حالات نادرة) هو جزء خطير من أزمتنا العقلية، تعليم بلا (منهجية عقلية)، ويخرج لنا جهلة حقيقيين ولو حملوا الألقاب والشهادات، تعليم لا يقدم للطالب المعارف الأساسية التي تجعله على وعي بالتغيرات وتطورات العلم، بل يحصر الطالب في تخصص ضيق لا يدرس سواه ولا يسمح له بتعددية التخصصات أو بالتوسع في تحديد مقررات الطالب حسب ميوله العلمية وقدراته، ولا يفتح للطالب في تخصص معين أبواب العلوم والفنون والتخصصات الاجتماعية والأدبية الأخرى ولو على سبيل المقدمات البسيطة، ولا ينمي في الطالب ملكة النقد والبحث ومناقشة الفرضيات المسبقة، ويعاقبه إن خالف رأي أستاذه أو شيخه أو يخالف المذهب الاقتصادي أو السياسي أو الفقهي السائد، وينشغل الطالب في التخصص العلمي المحدود في حفظ المعلومات والأسماء والتواريخ والأرقام والجداول والرسوم التوضيحية، ويجهل ما هو أهم من المعلومات، ألا وهي المعارف النقدية والاكتشافات الكبرى والأسئلة الوجودية التي غيَّرت العالم في القرن العشرين وأدت إلى تحولات علمية كبرى، بل إن بعضها أدى إلى كوارث عامة مثل الطاقة النووية

والثورة الإلكترونية وفلسفة ما بعد الحداثة واحتكار المعلومات، ولا يسمح لطالب العلوم الاجتماعية بدراسة الفلسفات والنظريات والنظم الأخرى التي لا يريد النظام السياسي أن تتفتح عيناه عليها؛ هذا فضلاً عن التحكم الأمني في تعيين الأساتذة المحليين منهم والوافدين في كل البلدان، واعتقال الطلبة والأساتذة حين يعبرون عن مواقف سياسية أو طردهم من نظام التعليم، هذا فضلاً عن ضعف اللغة العربية رغم غناها واتساعها وعظمتها على حساب التعليم باللغات الأجنبية؛ وغير ذلك كثير من الإشكالات الحقيقية التي لا يمكن أن نرى نهضة عربية ولا إسلامية إلا إذا واجهناها وعالجناها.

وإذا أردنا أن نقارب المسائل العلمية مقاربة سننية وعقلانية، فمن المهم مراجعة المفاهيم المؤسسة لهذه المقاربات العلمية، أي مراجعة المفاهيم المؤسسة للعلوم نفسها وفتح آفاق البحث فيها، مثل الزمان والمكان ومفهوم المادة ومفهوم الطاقة، والتصنيف الأساسي للمعادن وللحيوانات والنباتات، وهذه كلها تتغير تغيراً جذرياً في العلوم المعاصرة. فلا يصح أن يعيش الطالب على مفاهيم القرون الوسطى في العلوم كما هو حال كثير من المدارس الإسلامية التقليدية، ولا مفاهيم القرن الثامن عشر والتاسع عشر كما هي حال المحتوى الدراسي في كثير من الكليات العلمية والتطبيقية في الجامعات العربية.

أمثلة من المفاهيم المؤسسية

مفهوم المؤسسة

(المؤسسة) من المفاهيم التي تحتاج إلى نقاش واسع ومفتوح السقف، ففي بيئة العمل أو النشاط في شركة أو حزب أو جماعة

أو مؤسسة نسمع كثيراً من يقول إن «هذه طبيعة الحزب»، أو «طبيعة الشركة»، أو «طبيعة الجماعة»؛ ولكن إذا كانت المادة نفسها ليس لها «طبيعة» ثابتة كما مر بنا آنفاً، فكيف يكون للمؤسسة أو الحزب أو الجماعة طبيعة؟

وهناك جمود وانكماش في كثير من مناشط العمل المدني والطوعي، بل والمهني والأكاديمي، نظراً لعدم إدراك المفهوم الأصلي للمؤسسة كوسيلة متغيرة تهدف إلى تحقيق غايات محددة. رأينا جمعيات إسلامية خيرية مثلاً تؤسس على أن لها عدة أقسام، لكل قسم تخصص معين بلا علاقة هيكلية ببعضها البعض، فإن طرأ مشروع ما يستدعي أن يكون هناك علاقة بين الأقسام، بمعنى أن يتعاون قسم التربية والتعليم مع قسم العمل الإغاثي مثلاً، أو أن يقترح ذوو الخبرة في حركة طلابية فصل العمل السياسي عن العمل الدعوي مثلاً، وغير ذلك من الأفكار الاجتهادية المهمة لتحقيق أهداف العمل نفسه، وجدنا رفضاً شديداً ومعارضة عنيفة بحجة أن هذه هي «طبيعة المؤسسة»، بل ويقول بعض المغرضين إن هذه «طبيعة الإسلام».

ولكن الأصل أنه ليس هناك (طبيعة) للمؤسسة، لأن المؤسسة ليست مخلوقاً طبيعياً حتى يكون لها طبيعة! المؤسسة في حد ذاتها هي اتفاق بين مجموعة من الناس على نظام يتفقون عليه لأداء دور معين أو تحقيق هدف معين، ومن ثَمَّ يمكن اعتبار الهدف أو الرسالة من ثوابت المؤسسة. ولكن الهياكل والأقسام والأشخاص والميزانيات والمباني واللوائح وما إلى ذلك هي كلها أمور متغيرة لا يصح الجمود عليها، ولا اعتبارها ثوابت، وإلا ضيعنا الأهداف نفسها.

أمثلة من مفاهيم الفقه والشريعة

المفاهيم في قضايا الشريعة والفقه والقانون على درجة كبيرة من الأهمية، ذلك لأن بعض المفاهيم التأسيسية قد اختلطت في عقول الكثيرين وأدت إلى إشكاليات اجتماعية وإيمانية كبيرة مما يتطلب مراجعة جادة في فكرنا المعاصر بناء على العودة للأصول القرآنية والنبوية الصافية؛ فحين يقول تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١٥)، فهذا يعني أن الشريعة هي الطريق الإلهي ومنهج الحياة الرباني، وحين يقول: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾(١٦)، فهذا يعني أن الفقه هو الفهم البشري الذي ينطبع في تصور البشر ولا يساوي الوحي الإلهي؛ فالشريعة إلهية ولكن الفقه إنساني، والشريعة ثابتة خالدة ولكن الفقه متغير متجدد، والشريعة كمالها من كمال الله تعالى ولكن الفقه معرض للنقص والخطأ كما يتعرض البشر لذلك.

ولكن هناك تصور شائع غير دقيق لمفهوم الفقه، وهو أن الشريعة كما تشمل القرآن والسنة تشمل الفقه أيضاً، بل وتشمل القانون في تصور البعض. هذا مفهوم شائع، ولكنه مفهوم خاطئ، لأن الفقه ليس جزءاً من الشريعة بل هو محاولة إنسانية لفهمها، والله ﷻ الذي أنزل الشريعة ليس فقيهاً، لأن الفقيه إنسان يصيب ويُخطئ، كما قال كل إمام من أئمة الفقه: رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب؛ والفقه صفة بشرية وليس صفة كمال إلهية، والله ﷻ لا يُنسب له إلا الكمال. فالفقيه يُصيب ويخطئ، والشارع لا يخطئ ﷻ؛ والشريعة كاملة، لكن الفقه

(١٥) المصدر نفسه، «سورة الجاثية،» الآية ١٨.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٧٨.

يستكمل أحكامه مع تغير الظروف والنوازل؛ والشارع ﷻ منزَّه عن التغير ومنزَّه عن الخطأ، والفقه ليس منزهاً عن التغير بل من طبيعته التغير، حيث تتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال والأشخاص والنيات والعوائد، كما يقول ابن القيم.

أما القانون فهو غير الشريعة وغير الفقه؛ الفقه يحكم على الحلال والحرام، ولكن ليس كل ذنب في شريعة الله جريمة في نص القانون يعاقَب عليها المذنب، ولا كل فرض هو بالضرورة واجب على كل مواطن منصوص عليه في التشريعات المكتوبة التي تفرضها سلطة الدولة؛ بل إن المساواة المطلقة بين الذنوب والجرائم، وبين سلطة الدين وسلطة الدولة، لا تنتج إلا دكتاتورية مستبدة باسم الدين. فالأصل في الذنوب أنها بين العباد وربهم؛ إلا أن بعض الذنوب تتحول إلى جرائم إذا أدت إلى خطر على المصلحة العامة أو إخلال بالنظام العام. وهكذا تعلمنا الشريعة نفسها حين تشرع العقوبات على بعض الذنوب إذا تجاوزت الفردية والخصوصية إلى ما يضر الآخرين ويقوض أركان النظام العام أخلاقياً أو اجتماعياً.

وعند الاقتراب أكثر من مفهوم الشريعة نجد تصوراً شائعاً يخلط بين الوحي وبشريته ﷺ، أي يخلط ما يسمى في علم الأصول بالسنة التشريعية وغير التشريعية، وهو ما ينبغي إدراكه وتمييزه. هناك فارق بين ما هو وحي وهو القرآن وبين سنة الحبيب ﷺ التي هي بيان وشرح للقرآن، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[١٧]، وبين ما كان من بشريته ﷺ، أي اجتهاد بشري يصيب ويُخطئ، لا على

(١٧) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٤٤.

المستوى الأخلاقي قطعاً، لأن الرسول ﷺ معصوم عن الخطأ الأخلاقي، ولكن على مستوى التقنيات والأدوات والقرارات البشرية في شؤون عاديات الحياة.

فعن عائشة رضي الله عنها أَنّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ أَصْوَاتاً، فَقَالَ: «**مَا هَذِهِ الأَصْوَاتُ؟**»، قَالُوا: النَّخْلُ يَأْبِرُونَهُ (أي يُلقحون ذكر وأنثى النخل)، فَقَالَ: «**لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا لَصَلُحَ ذَلِكَ**»، فَأَمْسَكُوا، فَلَمْ يَأْبِرُوا عَامَّتَهُ، فَصَارَ شِيصاً (أي فاسداً)، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ، وَكَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ**»[18]. وفي رواية له ﷺ يقول: «**إذا حدثتكم عن دنياكم فأنتم أعلم بأمور دنياكم**».

ومثل ذلك ما كان يلبسه ﷺ من ملابس (بعد تغطية العورة)، فقد لبس الإزار والعمامة مثلاً، وكذلك لبس كفار قريش الأزر والعمائم أيضاً! وما كان يأكله مما يحب ولا يحب من الطعام الحلال، وما يركبه من الدواب، وما استخدمه من الأدوات في عصره ﷺ. هذه كلها أمور لا تدخل في مفهوم الشريعة ولا الفقه ولا القانون، وإدخالها خطأ شرعي وعقلي.

أطلنا في هذا الفصل في قضية مراجعة المفاهيم، وخلاصة القول هو أننا ينبغي أن نفرق بين المفهوم الطبيعي أو الشرعي الذي

---

(١٨) أخرجه أحمد في **مسنده** (٢٤٩٦٤)، ومسلم في **صحيحه** (٢٣٦٣) ـ ومن طريقه ابن حزم في **الإحكام** (٥/ ١٣٨) ـ وابن ماجه في **سننه** (٢٤٧١)، وأبو يعلى في مسنده (٣٤٨٠) و(٣٥٣١) ـ وعنه ابن حبان في **صحيحه** (٢٢) ـ وابن خزيمة في كتاب التوكل، كما في **إتحاف المهرة** (١/ ٤٨٥) لابن حجر، والطحاوي في **مشكل الآثار** (١٧٢٢)، وتمام في **فوائده** (١١٦٧)، وحديث عائشة رواه حماد بن سلمة مقروناً مع حديث أنس بن مالك.

يتعلق بالقيم والأهداف والثوابت والسنن، والمفهوم الثقافي المتغير الذي يتعلق بالعادات والظروف والأحداث. وهذا لا يعني أن كل ما هو (ثقافي) باطل أو خاطئ، وإنما أن يكون غالباً قابلاً للتغير مع الزمان والمكان، وأن يكون المفهوم (الطبيعي) مائلاً إلى الثبات والشمول للزمان والمكان. وإدراك الفارق بين الطبيعي والثقافي مهم، لأن هذا الفارق يساعدنا على التطوير والتجديد والإصلاح، فإننا إذا فهمنا طبيعة الأشياء بين الثبات والتغير استطعنا أن نتعامل معها تعاملاً جيداً؛ والحكم على الشيء فرع عن تصوره كما تقول القاعدة المعروفة.

المراجعة الثالثة

من عقلية الأبيض والأسود
إلى
تعدد الألوان والأبعاد

﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣]

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]

مساحات الرمادي والألوان

القرآن الكريم له منطق خاص في تعريف الأمور، فالله تعالى في الذكر الحكيم كثيراً ما يرشدنا إلى أن تقسيم المفاهيم والناس والأشياء ليس على درجتين من الأبيض والأسود، وإنما هناك مساحات بين الطرفين ودرجات بين النقيضين لا بد للعقل المنصف أن لا يتجاهلها أو يجهلها؛ فبعد أن يحكى لنا عن طغيان بني إسرائيل مع موسى عليه السلام، يقول: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾[1]، وبعد أن يحكى لنا عن كفر أهل الكتاب

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الأعراف،» الآية ١٥٩.

وتحريفهم لكلام الله، يقول: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾[٢]، ويقول: ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ﴾[٣]، وحتى في تفصيل درجات الصالحين يبين لنا: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾[٤]، ويقول عن درجات العمل والإحسان والتقوى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۚ﴾[٥].

والمفهوم الوحيد الذي يفصله الله تعالى على درجتين لا ثالث لهما هو مفهوم الإيمان والكفر أي الحق والباطل: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٦]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ﴾[٧]. أما الأشخاص والأقوام والمناهج والمخلوقات جميعاً فهي درجات وألوان وأشكال، وهذه سنة الله في خلقه.

ويمكن اعتبار كل مفهومين متقابلين كأنهما لونان: أبيض وأسود، وبينهما مساحات من الرمادي، أو هما دائرتان بينهما تقاطع أو مساحة تنتمي للإثنين معاً فيما عدا بعض المفاهيم البسيطة المجردة. ولكن من أهم مشكلات العقل المعاصر، والتي تظهر بوضوح في العقل العربي والمسلم، أنه لا يستوعب هذه المساحة ولا يرى سوى الثنائيات المتقابلة بين الخير المطلق أو الشر المطلق، ومعنا أو مع (الإرهابيين)، ورائع جداً وسيئ جداً، ووطني وخائن، إلى آخره، بما يشبه عقلية الإغريق في قديم الزمان حين

(٢) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١١٣.
(٣) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٦٦.
(٤) المصدر نفسه، «سورة فاطر،» الآية ٣٢.
(٥) المصدر نفسه، «سورة الأحقاف،» الآية ١٩.
(٦) المصدر نفسه، «سورة سبأ،» الآية ٢٤.
(٧) المصدر نفسه، «سورة يونس،» الآية ٣٢.

قسموا الثنائيات بين العام والخاص، والمطلق والمقيد، والقطعي والظني، والجوهر والعرَض، واللطيف والكثيف، والعاقل وغير العاقل، وغير ذلك من الثنائيات التي قالوا عنها (طبيعية) و(منطقية).

ولكن تلك التقسيمات البسيطة للمعاني والأشياء والمخلوقات أضحت غير مناسبة لعالم اليوم. المنطق في عالمنا أضحى لا ينظر إلى الأشياء نظرة الأبيض والأسود، بل ينظر نظرة نسبية أقرب لفهم سنن التنوع والاختلاف والتركيب، وحدث هذا في القرون الأخيرة تحت تأثير تطور العقلية التجريبية، ونظرية الاحتمالات، وفلسفة الشك، ونظريات النسبية، والفيزياء الكمية، وغيرها، والتي أثرت كلها في العقلية الجمعية الإنسانية، في طرائق تفكيرها، بما فيها التفكير العلمي والتعبير الأدبي والتصوير الفني والبحث الاجتماعي. وقد آن للعقل المسلم أن يواكب المنطق القرآني ويهتدي بسنن التنوع في التزام الدقة في فهم المساحات الرمادية والملّونة في الأشياء والمعاني.

أمثلة من ألوان الحياة الشخصية

الهوية والانتماءات

الانتماءات الوطنية انتماءات قد تتعدد وتتنوع في الواقع، بمعنى أن الإنسان في عالمنا المعاصر كثيراً ما يكون لديه انتماءات متعددة؛ شاب ولد في القاهرة مثلاً فهو ينتمي إلى القاهرة، ثم هاجر ودرس وتوظف في لندن فانتماؤه إلى هذا الوطن الجديد ينمو مع الزمن، وحين أقام إقامة طويلة في لندن أصبح متطبعاً بجزء من الهوية الثقافية الجديدة في ملابسه وطعامه وشرابه وعاداته

الاجتماعية اليومية، وكان لديه هو نفسه انتماء من جانب الوالد الذي أصله من قبيلة من مكة، وانتماء من عائلة الوالدة التي هي أصلاً من إسطنبول، ومع الإقامة تعلم لغة القوم وأتقنها مع الوقت حتى تكلم بها كأهلها، بل أصبح يفكر في خليط من مصطلحات العربية والإنكليزية، وهذا أيضاً نوع من الانتماء، لأن اللغة تطبع الثقافة والسلوك والتصورات والمفاهيم. ولا يمكن أن نفرد انتماءً واحداً ونحتمه لكل شخص، فهذا الشاب مثلاً لا يلزمه الاختيار الحتمي بين أن يعيّن: هل أصله مصري أم تركي أم حجازي؟ هل هو بريطاني أم عربي أم مسلم؟ هل هو شرقي أم غربي؟ أفريقي أم أوروبي؟ هذه كلها اختيارات متوهمة غير ملزمة وغير متناقضة أصلاً، لأن هذا الشاب هو مزيج من هذه التقسيمات والجهات واللغات والهويات جميعاً، وانتماؤه لها جميعاً حقيقي وإن كان على درجات متفاوتة حسب عوامل كثيرة، ولا يصح عقلياً ولا نفسياً أن تتناقض انتماءاته، بل ينبغي أن تتكامل وتتفاعل لتنتج شخصاً أرحب صدراً وأنضج عقلاً وأغزر ثقافة. ونرى انطلاقاً من رؤية قرآنية شاملة أن تعدد الانتماءات ثراء ثقافي وقوة بدنية ونفسية، وأن هذا الشاب الذي تنوعت أصوله وعاداته وطعامه وشرابه ولغاته وتجاربه هو إنسان العصر، وهو الإنسان الذي تحتاجه البشرية اليوم إذا انتمى فقط للخير والمبادئ حيثما كانت وكيفما تحققت.

الروح والجسد

وهناك مستويات متعددة من الوجود الإنساني بين الجسد والروح، وتتداخل درجات الوجود بدءاً من الوعي بالجسد المادي إلى درجات الوجود الروحي. وقد اختلف العلماء والفلاسفة

المسلمون كثيراً في قضايا الروح والنفس والقلب والفؤاد واللُّب، وما هو القلب؟ وما هي الروح؟ وما هي حدود النفس؟

والدليل القرآني لا يقطع بحدود فاصلة بين هذه المفاهيم، ويمكن للقارئ الكريم أن يراجع الآيات التي ذكرت فيها هذه المفاهيم وسيجدها مركبة ومتداخلة؛ والسبب في هذا التركيب في نظري أن القرآن يدلنا على أن هذه مفاهيم متفاعلة ومتشابكة ورمزية أكثر مما هي مستويات منفصلة عن الوجود. الانفصال يأتي عند الموت، فالإنسان إذا مات انقطع عنه الوجود المادي وترك في التراب أعضاء مادية متمايزة عن بقية وجوده، ولها حدود يراها الناظرون، وما سوى التراب يعود إلى الله. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۞ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ﴾[٨]، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[٩].

والحق أن قضية الجسد والنفس والقلب والروح ليست أبيض وأسود، بل هذه المسميات المختلفة هي في فهمي مستويات متداخلة من الوجود في الإنسان، وثنائية الروح والجسد للإنسان الحي من الثنائيات التي لا تلزم، لأنهما مستويان من الوجود يتمازجان ويتلاقحان ويتفاعلان كما نرى في واقع الحياة، فنرى من الناس من يبتلى بمرض جسدي يبدأ أول ما يبدأ على هيئة اضطراب في النفس (أو القلب أو الروح)، أي في المستويات العليا من الشعور والوجود، ثم يمضي الاضطراب إلى المستوى العاطفي الأكثر ظهوراً في أعراض نفسية معينة، ثم يمضي إلى المستوى الجسدي المحسوس في أعراض مرضية تقاس بالأجهزة.

---

(٨) المصدر نفسه، «سورة الفجر،» الآيتان ٢٧ ـ ٢٨.

(٩) المصدر نفسه، «سورة الزمر،» الآية ٤٢.

ونرى أن الراحة النفسية والارتقاء الروحي قد يحققان الشفاء الجسدي فعلاً، فنرى من يمارس العلاج النفسي لشفاء الأمراض العضوية وينجح بإذن الله، ورأينا كذلك أن الرقية الشرعية بالقرآن الذي هو شفاء للمؤمنين تنفع كثيراً بإذن الله، وتفسير ذلك أنه إذا شفيت الروح فقد يشفى الجسد بفضل الله تعالى لأنها مستويات متداخلة ومتفاعلة من الوجود الإنساني.

والمستوى الروحي هذا لا يُدرك إلا عن طريق (المعاني)، أو ما يسميه الفلاسفة المسلمون (عالم المثال)، وهذا هو العالم العلوي الذي تُقضى فيه الأحداث قبل أن تظهر في عالم الواقع في دنيانا، وهذا هو السر في أننا نرى أحياناً رؤيا صادقة تأتي بعد حين، أو خاطرة تخطر في الإلهام قبل وقوع الحدث نفسه، مع العلم أنه لا يعلم الغيب عن يقين إلا الله تعالى، والقرآن يحدثنا عمّن يحاول من الشياطين استراق السمع في مستويات الكون العليا، وأنهم يُرجمون ولا يُسمح لهم بسماع الأحداث قبل وقوعها، ويحدثنا عن المخلوقات غير المرئية لنا التي خلقها الله تعالى من نار، وهي (الجن)، قائلاً على لسانهم: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۞ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾[10]. والجن واحد الجني سُمِّيت بذلك لأنها لا تُرى.

ولأن عالم المثال هو عالم متعلق بالإنسان ولكنه في بُعْدٍ آخر من المعاني التي لا تدرك بالحس، يضرب الله تعالى لنا الأمثال المحسوسة حتى نفهمه، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[11]، فيقول مثلاً عن

(١٠) المصدر نفسه، «سورة الجن،» الآيتان ٨ ـ ٩.

(١١) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٦٠.

الحق والباطل: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[١٢]، ويقول عن الكلمة الطيبة والخبيثة: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۞ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۞ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ۞ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾[١٣]، ويقول عمّن يتخذ أولياء من دون الله: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾[١٤]، ويقول عن الاعتصام بالدين: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾[١٥]، ويقول عن نوره تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[١٦]؛ وهكذا.

الرؤيا المنامية والواقع

وهذه الأمثال المضروبة للبشر في كتاب الله تعالى لها مقاصد

---

(١٢) المصدر نفسه، «سورة الرعد،» الآية ١٧.

(١٣) المصدر نفسه، «سورة إبراهيم،» الآيات ٢٤ ـ ٢٧.

(١٤) المصدر نفسه، «سورة العنكبوت،» الآية ٤١.

(١٥) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٠٣.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة النور،» الآية ٣٥.

عديدة، منها أنها مفاتيح إلهية لتأويل في ما نعيشه بين مستويي الجسد والروح من نشاط، كالرؤى والإلهام وما إليها، فقد أوّل رسول الله ﷺ الرؤى بما يبدو لي أنه حسب معاني هذه الأمثال، وكان يقول: «**إذا اقترب الزمان لم تكد تكذب رؤيا المؤمن، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب**». وكان عليه الصلاة والسلام يسأل أصحابه: «**هل رأى أحدٌ منكم من رُؤيا؟**»، فيَقصُّون عليه ما شاء الله أن يَقصَّوا ويؤولها لهم من عالم المثال القرآني؛ فقد قال ﷺ مثلاً في تأويله لرؤيا فيها قيد بحبل: «**القيد ثبات في الدين**»، وكأنه يشير إلى المثال القرآني: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾؛ وأوّل رؤيا فيها عسل يقطر من السماء على أنه القرآن، وكأنه يشير إلى قوله تعالى عن العسل: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾[١٧]، وقوله تعالى عن القرآن: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾[١٨]؛ وقال عن رؤيا رآها: «**بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليَّ وعليهم قمص، منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، ومر عليَّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره**»، قالوا: ماذا أوّلته ذلك يا رسول الله؟ قال: «**الدين**»، وكأنه يشير إلى قول الله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[١٩]؛ وقال مؤولاً رؤيا يظهر هو فيها ﷺ: «**من رآني (في المنام) فقد رأى الحق**». وهكذا تتداخل المعاني في عالم الرؤيا بين عالم المثال وعالم الواقع.

---

(١٧) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٦٩.

(١٨) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٨٢.

(١٩) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٢٦.

أمثلة من ألوان الظواهر السياسية

الديني والمدني

تشغلنا كثيراً هذه الأيام ثنائية الدولة الحديثة وسؤال: أهي دولة دينية أم مدنية؟ وهي من المتقابلات الشائعة التي لا تلزم أيضاً. ولتفكيك هذه الثنائية دعونا نرسم في الخيال دائرتين وننظر إلى التقاطع بين دائرتي الديني والمدني في دائرة ثالثة، فإذا نظرنا إلى تقاطع دائرة الديني مع دائرة المدني وجدنا خارج التقاطع أن هناك ما هو ديني بحت، كالذي يتعلق بالعبادات وبالعلاقة الفردية البحتة مع الله تعالى. وهذه المسألة تخضع لما هو ديني خالص، ولا يصح في نظري للدولة الحديثة أن تتدخل في هذه المساحة لا سلباً ولا إيجاباً، إذ إنها مساحة لا تؤثر بشكل مباشر في النظام العام الذي يفترض أن تحرسه الدولة، وهذا لا يمنع بالطبع أن ينشط المجتمع المدني في هذه المساحة، ولكن الحديث هنا عن الدولة كسلطة تنفيذية ودورها القانوني بشكل محدد.

وهناك خارج التقاطع ما هو مدني بحت بالمعنى الذي يخضع للمصالح العامة ويخضع لتحقيق مصالح الناس. كما ذكرنا آنفاً أن السياسة كمفهوم هي القيام على الأمور العامة لتحقيق مصالح الناس، وذلك من دون الرجوع بالضرورة في مسائل السياسات إلى النصوص الشرعية التفصيلية وإلى السوابق التاريخية المشابهة في تحقيق هذه المصالح، بل الرجوع إلى القيم الحاكمة والتوافق المجتمعي في حدود تلك القيم، وهذه مساحة من النطاق العام تتضمن ما يتعلق بالدولة وأنظمتها ولا تدخل غالباً في أحكام على الدين المعين، بل في المشترك بين الأديان، أي أن يدور الأمر فيها على حفظ النفس والعقل والعرض والمال، وهو الذي يحرص عليه الجميع.

وهناك مساحة ثالثة من التقاطع بين الديني والمدني، نسأل فيها ماذا يمكن أن نأخذ من الديني لصالح المدني ومن المدني لصالح الديني؟ وهي مساحة مشتركة يدرسها الباحثون في دراسات تسمى اليوم (ما بعد العلمانية) في الأدبيات الغربية. وقد اتفق كثيرون في هذه المساحة على أن مسائل الأحوال الشخصية لا بد للدولة من تنظيمها على الرغم من وجود خلاف فيها بين أحكام الأديان المختلفة. ويتوافق المجتمع في هذه المساحة على أن يتعامل أهل كل دين حسب دينهم، فيكون للمسلم نظام ولغير المسلم نظام على طريقة التشريعات المتوازية في النظام (الملّي) القديم، وهو نظام له أصل قرآني في قول الله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾[٢٠]. وهذا النظام هو في مساحة الرمادي التي نتحدث عنها، وهي هنا مساحة تسمح بالتعايش السلمي في حدود توازي التشريعات التي تفرضها الدولة على الناس حسب أديانهم. وهناك أشياء دينية في كل ثقافة متفق عليها على مستوى الشعوب أن تكون جزءاً من نظام تفرضه الدولة، مثلاً دعم الدولة الوطنية ذات الأغلبية المسلمة لحج المسلمين ليس فيه خلاف، ودعم الدولة للمرافق التي تتعلق بالمساجد والكنائس ليس فيه خلاف.

ثم إننا إذا حللنا مستويات الرمادي وجدنا أن هناك جزءاً من دائرة التقاطع بين الديني والمدني فيها خلاف. فإذا حصرنا إذاً مساحة الخلاف في مساحة دينية مدنية فيها خلاف مجتمعي بدأنا التعامل مع القضايا الشائكة في قضايا التشريع بعقلانية وتوازن لا يزعزع السلم في المجتمع ولا يؤدي إلى مفاسد أكبر من وجهة نظر

(٢٠) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٤٣.

شرعية، ويحصر دائرة النزاع السياسي والمجتمعي في نطاق التنافس السياسي النزيه وليس في صراع الهوية الصفري. هذا بالطبع على فرض أن الدولة أصلاً مدنية الطبيعة وليست جبرية ولا عصبية، وعلى فرض أن قيادتها تحرص فعلاً على مصلحة الناس وعلى السّلم الاجتماعي وليس لها مصلحة في زعزعته.

ويزيد الانقسام في المجتمع المعاصر إذا كان التنوع غائباً عن سياساته وفلسفة حكمه، وإذا كان النظر الثنائي للأمور شائعاً، مما يشكل ثقافة تتمثل فيها أسباب الصراع والتناحر؛ وذلك مثل وضع الاتجاه العلماني الوطني كنقيض لا يمكنه أن يتعايش في مقابل الاتجاه الإسلامي الوطني أيضاً، بغض النظر عن أن مصطلح العلماني في ثقافة المجتمع لا يمثل ما يعنيه المصطلح في الأصل؛ فالعلمانية كما نشأت في الغرب تُشير إلى فصل الكنيسة بنظامها البابوي عن الدولة، ويمكن الرجوع إلى نشأة المصطلح وتطوره لإدراك الخلل الذي يحدث من إسقاطه على مجتمع مسلم شرقي ليس للكنيسة ولا المسجد فيه هذا السلطان. هذا التقسيم الحتمي لمجتمع شرقي بين ديني وعلماني يشبه أن نقسم الإنكليز اليوم إلى معتزلي وأشعري، أو نقسم الأمريكان إلى سلفي وصوفي. وهذه تقسيمات لها جذور تاريخية شرقية معينة ولا تخص واقع الغرب. هنا إذاً يمكن أن نجد مساحات كبيرة من التقاطع بين التيار الذي يسمى (علماني) والتيار الذي يسمى (إسلامي)، ألا وهي مساحة الشرفاء من الطرفين حين يتعاونون ضد العدو المشترك المستبد.

أمثلة من ألوان التجارب المؤسسية

تعدد الاستراتيجيات

ومن التساؤلات التي تشغل الكثير من الشباب ما يتعلق

بالاستراتيجيات المؤسسية وما يتبعها من معارضة واختلاف، وهل يمكن أن يكون هناك تعدد في الاستراتيجيات؟ هل يصح أن تكون المؤسسة أصيلة ومنفتحة؟ أو ذات نطاق عمل دولي ووطني؟ أو يشمل عملها الشباب والكبار؟ أو الرجال والنساء؟ أو تخدم أهدافاً مدنية ودينية في نفس الوقت؟ إلى آخره.

والحق أن تعدد الاستراتيجيات وتنوع الأهداف والمجالات مفيد جداً لأي مؤسسة، بل لا يصح في نظري للمؤسسة الناجحة أن تحصر نفسها في استراتيجية واحدة جامدة، بل يصح أن يكون لديها استراتيجيات متعددة ومتوازية وقابلة للمراجعة كل حين، بل قد تتناقض الاستراتيجيات مع بعضها البعض شكلياً في بُعد من الأبعاد أو ظرف من الظروف، ولكنها كلها تخدم الهدف نفسه. فصناعة الاستراتيجيات خاصة في المجال السياسي تحتاج أحياناً إلى السير في اتجاهات متناقضة في بُعد، لكنها متعاضدة ومتعاونة في بُعدٍ آخر.

والمثال التقليدي في أدبيات الاستراتيجيات السياسية هو جماعات الضغط (اللوبي) في أمريكا، التي هي دائماً مع الديمقراطيين ومع الجمهوريين في الوقت نفسه وفي استراتيجيتين متوازيتين. وهذا تناقض من ناحية الشكل فقط، لأن الهدف واحد في تأييد الحزبين بطريقتين مختلفتين من أجل نفس المصالح التي تتغيّاها جماعات الضغط المذكورة؛ فإذا تعاونوا مع الجمهوريين خدموا هذه المصالح باستراتيجيات معينة تناسب فلسفة المحافظين، وإذا تعاونوا مع الديمقراطيين خدموا نفس المصالح باستراتيجيات أخرى تناسب فلسفة الليبراليين، وهذا من النضج في صناعة الاستراتيجيات، وهو أقرب للحكمة وحسن التدبير، ولا يقتضي هذا المسلك في الممارسة الإسلامية نفاقاً ولا كذباً إذا دُرست

الاستراتيجيات وخُطِّطت جيداً. وتعدد أبعاد الاستراتيجيات لا بد أن يفقهه ويتدرب عليه أهل صنع القرار في عالمنا العربي والإسلامي، وفيه خير كثير وبه تتجنب مفاسد كثيرة مترتبة على الاستراتيجيات أحادية الأبعاد التي تنغلق على وسائل بعينها لتحقيق الأهداف المنشودة.

ثقافة الشراكة

بناء الشراكات أيضاً من الاستراتيجيات المفيدة المتعددة الأبعاد، ولكن ثقافة بناء الشراكات ضعيفة في مجتمعاتنا كذلك، ويبرز هذا الضعف خاصة في المؤسسات العامة، فهناك تصور شائع عن أن المرء الذي ينتمي إلى مؤسسة ما بينه وبينها تعاقد ما أو وظيفة أو دور يؤديه، فإنه لا بد له أن يعادي ما عداها من المؤسسات والهيئات والجهات. والأصح هو فك الارتباط بين هذه العلاقة المؤسسية التعاقدية وبين التعصب الذي يلغي الشراكات ولا يتصور التعاون مع الغير. وهذا مثال معاصر من مجال العمل المدني: قد تتوجه مؤسسة للتعاون مع مؤسسة أخرى من أجل المحتوى الفكري والتعليمي، ومع مؤسسة أخرى من أجل جمع التبرعات، ومع مؤسسة ثالثة للاستفادة من خدمة خطوط الاتصال، ومع غيرها للتسويق والدعاية، وهكذا، وليس هناك تناقض بين كل تلك الأهداف والتخصصات.

بل قد تتعاون المؤسسات ذات الهدف الواحد والتخصص الواحد في تبادل الخبرات وتقسيم الأدوار وبشكل ناضج، بأن تَمْنَحَ كلاً منها ما تجيده للمؤسسات الأخرى في مقابل تبادل المنافع؛ فثقافة الشراكات تعني أن أنظر إلى ما يمكن أن يقدمه لي الآخر في نفس الوقت الذي أقدم له شيئاً. وهذا الأمر لا تناقض فيه كما قد

يتوهّم بعض أصحاب العقول الضيقة، فيقول أحدهم: نحن جامعة كذا، ومن ثَمَّ فنحن ليس لنا علاقة مع الجامعات الأخرى فضلاً عن المؤسسات المدنية والخيرية؛ أو نحن حزب كذا، ومن ثَمَّ فنحن بالضرورة منافسون لكل الأحزاب الأخرى ولا علاقة لنا بالثقافة أو الفن؛ أو نحن مؤسسة طبية متخصصة، ومن ثَمَّ فنحن لا نتعاون مع مؤسسات خدمية أو إغاثية أو قانونية أخرى؛ أو نحن مسجد، وليس لنا علاقة بالرياضة أو الإعلام أو البيئة؛ وهكذا.

لا بد أن يتكامل الناس في أبعادٍ مختلفة، ولا يُنظر لهذه العلاقة كعلاقات ثنائية يقف كل منها معارضاً للآخر نافياً وجوده ما دامت المبادئ العليا والأهداف الكبيرة مصونة ومخدومة من كل الشراكات. انظر إلى التركيب والتبادل السنني في قول الله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ﴾[٢٢]، هذا التركيب والتبادل في تعبير ﴿بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾ هو سنة الحياة، فكل (بعض) فوق البعض الآخر، أي كلنا مسخّرون للآخرين وكلنا يسخّر الآخرون لنا كذلك.

أمثلة من الألوان والدرجات في فهم الشريعة

والثنائيات الموهومة التي لا تلزم، هي في نظري من العقبات

(٢١) المصدر نفسه، «سورة الزخرف،» الآية ٣٢.

(٢٢) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ١٦٥.

الكبرى للفهم والتطبيق السليم والمعاصر في علوم الشريعة والفكر الإسلامي، ذلك لأن الثنائيات المنطقية عميقة في العقل الفقهي والأصولي نفسه، بدءاً من (الدلالات اللفظية) التي قُسِّمت على تقسيم الإغريق الحتمي بين ثنائيات العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، إلى التطبيقات الفقهية والفكرية على الواقع في ثنائيات لا تلزم، من مثل: دار الحرب ودار الإسلام، والصحة والفساد، والناسخ والمنسوخ، والراجح والمرجوح، والشرق والغرب، والصوفي والسلفي، والتراثي والحداثي؛ وهذه الثنائيات كلها ليست حتميةً حتميةَ الأبيض والأسود لا شرعاً ولا عقلاً ولا شرعاً، بل بين كل ثنائية من هذه الثنائيات درجات ومراتب. وقد أدت عقلية الثنائيات المتوهمة ـ التي لا ترى درجات الرمادي بين الأبيض والأسود ـ إلى انتشار التناسخ والتعارض بين أدلة شرعية ومفاهيم عقلية كلها لا يلزم أن تتناسخ ولا أن تتعارض، وأدى ذلك مجتمعياً إلى عقليات لا تقبل خلافاً ولا يتسع أفقها ولا صدرها لزوايا نظر مختلفة ولو كانت صحيحة ثابتة كلها ولا غبار عليها، وأدّت كذلك إلى حركات تكفيرية وتبديعية من كل الأطراف.

فمثلاً، وجد بعض المفسرين تناقضاً متوهّماً وعجيباً بين الأدلة التي تدعو إلى السلم واحترام العهود والتعايش، من مثل قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾[٢٣]، وبين أدلة أخرى فيها الجهاد والحرب والصراع، من مثل قوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾[٢٤]، وهي الآية التي سموها (آية السيف)، ثم ذكر في

(٢٣) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

(٢٤) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٥.

تفسيرها كثير من المفسرين للأسف الشديد أن عموم لفظ الآية يقتضي عموم الزمان والمكان، أي كأن الآية تقول: اقتلوا المشركين في أي زمان وفي كل مكان؛ وهذا تفسير واضح الخطأ والتطرف، يقف في مواجهته تفسير آخر خاطئ ومتطرف أيضاً مؤداه أنه ليس في الإسلام جهاد أبداً وأنه دين سلمي وروحاني انتهى منه عصر الحرب. وهذه ثنائية من لونين أبيض وأسود، ولا تلزم، لأن في الإسلام عهداً وسلاماً تدل عليهما ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾، وفيه كذلك جهاد وقتال تدل عليهما ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾. وهذا الخط الذي وُضِعَ على الخريطة من المتوسط مروراً بتركيا ثم إلى الهند وسمّوا كل جنوب الخط (دار الإسلام) وكل ما عداه سموه (دار الحرب)، هذا الخط ليس عليه دليل من الكتاب والسنة، وإنما هو من تقسيمات الفقهاء في عصور الصراع البسيط بين الشرق والغرب أو الشمال والجنوب أو الإسلام وأعدائه في زمن مضى. ولكن هذه الثنائيات غير دقيقة وغير ملزمة في عالمنا المعاصر الذي تتعدد فيه الدول، وتتعدد وتتشابك وتتعقد فيه العلاقات الدولية بين دول الأغلبيات والأقليات المسلمة، فلا يصح أن نرسم العلاقات الدولية على طريقة دار الحرب ودار الإسلام اللتين قال بعض الفقهاء عنهما إنهما (داران لا ثالث لهما)، ونقَل كلامهم بعض الغلاة في عصرنا. هذا تبسيط مخل بالعلاقات الدولية وتعقيدها، بل وبفنون الحرب الحديثة نفسها. ولا يعني هذا أنه ليس هناك حروب ومؤامرات على الإسلام، ولكن أيضاً هناك علاقات مختلفة، علاقات سلم بدرجات مختلفة، وعلاقات تعاون بدرجات مختلفة، وعلاقات حرب بدرجات مختلفة كذلك، وهناك استعمار لا بد أن يُقاوَم، وهناك احتلال اقتصادي لا بد أن يُضاد، وهكذا. ولا يصح أن ننظر إلى هذا الباب من الفقه ونأتي من التاريخ بهذه

النظرة الثنائية التقليدية، لأن النظرة الثنائية تؤدي بنا إلى نوع من إعمال جزء من الكتاب والسنة وإهمال الجزء الآخر، فنقع في قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[٢٥]، وقال تعالى ذامّاً: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ۞ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[٢٦]، أي أعضاء وأجزاء مجزأة يؤمنون ببعض ويعطلون بعضاً، وهي نظرة يختل معها التوازن حين يركز الناظر على جزء ويهمل أجزاء، ويحضره شيءٌ وتغيب عنه أشياء.

بل ويقتضي هذا الزمان الخروج من الأيديولوجيات وثنائياتها الضيقة والتعامل مع الواقع بعقل منفتح وعدم جر الناس إلى معارك متوهَّمة. ولكن هذا الأمر يحتاج أساساً إلى تجرّدٍ للمصلحة العامة، ويحتاج إلى العودة لمفهوم السياسة الواسع حسب أولويات الشريعة. وسوف نعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى عند الحديث عن الأولويات مع مراجعة تحديدها في إعادة ترتيب العقل.

وتجنب هذا النمط من التفكير الذي يُقسم كل شيء إلى ثنائيات يقي العقل كذلك من هدر الكثير من الوقت والجهد في صراعات وهمية ومعارك صفرية وانقسامات مجتمعية لا طائل من ورائها: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[٢٧]، ويدفعه إلى البحث عن التقاطعات البينية في المسائل لتحقيق المصلحة العامة والنفع لجميع الأطراف، سواء على مستوى العلاقات الخاصة أو في الشأن العام.

---

(٢٥) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٨٥.

(٢٦) المصدر نفسه، «سورة الحجر،» الآيتان ٩٠ ـ ٩١.

(٢٧) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٤٦.

المراجعة الرابعة

من التفكير التجزيئي المحدود إلى التفكير التكاملي الشامل

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]

﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ۞ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۞ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٠ ـ ٩٢]

التركيب في كتاب الله تعالى

يعلمنا الذكر الحكيم بل يدرّبنا أن نجّمع ونركّب المعاني الجزئية في صور كلية وفي نظرات شاملة، فسنن الله تعالى اقتضت أن الخلق كله مركب من علاقات، وأنه بين المخلوقات صلات ووشائج وتوازنات. وهاك بعض الأمثلة الموجزة من كلام الله تعالى تدل على التركيب المذكور، وتنقل العقل من المعنى الجزئي إلى المعنى الكلي ونظام أوسع فيه علاقات معقدة. فقد يهتدي البشر في أسفارهم بعلامات الأرض ونجوم السماء في قول الله تعالى:

﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾[1]، وتلقح الرياح النبات في الوقت التي تدفع فيه السحاب الذي ينزل الماء، ويشرب الإنسان بدوره الماء ويأكل النبات، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ﴾[2]، ويستمر التوازن بين كل مكونات الأرض وهو من سنن الخلق، فقد قال تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ﴾[3]، وتؤثر مواقع النجوم تأثيراً كبيراً على الحياة على الأرض ولو لم يدرك ذلك الإنسان، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[4]، وتدبر القرآن ونظمه وتناسق أجزائه هو الدليل على إعجازه وأنه من عند الله تعالى، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾[5]، وغير ذلك كثير.

ولكن أحياناً ينظر المرء إلى الأشياء مجزأة ولا ينظر إلى الصورة الكلية، وهذه يسمونها في الفلسفة مسألة الفيل في الغرفة، وهي أن قوماً سُئلوا عن وصف شيء ما داخل حجرة مظلمة أدخلوهم فيها، فقال أحدهم: في الحجرة حبل يتدلى من السقف، وقال الآخر: في الحجرة شجرة، وقال الثالث: في الحجرة خرطوم ملقى على الأرض، وقال الرابع: في الحجرة حائط في وسطها، أما الخامس فأضاء شمعة فرأى فيلاً؛ ولذلك يبحث الفلاسفة أحياناً

(١) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآية ١٦.

(٢) المصدر نفسه، «سورة الحجر،» الآية ٢٢.

(٣) المصدر نفسه، «سورة الحجر،» الآية ١٩.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الواقعة،» الآيتان ٧٥ ـ ٧٦.

(٥) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٨٢.

عن (الفيل)، لأن من أضاء الشمعة ورأى الصورة الكلية رأى الفيل. وهكذا نورُ العقل ييسّر التفكير الشامل المركب الذي نرى به الصورة الكلية ولو كانت كبيرة ومركبة من أجزاء متعددة كل جزء له طبيعة خاصة.

ونجد أنه في الحياة العامة والخاصة، مع السياسة والفقه والتربية، ومع الأسرة والمجتمع والإنسان، نجد من يقف على جزء ويقتصر عليه اقتصاراً، ويتعامل بهذا الجزء دون أن ينظر إلى الصورة الكلية المركبة، كمن ينظر إلى جزء صغير من الإسلام ويصف الإسلام به، والإسلام أوسع من هذا الجزء الصغير أو المسألة المحدودة، أو يعتقد أن التعامل مع العلاقات الزوجية يكون بهذا الشكل الواحد الثابت دون النظر إلى الزواج نظرة كلية بجميع أبعاده ومعطياته وليس في جزئية واحدة منه، أو أن تعالج مشكلة مجتمعية معقدة معالجة أمنية أو اقتصادية فقط، وهلم جراً. وهذه آفة في منهج التفكير في مختلف مظاهر حياتنا اليومية، فنرى من يوقف سيارته في وسط الطريق فيسد على السائرين طريقهم، ويتأخر الجميع عن أعمالهم ومصالحهم، هذا شخص لم يخرج من عقليته المغلقة ويفكر: ما هي الصورة الكلية؟ وما دوري فيها؟ وحياتنا الدينية والاجتماعية والسياسية للأسف مليئة بمثل هؤلاء الأشخاص الأنانيين محدودي التفكير.

والتفكير الجزئي آفة يمكن أن نسميها بآفة المضاد الحيوي، لأنها تنظر إلى المشكلة من زاوية واحدة دون اعتبارٍ لباقي الأجزاء والأسباب؛ فمثلاً: تشتكي المعدة من ألم ما، فيبادر المشتكي بعلاج هذه المشكلة الجزئية بتناول مضادٍ حيوي دون داعٍ لهذا العلاج الشديد، فتُعالج المعدة، ولكن المضاد الحيويً يقتل البكتيريا السليمة والنافعة، فيحتاج الجسم لتعويض هذه البكتيريا

فيبدأ بتناول أقراص تعويضية، فتحدث آثار جانبية وحساسية مثلاً، فليتهب الجلد، فيبدأ في علاج الالتهاب الجلدي، ثم يُحدث هذا العلاج مشكلة في التنفس، وهكذا يبدأ بعلاج الصدر؛ وهكذا دورة لا نهائية من التفكير الجزئي الذي يضر أكثر مما ينفع، ومشكلة المعدة أصلاً قد تكون بسبب عامل نفسي أو ضعف عام أو سوء تغذية ولا تحتاج إلى حلول جزئية، بل إلى حل كلي، كالامتناع عن الأغذية الضارة بالصحة والطعام المتوازن وممارسة الرياضة مثلاً.

أمثلة على التكامل والتركيب في الحياة الشخصية

آفة الجمود على التخصص

التخصصات وسيلة للتعلم، وكل طالب علم يذهب إلى التخصص الذي يريده، فإذا أراد أن يتعلم الحقوق التحق بكلية الحقوق ودرس القانون وكل ما يتعلق به، ولكنه إذا بدأ بممارسة المهنة الحقوقية على مستوى عالٍ، كمشرع في برلمان أو قاضٍ يحكم بين الناس أو غيرها، لا يصح أن يكون محامياً «متخصصاً» فقط لا يفهم إلا في القوانين ولا يستطيع أن ينقدها، ولا دراية له بالمجتمع وسياسته وثقافته واقتصاده وأعرافه، هذه النظرة الجزئية تضر أكثر مما تنفع، لأن تخصصه في القانون فقط لن يمكّنه من نقد التشريع على مستوى البرلمان مثلاً، أو البت في أمور تحتاج إلى دراية بالمجتمع وقضاياه من قوانين تتعلق بالتعليم، أو التجارة، أو الأحوال الشخصية.

وهذا لا يعني وجوب دراسة كل شيء عن كل شيء، ولكن دراسة شيء عن كل شيء خاصة إذا تصدى الإنسان للخدمة العامة

والشأن العام، ويستدعي محاولة فهم شامل متعدد ومتعدّي التخصصات قدر المستطاع، ويتطلب إدراك الحاجة إلى سؤال الآخرين من أهل الذكر والاستعانة بالخبرات (الأخرى).

وفي مثال آخر: لا يصح لطبيب (متخصص) أن يعتمد على دراسته لتخصصه في الطب فقط، ولا يحاول فهم ثقافة المريض ونفسيته والوضع الاقتصادي في المكان الذي يعالج فيه الناس وظروف المعيشة، إلى آخره؛ ذلك أنه من المهم أن يكون الطبيب مدركاً لكل ما يجعله يؤدي عمله بإبداع وبحرفية، وهذه الاعتبارات كلها مهمة.

وإذا أراد آخر أن يدرس الفقه حتى يستطيع أن يفتي في مستجدات الأمور لا يصح أن يحصر نفسه على «المنقول في الكتب» بتعبير بعض العلماء، بل ينبغي أن يتعلم ما أطلقوا عليه «فقه الواقع» إضافة إلى فقه النص الشرعي. يقول الإمام القرافي مثلاً: «الجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين»[٦]. وهذا كلام فيه فقه كثير، لأنه إذا جمد الإنسان على (المنقول) فهو مقتصر على بُعد واحد ونظرة جزئية قد تكون «متخصصة» ولكنها جاهلة، ولكن الفقه المعاصر في مستجدات الأمور والحوادث والمسائل يقتضي أن يشتبك الفقيه مع علوم أخرى متنوعة لا بد له من اكتساب القدرة على فهمها ولو بشكل مبدئي. فالجمود على التخصصات الضيقة أياً كانت من فقه أو طب أو قانون أو هندسة أو لغات أو تجارة هو نوع من الجهل، وليس هناك تخصص أعلى من تخصصات أخرى، وكلها مداخل مهمة للعلم والمعرفة.

---

(٦) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، **الفروق**، (ج١، ص١٧٧).

القرارات الشخصية المركبة

اتخاذ القرار في الحياة الشخصية من منطلق سبب واحد هو نظرة جزئية تدفع المرء إلى اختيارات خاطئة وغير موفقة غالباً، كمن يفكر في زواج أو دراسة أو سفر أو غيرها من القرارات المصيرية، ويكون القرار نابعاً من سبب واحد فقط لا غير دون النظر إلى الأمور بشكل أوسع وبنظرة كلية، أي ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي للحياة الشخصية، والذي هو تخطيط واسع وطويل المدى، بمعنى أنه لا بد أن يتضمن كل العوامل التي تدخل وتؤثر في ما يتم التخطيط له، وذلك أن يتساءل المرء عن أهدافه بعمق وصدق، ويدرس عن وعي مصادر القوة والضعف في شخصيته وقدراته حتى يقوم باختياراتٍ بناء على قدراته الواقعية، ويدرك الفرص والمخاطر في البيئة التي يعيش فيها حتى يتخذ القرارات المناسبة وعلى أوسع مدى. ذلك كله حتى تكون النظرة كلية ولا يكون القرار الشخصي المهم على طريقة العشوائيات المدمرة.

أمثلة على تكامل وتركيب الخبرات المؤسسية

القرارات ذات السبب الواحد

كما أنه لا يصح أن تكون النظرة في أمور الحياة الخاصة نظرة جزئية، فالأَولى بالمجالات المتعلقة بالعمل المؤسسي والشأن العام أن تتأثر بشكل بالغ بهذه المنهجية الكلية التكاملية، أي أنه لابد أن تنظر إلى المؤسسة كإنسان له جسم ذو أعضاء مترابطة، ولا يصح أن تعالج الجسم من مرض أو وجع دون توازن وشمول، وذلك حين تلجأ بعض المؤسسات لأخذ قرارات تنطلق من سبب واحد دون النظر إلى تبعات هذا القرار على أبعاد أخرى

للعمل، ودون دراسة البيئة المحيطة ومجال العمل والتحديات الحقيقية.

مثال: تريد إدارة المؤسسة أن تعالج مشكلة غياب الموظفين، فتلجأ إلى وضع ورقة على باب المبنى لتوقيعات الموظفين، فيأتي الموظفون متأخرين وينصرفون مبكرين بعد التوقيع على الورقة، فتضع الإدارة آلة بدلاً من الورقة حتى تحسب زمن التوقيع، هنا يبدأ كل موظف في التوقيع كذباً عن زملائه الغائبين، فتضيف الإدارة إذاً للآلة جهازاً للبصمة حتى تتأكد من هوية الموقع، فيتحايل عليه الموظفون فيمسحوا البصمة ويخرجون فوراً من المبنى دون أن يعملوا حسب ساعات العمل، فتضع الإدارة حارساً، فيبدأ الحارس بقبول الرشوة مثلاً من أجل السماح للموظفين بالهروب، وهلم جراً إلى ما لا نهاية! وكل هذه الحلول فاشلة لأنها حلول جزئية ومن زاوية واحدة.

ولو رجع أصحاب الإدارة خطوة واحدة إلى الوراء ونظروا إلى المؤسسة ككل بنظرة تكاملية من عدة زوايا واعتبروا كل العوامل وتساءلوا: لماذا يغيب الموظفون؟ وقاموا ببحث موضوعي شامل في المشكلة، لوجدوا خللاً في أساليبهم في الإدارة نفسها على سبيل المثال، أو في نظامهم لتعيين الموظفين دون التأكد من حسن سيرتهم نظراً للمحسوبية واستغلال النفوذ مثلاً، أو في ضعف المرتبات والأجور في مقابل ساعات العمل بما لا يفي باحتياجات الموظفين في حياة كريمة، أو في توزيع الأعمال على الموظفين بما لا يتماشى مع كفاءاتهم أو مؤهلاتهم أو مستوى تدريبهم، أو في كل هذه العوامل معاً، ولوجدوا أن المعالجة لا بد أن تكون شاملة ومركبة وليست مجزأة.

أمثلة على التفكير التجزيئي من الحياة السياسية

وفي عالم السياسة تسبب المعالجات الجزئية ضيقة الأفق ـ على طريقة الإدارة في تلك المؤسسة المذكورة ـ كوارث ومشاكل؛ فقد يحدث أن يهتم أصحاب القرار السياسي بالبعد الأمني فقط، أو البعد الاقتصادي فقط، أو السياسة الدولية فقط، أو السياسة الحزبية المحلية فقط. وفي غالب الأحيان تكون العقدة الأساسية عند أصحاب القرار السياسي هي في ضمان بقائهم في كراسيهم لأطول مدة ممكنة فقط ليس إلا، دون أن تعتبر الصورة الكلية والمصلحة العامة والأهداف الاستراتيجية في عملية التفكير واتخاذ القرار، مما يؤدي إلى نتائج سيئة وعواقب وخيمة وكبيرة.

والنظر من أبعاد متعددة لا مفر منه في القضايا المتعلقة بالاقتصاد، فعلى الرغم من أن المجال هنا هو اتخاذ القرارات المتعلقة بالمال إلا أنه لا بد من التفكير في الأبعاد الاجتماعية والقانونية والنفسية والبيئية والجمالية والثقافية ذات العلاقة، وهي أبعاد كلها مهمة للتعامل مع الواقع الاقتصادي، إضافة إلى بُعد ما يسمى بالنمو الاقتصادي.

وهذا النمو على أي حال في سنن الله تعالى ليس شرطاً في تحقيق المصلحة العامة، لأن هناك أولويات أخلاقية وإنسانية ونفسية هي في نظر الإسلام أولى وأهم من قضية (النمو) الذي تسعى إليه النظم الاقتصادية المعاصرة، ولا يخدم بالأساس إلا أصحاب رؤوس المال والشركات والبنوك العابرة للقارات. الدوران حول (النمو) هو تفكير تجزيئي في قضايا الاقتصاد والتنمية لا يؤدي إلى

نتائج إيجابية، بل لا بد أن يصنف كنوع من أنواع تنمية (التخلف) لا القضاء عليه.

أمثلة على أهمية التفكير التكاملي في الفقه وعلوم الشريعة

فقه المسألة دون فقه الباب

وكثيراً ما نرى في مسائل الفقه ومجال الفتوى تطبيقات ضارة لمنهجية التفكير التجزيئي والنظر الذي يغيب عنه الشمول والتكامل. وإذا نظرنا إلى مسألة معينة في (باب) من أبواب الفقه مثل باب الجنايات أو باب الأحوال الشخصية أو باب المعاملات المالية، فلا بد من النظر إلى سياق المسألة في الباب ككل من حيث أهداف الباب ومقاصده وقواعده العامة، ولا يصح أن يقتصر النظر على المسألة المعينة وأدلتها المعينة دون اعتبار الباب، بل والأبواب الأخرى ذات العلاقة.

فمثلاً: التشريع الجنائي الإسلامي تشمل مقاصده معاني العدل والردع والإثبات، ولا يصح للمسألة الجزئية كتطبيق عقوبة من العقوبات المشروعة أن تنافي العدل ولا أن تنافي الردع ولا أن يضيع فيها الإثبات، فإذا تعارض العدل مع الردع مثلاً، كما يحدث في تطبيق حد السرقة على محتاج أو جائع أو جاهل، فينبغي عندها النظر إلى الصورة الكلية وتكامل الاعتبارات وأن يكون حكم الشرع هو في عدم تطبيق العقوبة لا في تطبيقها. وإذا كان إثبات الجرائم عن طريق الشهود مثلاً فيه شبهة ظلم نظراً لعموم الفساد في ذمم الشهود وفي تأثر القضاة بالسياسة وغير ذلك من الشبهات الواقعة فعلاً للأسف، عندها يكون حكم الشرع هو

في عدم تطبيق العقوبات لا في تطبيقها، وعندها يكون (تطبيق الشريعة) بهذا المعنى في ظل واقع فاسد فكرة غير سليمة ولا تحقق النتائج الشرعية المنشودة كما رأينا في التاريخ البعيد والقريب.

والمنهج (الحيَلي) الذي يبحث عن حيل ومخارج شكلية لتجنب الأحكام الشرعية الأصلية هو منهج قد شاع للأسف في فقه السلف والخلف على حد سواء، وهو أيضاً من آفات التفكير الجزئي؛ ففي بعض المعاملات المالية الإسلامية مثلاً يتم التحايل على الربا على الرغم من أن المعاملة نفسها هي عين الربا، ولكن يتم تغيير المسميات للتحايل عليها، فلا يقول الشخص: (سأقترض ألفاً وأعيدها ألفاً وخمسمائة)، ولكن يقول: (سأقترض من فلان معدناً، ثم يشتري هو المعدن مني ويدفع لي ألفاً، ثم بعد سنتين سوف أشتري المعدن نفسه منه بألف وخمسمائة، ثم أعيد المعدن إليه لأني قد اقترضته منه في المقام الأول)، هذه حيلة تسمى فنياً في فقه المعاملات (التورق) وتعمل بها بعض البنوك التي تدعي أنها (إسلامية) وتفتي بها للأسف بعض المجامع الفقهية، وهي حيلة لا تنفي الحرمة الشرعية، لأن النتيجة هي اقتراض ألف بألف وخمسمائة، وهذا هو عين الربا قولاً واحداً لا يحتمل الجدل ولا التحايل. على من نتحايل في الحيلة الفقهية؟ على الله تعالى؟!

ومثال آخر للحيل الفقهية شائع في بعض المجتمعات للأسف: المرأة التي طلقت ثلاثاً تحرم على زوجها بنص الشارع الحكيم، قال تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ

لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۞ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[٧]؛ فيتحايل الناس على كلام الله بزواج صوري مؤقت وشكلي بنية الطلاق، فتتزوج تلك المرأة المطلقة ثلاثاً من شخص آخر شكلياً ثم تطلق فورياً أو بعد وقت قصير حتى تعود لزوجها الأول، وهو ما يُعرف بزواج المحلل؛ هذه الحيلة باطلة لأنها تعود على المعنى المقصود في الحكم الشرعي بالبطلان، ولهذا فقد نهى عنها رسول الله ﷺ ولعن من فعلها، وعلى الرغم من ذلك فقد أفتى بها بعض الفقهاء قديماً وحديثاً للأسف الشديد، وتلاعبوا بالمعنى الكلي وبالقواعد الراسخة عن طريق النظر الجزئي وإهمال التركيب والتكامل بين الأحكام.

التفكير الظاهري تفكير جزئي

هناك الكثير من (الألغام) التي أفسدت حقول الفقه المعاصر، والتي تحتاج إلى جرأة في التناول الشامل لمراجعتها، وخاصة فيما يتعلق بموضوعين مهمين: موضوع المرأة في الإسلام، وموضوع الإسلام والسياسة؛ وهي قضايا أساسية تحتاج إلى مراجعة الموروث الفقهي بما يحقق المقاصد الكلية والصورة الكلية للإسلام.

---

(٧) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآيتان ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

مثلاً: نقرأ في **المحلّى** لابن حزم الأندلسي، وهو عالم موسوعي وفيلسوف كبير، أنه صح عنده الحديث الذي فيه أن يهودية كادت تسمّ الرسول ﷺ بشاة مسمومة وأن الرسول ﷺ رفع يده عن السم فلم يأكل، وأكل بعض الصحابة رضي الله عنهم وقُتل أحدهم مسموماً؛ ولكن الرواية الحديثية المحددة التي صحت عند ابن حزم تقول إن الرسول ﷺ قد عفا عن هذه المرأة التي حاولت أن تسمه، ولكن الذي حدث أن أحد الصحابة توفي بعد هذا العفو بأيام قليلة من أثر السم، وعليه فهناك رواية أخرى (لكنها ضعيفة عند ابن حزم) تقول إن هذه المرأة قُتِلَتْ قصاصاً بعد ثلاثة أيام بعد أن تبين وفاة الصحابي من السم الذي وضعته، أي إنه ﷺ عفا عنها لمحاولة اغتياله هو، ولكن بعد أن ثبت قتلها للصحابي الآخر لم يعفُ عنها ﷺ، وإنما قُتِلَتْ قصاصاً. ولكن نقرأ أن ابن حزم قد تعامل مع هذا الجزء من الرواية ليس من باب مقاصد العدل والقصاص، وإنما فقط من باب جزئية صحة الرواية من عدم صحتها، فحكم إذاً أن من يقتل إنساناً بالسم أنه لا يُقتص منه! وهو رأي لا يخفى خَطَله وخطؤه، ولا يخفى كيف أن اعتبار الجزئيات، مثل صحة أو ضعف حديث واحد، لا يصح أن تعود على كلية العدل نفسها بالبطلان، ولو كان الحديث ضعيفاً، ولكن القضية قضية عدل، وهذا يكفي كدليل.

وكذلك حديث الطِيَرة الذي ورد في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «الشؤم في الدار والمرأة والفرس»[٨]، يعني التشاؤم وسوء الحظ والتطيّر في المرأة والدابة والدار، وهو تأويل يتنافى مع

(٨) رواه البخاري (٥٠٩٣)، ومسلم (٢٢٥٢).

أصول الإسلام؛ فالطيرة ليست من الإسلام كما في رواية أخرى للبخاري نفسه: «لا طيرة»؛ أي إن الإيمان بسوء الحظ وأن يلوم الرجل امرأته التي لا ذنب لها كلما حدثت له مصيبة يفسرها على أنها (سوء حظ)، ليس متناسباً مع عقيدة الإسلام ولا أخلاق المؤمن ولا توكل المؤمن على خالقه تعالى.

وقد سمع الصحابة ﷺ حديث الطيرة هذا فذهبوا إلى أم المؤمنين عائشة ﷺ يتساءلون، كالذي رواه قتادة عن أبي حسان قال: دخل رجلان من بني عامر على عائشة ﷺ فأخبراها أن أبا هريرة ﷺ يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «الطيرة في الدار والمرأة والفرس»، فغضبت فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض، وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد ما قالها رسول الله ﷺ قط، إنما قال: «كان أهل الجاهلية يتطيرون من ذلك»[٩]. ومن ثَمَّ فسيدنا أبو هريرة هنا دخل في وسط الكلام فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله، وهو خطأ وارد نظراً لقوة رواية عائشة أم المؤمنين نفسها، فإما أنه أخطأ في روايته أو أخطأت هي في روايتها، وروايتها أَولى وأعلى سنداً. والعبرة هنا أن يكون النظر لمجموع الأدلة ومعانيها المتراكبة لا لدليل واحد، ولأحاديث الباب لا لحديث واحد، وهذا هو عين الفقه وعين اتباع السنة؛ بل إن الذي يأخذ حديثاً أو حكماً واحداً ويناقض الكليات هو الذي يفوته الفقه وتأباه السنة وتخطؤه الحكمة. والقضية نفسها ليست موضوعنا ولكن المقصود هنا هو بيان طريقة التفكير الجزئية التي تؤدي إلى نتائج خاطئة.

---

(٩) رواه أحمد في **المسند**، (ج٦، ص١٥٠ و٢٤٠)، والطحاوي في **مشكل الآثار**، (ج١، ص٣٤١).

ومثل ذلك في حديث الرسول ﷺ الذي تحدث في سياقه عن أمير عادل في وقت الفتن، وفيه قال لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»[١٠]. ولكنْ بناءً على هذا الحديث الصحيح يفتي بعض الفقهاء المعاصرين بحرمة التظاهرات والاحتجاجات، ولو كانت سلمية وعادلة، ولو كانت لتوصيل «كلمة حق عند سلطان جائر»، وهو حديث آخر صحيح كذلك؛ بل وأباحوا تعذيب الناس وسرقة أموالهم باسم هذا الحديث، وهو تفكير لا يخفى بطلانه وانحرافه عن الفقه السليم والعقل المتوازن. وهكذا رأينا كيف يخدم التفكير التجزيئي الاستبداد والطغيان باسم الحديث، والحديث من ذلك براء، وباسم الفقه، والفقه من ذلك براء.

ودائماً ما نستشهد بمقولة خالدة كتبها ابن القيم في **إعلام الموقعين**[١١] فقال: (الشريعة مبناها وأساسها على الحِكَم ومصالح العباد في العاجل والآجل، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، وحكمة كلها، ومصلحة كلها)؛ وهذه مقاصد كلية كما يسميها علماء مقاصد الشريعة. ويقول ابن القيم مستكملاً: (فكل مسألة خرجت بالشريعة من العدل إلى الجور، ومن الحكمة إلى العبث، ومن الرحمة إلى ضدها، ومن المصلحة إلى المفسدة، فليست من الشريعة وإن أُدْخِلَت فيها بالتأويل)، وهو ما يحدث أحياناً أن يتأوّل الذي يشتغل

---

(١٠) **صحيح مسلم**. كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن...

(١١) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، (ج٣، ص٢).

بالفقه الظلم، ويتأول الاستبداد، ويتأول القسوة، ويتأول العبث، فتصبح الشريعة كأنها عبث أو كأنها قسوة، وهذا لا يتعلق بالشريعة العالية الخالدة التي هي عدل كلها ورحمة كلها في النظر المركب الكلي الصحيح[١٢].

(١٢) انظر: جاسر عودة: **الاجتهاد المقاصدي: من التصور الأصولي إلى التنزيل العملي** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣)، و**مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية**، تعريب عبد اللطيف الخياط (هرندن، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٢).

المراجعة الخامسة

من سؤال «ماذا؟»
إلى
سؤال «لماذا؟»

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥]

﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢ ـ ٢٣]

سؤال لماذا؟

أرى الأسلوب القرآني أسلوباً غائياً مقاصدياً في الأصل، لأنه ما من أمر ولا نهي ولا قصة ولا مثل ولا مسألة من مسائل العقيدة يعرضها القرآن إلا ويعرض معها واحداً أو عدداً من الأهداف والغايات والحِكَم والمقاصد: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1]، ﴿وَأَقِمِ

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٨٣.

ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[٢] ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ﴾[٣]، ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۞ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[٤]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٥]، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٦]، وغير ذلك كثير في كل القرآن. وفي كل هذه الآيات وغيرها نجد (لام) التعليل و(لعل) للترجي وأمثالها من أدوات التعليل، ونجد التعقيب والتذييل والاستطراد الذي يراد به الحكْمة والمقصد والهدف. فالقرآن لا يريد منا أن نتعامل مع تعاليمه كالإشارات الحمراء والخضراء دون أن نُدرك لماذا صُنعت الإشارة أصلاً؟ ولماذا الوقوف هنا والحركة هناك؟

ولكنّ هناك نوعاً من الخمول والكسل الفكري يسيطر على العقل مما يجعله يتجه إلى الإجابات البسيطة بعيداً عن المعنى العميق والحكمة التي لا تظهر إلا بإعمال العقل، لأنه لم يعتد على سؤال «لماذا؟» ولا على إجابة هذا السؤال بشكل صحيح؛ فحين نسأل: لماذا تخلف المسلمون وتقدم الغرب؟ يجيب أغلب المسلمين: لأن الغرب تآمر علينا ونهب أموالنا واحتل بلادنا؛ ولكن النظر المنصف يدلنا على أن أكبر أعداء المسلمين هم من المسلمين أنفسهم ومن

(٢) المصدر نفسه، «سورة العنكبوت،» الآية ٤٥.

(٣) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآيتان ٩٠ ـ ٩١.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الحديد،» الآيتان ٢٢ ـ ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ١٠٣.

(٦) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٤٤.

بني جلدتهم، وأن تقدم الغرب ليس فقط بسبب الاستعمار والمؤامرات ولكنه في الأصل بسبب إتقانهم وعملهم الجاد، وأن كثيراً من قوانين الغرب وقيمه وأخلاقه التي أثمرت هذا التقدم هي من قيم الإسلام نفسه ولو كان تطبيق الغرب لها جزئياً محدوداً.

وكثير من الشباب قد وقع في آفة التفسير التآمري الجزئي. وهذا التفكير لا ينظر إلى المعنى والغاية ولا يستطيع أن يجيب عن سؤال لماذا إجابة سليمة، بل ينظر إلى سؤال (ماذا؟) الذي يقتضي التوصيف ليس إلا، ويقتصر على الظواهر الشكلية دون المعاني التحليلية والعلاقات المستنبطة، فينغلق عقله على الأسباب الظاهرة والجزئيات المحدودة ويفقد القدرة على معالجة الإشكاليات وفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية.

أمثلة من سؤال (لماذا) في الحياة الشخصية

اتخاذ القرارات

يلجأ الإنسان عادة إلى تفسير ما يحدث له شخصياً بالأسباب الظاهرة المحدودة، دون البحث عمّا وراء كل حدث من غايات ودروس وإجابات عن أسئلة (لماذا)، على الرغم من أن (لماذا) هي السؤال الطبيعي عن المعنى والغاية، وهو مهم. وحين يحاول الإنسان المسلم البحث عن «سبب» غالباً ما يلجأ إلى لوم الظروف المحيطة به، وأن فلاناً أو علّاناً هو وراء فشله أو أزمته أو ما يحدث له من شر، ولا ينظر إلى نفسه ولا إلى تقصيره هو، بل يبدأ في المجال الأسري بلوم زوجته أو أطفاله أو أبويه أو جاره؛ وفي المجال السياسي والحضاري يرى أن مشكلات المجتمع والأمة الإسلامية كلها هي أمريكا وأوروبا والصين واللوبي الصهيوني،

ويلوم كل ما هو خارجه، أو كما قال الإمام الشافعي:

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا[٧]

ولكن القضية هنا ليست سؤال: هل هناك تآمر أم لا يوجد تآمر؟ فحتى مع التسليم بوجود مؤامرات وفساد فإن المعنى أهم من السبب، والمعنى هو: ما الدرس الذي ينبغي لنا أن نتعلمه من الفشل؟ لماذا نجحت مؤامرات الأعداء؟ ولماذا تحكم هؤلاء في اقتصاداتنا؟ ولماذا هزمونا في أرض المعركة؟ ولماذا تفلح مؤامرتهم دائماً إن كان لهم مؤامرات؟ فتكون الإجابة نحو: لأننا قصرنا في الأخذ بأسباب القوة والاستقلال والحرية، ولأن الأصل في الاقتصاد المتعافي أن تعتمد البلاد على الثروة المحلية، ولكنها إذا اعتمدت على المعونات والهبات وعلى استهلاك الفتات الذي يتفضل به الآخر وعلى تقنيات صنعها الآخر، فسيعطيها ذلك الآخر بالربا ولو كانت نسبة بسيطة، ثم تزيد الفوائد المركبة ونغرق فيها عاماً بعد عام إلى أن يخرب الاقتصاد، وأضحت (المعونات) هي الوسيلة المعاصرة لاستعباد الأمم الضعيفة واستلاب خيراتها. هنا يكون التفسير (التآمري) سليماً، لأنه موصول بالبحث عن الحكمة والأهداف والمآلات والنتائج، وبالنقد الذاتي، لا بالأسباب الشكلية والنظرات الجزئية فقط.

أمثلة على (لماذا؟) في تفسير الظواهر السياسية

الاقتصار على المعالجات القانونية

حين نتصور أن القانون هو الذي سيصلح المجتمع ويعلّمه

(٧) نسبها له ابن قتيبة في: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، **عيون الأخبار**، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٥م: (ج١، ص٢٣٢).

ويرقيه فإننا لا نفهم سؤال (لماذا) في القانون. القانون غايته تنظيم الشؤون العامة والعلاقات الاجتماعية ذات الشأن وتقويم المجتمع إذا انحرف، ولا يُقصد به أصلاً تحقيق إصلاح ولا ثورة ولا تعليم ولا أخلاق، إلا إذا كان في المجتمع آليات أخرى لتحقيق هذه الأهداف. ولكن المجتمع هو الذي يتحمل إصلاح نفسه وتغييرها بالتربية المتوازنة للجيل الناشئ، والإعلام الأمين على الحقيقة، والفنون التي ترقي الذوق وتنشر الجمال، والمساجد التي تنشر العبادة والفضيلة، والأسرة التي تعلم التعاون والتواصل، وغيرها من مؤسسات الإصلاح وأدواته. والتفكير الذي يتصور أن الحلول القانونية، ولو كانت مستقاة من الشريعة الإسلامية، هي التي تبني (الدولة الإسلامية) وتحل المشكلات وتواجه التحديات ـ هو تفكير ضيق يقتصر على الوسائل ولا ينظر إلى المعاني والأهداف.

وتعاني كثير من السياسات الإصلاحية والاتجاهات «الثورية» من الاهتمام أساساً وقبل كل شيء بصكّ القوانين وسن التشريعات التي تعاقب المواطنين، على حساب النظر في سياسات الثقافة والتربية والتعليم والأحوال الشخصية والعدالة الاجتماعية. فالغاية هنا هو إصلاح المجتمع وتجنيبه الفقر والجهل والمرض الذي قد يؤدي به إلى ارتكاب الجرائم والمخدرات والقتل والسرقة وهتك الأعراض وانتشار الفساد وانهيار الأسرة. هذا الإصلاح الشامل هو من صميم واجبات الدولة ومؤسسات المجتمع، وهذا هو (تطبيق الشريعة) الصحيح، وليس فقط في سن قوانين جنائية أو أسرية معينة.

أمثلة على سؤال (لماذا؟) من التجارب المؤسسية

غاية المؤسسة تُحدد عملها

اعتادت المؤسسات أن تعد ملفاً فيه تعريف للمؤسسة تطلق

عليه: الخطة الاستراتيجية، وهو ملف غالباً ما تهتم به المؤسسات من باب الدعاية ونشر المعلومات لمن أراد التعرف على عملها أو المشاركة فيه أو التبرع. ويحدث هذا كثيراً بغض النظر عن وضوح إجابة سؤال أساسي، وهو صلب أي خطة «استراتيجية»، ألا وهو: ما هي غاية المؤسسة؟ ولماذا نحتاج إلى وجودها أصلاً؟ لماذا المؤسسة؟ هذا ما يعرف برؤية المؤسسة ومهمتها. لا يصح أن توجد مؤسسة دون رؤية ومهمة واضحتين ومحكمتين، وليس فقط كلام من باب الدعاية. وهذا السؤال الإجابة عنه تحدد نجاح أو فشل المؤسسة حين تنطلق، بل إن الإجابة الواعية عنه والبحث فيه ربما يقود المؤسسين إلى أن المؤسسة بشكلها الحالي ليس لها أهمية أصلاً ولا يرجى لها أن تؤدي دوراً فاعلاً، فيُعاد النظر إلى ماهيتها ووجودها ومهمتها، ولا يستمر العمل فيها مع ضياع الأموال والأعمار فيه مع عدم الحاجة إلى وجودها استراتيجياً، كما يحدث كثيراً للأسف، خاصة في مجال العمل الطوعي.

ويحدث كثيراً في واقع العمل المدني أن تستمر بعض الكيانات والحركات الإصلاحية والدعوية لأنها اعتادت أن تستمر وأن توجد في الساحة، وتنشغل مع الوقت برتابة العمل وروتين الإدارة واللوائح والحفاظ على البقاء وسلامة الأعضاء وولائهم فقط ليس إلا. ولكننا مع تغيرات الواقع ومتطلبات جديدة في كل مرحلة نحتاج إلى العودة إلى سؤال «لماذا» الحركة؟ من نحن وماذا نريد؟ وتجنب الإجابة عن هذا السؤال ينتج حالة من الحراك الذي لا قيمة له، بل قد يضر أكثر مما ينفع.

غاية الاجتماع ضرورة لنجاحه

وفي عالم المؤسسات تكثر الاجتماعات الدورية للقيادات،

المدنية منها والمهنية والحكومية، ونلاحظ أن من أبرز الإشكالات التنظيمية عدم وضوح الغاية من كثير من الاجتماعات الدورية، على الرغم من تكلفتها العالية، فَيُبْذَلُ الجهد والمال والوقت دون أدنى طائل، وذلك لعدم الاهتمام بإجابة دقيقة عن سؤال: لماذا هذا الاجتماع؟ وما الغاية منه؟ لماذا نلتقي هنا الآن؟ ودون تحديد هدف الاجتماع ومقصد منظميه تضيع الجهود والأوقات وتفشل كثير من المؤسسات في الحفاظ على حماسة العمل وتوسعه وكفاءته والإنجاز فيه، نظراً لعدم وضوح الأهداف والغايات.

أمثلة من أحكام الشريعة

(لماذا) تدلنا على الحكمة من الأحكام

الحكمة من تحريم شرب الخمر ذكرها ﷻ فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[٨]، فالعداوة والبغضاء تقع لذهاب العقل، فالقضية تتعلق بالعقل والحفاظ عليه من الغياب أو الإدمان، وبحِكم أخرى كثيرة تتعلق بالصحة والأخلاق والمجتمع. وأحاديث الرسول ﷺ باختلاف ألفاظها تدور حول أن الخمر تُسكر، أي تُذهب العقل. وفي **صحيح البخاري** أن عمر خطب على منبر رسول الله ﷺ فقال: «إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء: العنب والتمر والحنطة والشعير والعسل»[٩]. فإذا سألني إنسان غير مسلم مثلاً: لماذا لا تشربون الخمر؟ فالإجابة السليمة

---

(٨) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٩١.

(٩) **صحيح البخاري**، كتاب الأشربة، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب، حديث رقم ٥٢٦٦.

العقلانية لا يمكن أن تكون بسبب الشعير أو الحنطة أو العنب أو التمر أو العسل، على الرغم من ارتباطها بما سماه الفقهاء (علة الحكم)؛ وإنما لا بد أن نجيب على هذا الإنسان بالعودة إلى الحكمة والغرض والمقصد، فنقول: نحن لا نشرب الخمر لأن العقل في الإسلام قضية مقدسة، وحفظه من الغياب والتشوش من مقاصد الإسلام الأصيلة، فإذا قال: اشرب رشفة لا تسكر، قلنا له: عندنا أيضاً في التشريع الإسلامي أن سد أبواب الفساد المحتم أَولى من تركها مفتوحة، أو ما يسمى سد الذرائع، فالرشفة في حد ذاتها ليست خطأ ولكنها جُعلت خطأً ومعصية كبيرة لأن الرشفة ستؤدي دون شك إلى رشفات وإلى فساد في عقول الناس وأخلاقهم كما نرى في مجتمعات كثيرة في الواقع المعيش.

والحق أننا كمسلمين بحاجة ماسّة لربط الأحكام بمقاصدها وغاياتها ومعانيها وحِكَمِها، حتى يفهم الناس لماذا الشريعة وأحكامها، ولا ينفر الشباب من الإسلام، بل لا بد أن نشرح لماذا كتب الله تعالى علينا بعض الشرائع من باب المصالح والحقوق والحِكَم والأهداف وما تعرفه الفطرة الإنسانية على أنه خير وصلاح وحكمة، وهذا المنهج هو أفضل وسيلة للتعلم عن الإسلام ولدعوة الغير إليه، ولمعالجة ظاهرة الإلحاد التي تفشت في شبابنا للأسف، والتي من أهم أسبابها في نظري اختلال المنهج العقلي في التعامل مع الإسلام، والجمود الشائع على الشكليات وظواهر الأفعال، والسطحية في الدفاع عن عقائد الإسلام والتعريف بأحكامه ونظام الأخلاق فيه.

الفرق بين تصرفاته ﷺ: سياسة وقضاء وتبليغاً وبشرية

ومن المنطلق نفسه أستسمح القارئ الكريم في عرض لمعنى

من معاني مقاصد الشريعة في سنة الرسول ﷺ مما يُعتبر درساً متخصصاً في علم المقاصد له تفاصيل كثيرة ومهمة، ولكننا نعرضه هنا باختصار من باب بيان أهمية (لماذا) في علوم الشريعة. هناك في علم الأصول أربعة أنواع من تصرفات الرسول ﷺ: إما أن يكون مبلِّغاً للوحي، وإما أن يتصرف كبشر، وإما أن يتصرف كقاضٍ، وإما أن يتصرف كقائد سياسي أو إمام، ﷺ. وقد فرّق العلماء بين أفعال الرسول ﷺ بهذه النيات والمقاصد، وقالوا إن هذه الأدوار تختلف آثارها في الشريعة[١٠].

أما التبليغ كنبي مرسل من الله تعالى فهذه مسألة وحي، وما يقوله ويفعله ﷺ في هذا المقام ثابت وملزم في كل زمان ومكان، وكان الرسول ﷺ فيه معصوماً عن الزلل أو السهو البشري فيما يبلغ عن الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[١١]. وأما حين مارس الرسول ﷺ السياسة والقيادة المدنية أو الحربية فقد كان قائداً بالإضافة إلى كونه نبياً، ومهمة القيادة غير مهمة النبوة، لأن الرسول ﷺ كان يجتهد فيها اجتهادات بشرية تختلف من موقف إلى آخر، ولا ينوي في كل قرار أن يكون جزءاً من الشريعة الملزمة لكل مسلم في كل زمان ومكان، ولا أن يكون جزءاً من الوحي المحفوظ، ودليل ذلك أن الله ﷻ عاتبه في عدد من تلك القرارات البشرية، والتي جانب فيها باجتهاده البشري الاختيار الأَولى حسب الظروف، مثل موقف الأسرى ببدر حين عفا عنهم بلا تعويض، فقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ

(١٠) انظر: جاسر عودة، **مقاصد الشريعة: دليل للمبتدئ**، ترجمة عبد اللطيف الخياط (هرندن، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠)، ص٨٨ و٩٣.

(١١) **القرآن الكريم**، «سورة النجم،» الآيتان ٣ ـ ٤.

حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾[١٢]، ومثل شأن الصحابي الأعمى ابن أم مكتوم حين فضّل الرسول ﷺ أن يتفاوض مع أمراء قريش على أن يجيب عن تساؤلاته، فقال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۞ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾... ﴿أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ۞ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾[١٣].

ومثال آخر كان في غزوة بدر حين نزل ﷺ بالجيش قبل بئر بدر، فقال له صحابي: يا رسول الله، أهو الوحي أم الرأي والمشورة؟ فلم يكن رده ﷺ إلا: «بل الرأي». فقراره هنا ﷺ كان قراراً استراتيجياً حربياً حسب الظروف المتغيرة، وليس قراراً نبوياً تبليغياً ثابتاً من لوازم الشريعة. وهذا يختلف عن الذي حدث مثلاً في صلح الحديبية حين عارض عمر رضي الله عنه القرار ظناً منه أنه قرار سياسي بحت من الرسول ﷺ، ولكنه كان قراراً بوحي وقال عنه مرسِل الوحي سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا﴾[١٤]، فقال له أبو بكر رضي الله عنه: يا عمر، الزم غرزه فإني أشهد أنه رسول الله، قال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله، ثم أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله ألست برسول الله؟ قال: «**بلى**»، قال: أولسنا بالمسلمين؟ قال: «**بلى**»، **قال: أوليسوا بالمشركين؟ قال: «بلى»**، قال: فعلامَ نعطي الدنية في ديننا؟ قال: «**أنا عبد الله ورسوله لن أخالف أمره ولن يضيعني**»؛ أي إنه ﷺ في هذا الموقف بيّن لعمر أن المسألة ليست اجتهاداً سياسياً منه، بل هو أمر من الله تعالى، وأنه كان يمتثل لهذا الأمر إلهي.

ولكن في ماعدا ذلك كان الرسول ﷺ يناقش أصحابه على

---

(١٢) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٦٧.

(١٣) المصدر نفسه، «سورة عبس،» الآيات ١ ـ ٢ و٥ ـ ٦

(١٤) المصدر نفسه، «سورة الفتح،» الآية ١.

الدوام في أمور السياسة، كتقسيم الجيش وتعيين الولاة وتنظيم السوق وتأجير الأرض، فهذا لم يكن تبليغاً، ولكن كان وسيلة لغاية وليس غاية في حد ذاتها، فليس هناك تقسيم للجيش في الشرع بالضرورة إلى ميمنة وميسرة ووسط، بل يمكن أن يقسم الجيش بما يناسب الموقف والعصر، ويُقاس على هذا بقية الأمور في المجال نفسه، مثل تقسيم الغنائم، فليس هناك تقسيم (إسلامي) لازم للغنائم، فهذه وسيلة لغاية، على الرغم من أنها مذكورة في كتاب الله ﷻ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾[١٥]. ولا يقول عالم اليوم إنه إذا قامت الحرب ووجدت أموال سائلة فتكون غنيمة على التقسيم نفسه، لأن التقسيم هنا غايته من سؤال (لماذا؟) هو التعويض للجيوش على التفرغ لها، والذي هو في عصرنا متعلق بنظام الجيش بما فيه من رتب ومرتبات وترقيات وليس حسب الغنائم.

ويمكن تطبيق ذلك في المسائل الأخرى بالنظر إلى الغايات وبالبحث عن إجابة «لماذا؟»، كمثل قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾[١٦]؛ كيف ستحارب الدول بعضها البعض بالخيول في عصر حاملات الطائرات والدبابات وقاذفات الصواريخ؟ هذه المسائل مذكورة في القرآن ولكن سؤال (لماذا؟) يدلنا على أنها مذكورة لغاياتها وليس لحرفيتها، وليس المقصود منها التشريع. والسياسة تدور مع المتغيرات وتتغير، وليست جزءاً من التشريع الخالد.

---

(١٥) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٤١.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٦٠.

كذلك ما كان على عهد النبي ﷺ في نظام القضاء، والذي كان يُقسم إلى ولايات، وعلى كل ولاية عين قاضياً، ثم جاء عمر وغيَّر الولايات؛ أما اليوم فليس هناك مستوى واحد للقضاء كما كان في التاريخ، بل مستويات مختلفة: قضاء ابتدائي، وقضاء نقض، وقضاء دستوري، وهناك دساتير وقوانين. وقد تناقش العلماء كثيراً منذ أكثر من قرن من الزمان مع استحداث هذه النظم وتساءلوا: هل هذا النظام مخالف لما كان عليه ﷺ؟ والإجابة التي وصلوا إليها هي: لا، لأن ما كان منه ﷺ في هذا الباب كان على سبيل سياسات القضاء ليس إلا، والسياسة كما ذكرنا تدور مع معانيها ومقاصدها.

وفي القضاء نفسه كان منه ﷺ قضاء في أمور معينة، وكان يقر أنه يحكم بما يبدو له في ظاهر الأمر وليس بالوحي. وفي القصة المشهورة قال رسول الله ﷺ: «**إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو مما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له به قطعة من النار**»[١٧]، بمعنى أنه يأتيه الناس ليحتكموا إليه كقاضٍ فيقضي بما بدا له ﷺ من أدلة وشواهد في ما يغلب على ظنه. والاتباع للسنة هنا هو محاولة تحقيق العدل وتحقيق الإثبات في تفاصيل الشهود وإشاعة العدل، وليس بالضرورة الاتباع الحرفي في كل تفاصيل القضايا، لأن لقضايا تتغير بتغير الزمان والظروف.

فمثلاً، تخاصم الزبير بن العوام رضي الله عنه ابن عمة رسول الله ﷺ مع رجل من الأنصار من أهل بدر حول الماء الذي يأتي من بستان

---

(١٧) انظر: **صحيح مسلم**، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة، الحديث رقم (١٧١٣).

الزبير إلى بستان هذا الرجل، فذهبا إلى رسول الله ﷺ ليحكم بينهما، فقال ﷺ للزبير: «**اسقِ يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ثم أرسل الماء إلى جارك**»[١٨]. لكن هذه ليست سياسة زراعية (إسلامية)، بل كانت منه ﷺ على سبيل القضاء ليس إلا، ومن ثَمَّ فمن الممكن أن يأتي قاضٍ اليوم فيقول: لا بد أن يذهب الماء مثلاً إلى خزان ثم ينزل حسب القرار رقم كذا لسنة كذا، أو يحكم أن الأبعد أولاً ثم الأقرب وليس العكس.

وقال العلماء في بعض قضايا الأحوال الشخصية إنها كانت منه ﷺ على سبيل القضاء. وهي مسألة مهمة، لأن الجمود على بعض الحرفيات في أمور الأسرة يضيع العدل والحقوق في محاكم اليوم؛ مثلاً قضية الحضانة للأم التي رواها عبد الله بن عمرو: أن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: «**أنتِ أحق به ما لم تنكحي**»[١٩]؛ أي كان حكمه ﷺ في هذه المسألة أنها أحق بالولد حتى تتزوج، فإذا تزوجت خسرت حضانة الولد لأبيه. وقد قال كثير من العلماء، منهم الصنعاني في **سبل السلام** حيث لخص المسألة وآراء العلماء فيها، فكتب يقول: (مسألة حضانة الأم المطلقة تدور مع مصلحة الولد ولا تحتمل الشريعة إلا هذا)، وحكم أنه إذا كان أصلح للولد أن يبقى مع أمه فيبقى مع أمه بعد زواجها، وساق شواهد وأدلة مختلفة، وذلك بناء على أن النبي ﷺ نظر إلى هذه المسألة كقاضٍ

---

(١٨) انظر متن الحديث في: **صحيح البخاري**، كتاب الشرب والمساقاة، باب شرب الأعلى قبل الأسفل، الحديث رقم (٢٢٣٢).

(١٩) انظر: سليمان بن الأشعث أبو داود، **سنن أبي داود**، حديث رقم (٢٢٧٦).

فحكم فيها في هذه القضية الخاصة، وهو نفسه أقر بخلاف ذلك في حالات أخرى، أي ببقاء حضانة الأم بعد الزواج. كما رأى الحسن وغيره من الصحابة الرأي نفسه، نظراً إلى نفس المصلحة، فإذا كان الولد أصلح مع أبيه كان مع أبيه، وإذا كان أصلح مع أمه كان مع أمه بصرف النظر عن زواجها، وهو رأي أراه راجحاً ومحققاً للمصلحة. وهذا من حسن الفهم في الإجابة عن سؤال «لماذا؟» في فهم الحديث المذكور.

وكذلك في قضية هند بنت عتبة فيما روته عائشة رضي الله عنها فقالت: دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذتُ من ماله بغير علمه، فهل عليَّ في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: «**خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك**»[٢٠]. فكان هذا منه ﷺ على سبيل القضاء وليس على سبيل التشريع، ولو كان على سبيل التشريع لكان لكل امرأة حق شرعي أن تأخذ من مال زوجها ما تشاء بغير علمه، ولكنها قضية تختلف باختلاف الأعراف والأزواج، وليست تشريعاً لازماً. وقد قال العلماء إن هذا كان منه ﷺ على سبيل القضاء، ومن ثَمَّ فيمكن للقاضي في ثقافة مختلفة من ثقافات المسلمين أن يقضي شيئاً آخر، لأن غاية القاضي العدل والإنصاف لا الأشكال والصور.

وهناك أيضاً من التصرفات والأقوال النبوية، على صاحبها

---

(٢٠) انظر: محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد، **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، كتاب الأيمان والنذور، باب القضاء، حديث «إن أبا سفيان رجل شحيح»، رقم (٣٧٤).

الصلاة والسلام، ما كان على سبيل البشرية؛ فالنبي ﷺ ضرب الخيمة، وأكل بيده، وجلس على الأرض، وركب الناقة، ولبس الثوب والعمامة، وكلها أمور ليست من التشريع إذا سألنا (لماذا؟) وفهمنا الفارق بين التشريع الثابت القطعي والعادات البشرية المتغيرة مع الزمان والمكان.

في إحدى محاضراتي في الهند في مدينة ديوبند احتج أحد الطلاب على لبسي للقميص والبنطال، وسألني: لماذا لا تلبس لباس النبي ﷺ ولماذا لا تلبس العمامة؟ فقلت له: يا أخي، ما ترتديه أنت (الكورتا الهندية) ليس هو لباس النبي ﷺ على أي حال وإنما هو من لباس أهل الهند، والعمامة والأثواب التي كان يرتديها الرسول ﷺ كان يرتديها أيضاً أبو لهب وأبو جهل والوليد بن المغيرة، لأنه ببساطة لباس العرب وليس لأنه جزء من الشريعة، ولا يستطيع إنسان أن يُقحم على الشريعة ما ليس منها. وسكت الطالب على مضض.

وقد ورد في الحديث، كمثال في مجال آخر سبق ذكره، أمر الرسول ﷺ بقتل الكلاب في المدينة؛ وللمرء أن يتساءل: هل الإسلام دين ضد الكلاب مثلاً حتى نؤمر بقتلها؟ وبالبحث هنا عن الغاية وسؤال لماذا وجدنا أنه كان أمراً من الرسول ﷺ بقتل بعض الكلاب المعينة وليس كلها، ذلك لأن بعض الصحابة قد تعرضوا للعض من بعض الكلاب المسعورة في المدينة، مما أدى إلى خطر صحي، فكان هذا القرار بقتل بعض الكلاب المسعورة (سياسة صحية)، إن صح التعبير، وليس تشريعاً، حتى إنه حين استشرى القتل في الكلاب قال ﷺ: «**لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنْ الأُمَمِ لأَمَرْت بِقَتْلِهَا**»[٢١]. وابن

(٢١) أخرج هذا الحديث كل من أبي داود برقم (٢٤٧٧)، وابن ماجه برقم (٣٣٠٣)، =

رشد الفقيه الكبير، رَحِمَهُ اللَّهُ، في موسوعته المهمة «**بداية المجتهد**» يعلل لحديث قتل الكلاب هذا بالغاية والمقصد، فيقول إنه ليس في الإسلام قتلٌ للكلاب، لا أسود ولا غيره، ولدينا دليل مما قاله ﷺ في الرجل الذي دخل الجنة لأنه سقى كلباً، فكيف بقتل هذا الكلب؟

وكذلك ما كان منه ﷺ فيما سمي اصطلاحاً بالطب النبوي هو أيضاً ليس بالضرورة من التشريع، كالحجامة والفصد وكيّ الجروح، إلا ما كان من مسائل النبوة، كما روى عثمان بن أبي العاص أنه شكا إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في جسده فقال له رسول الله ﷺ: «**ضع يدك على الذي يألم من جسدك وقل: بسم الله ثلاثاً وقل سبع مرات: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر**» رواه مسلم في كتاب عيادة المريض...؛ هذه الرقية من وحي النبوة وليست طباً عربياً عادياً. ولكن غير هذا من «الطب النبوي»، على صاحبه الصلاة والسلام، فقد قالت عنه عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت تطبب به الرسول ﷺ بما تتعلمه من أهل فارس وأهل الروم ليس إلا.

لذا فمن المهم في التعامل مع السنة النظر في الغايات والأهداف عن طريق سؤال (لماذا)، فإذا كانت الغاية على سبيل البيان والبلاغ فهي من التشريع اللازم في كل زمان ومكان، وإن لم يكن كذلك فهي أنواع من الطب والقضاء والسياسة تختلف باختلاف الظروف ويقاس عليها بالمعنى والمقصد لا بالحرف والشكل.

= والترمذي برقم (١٤٤٥)، و**السنن الصغرى** برقم (٤٢٢٩)، و**السنن الكبرى** للنسائي برقم (٤٦٥٦)، وابن حبان برقم (٥٧٣٤)، وأحمد في **مسنده** برقم (١٦٤٩)، والروياني في **مسنده** برقم (١٢٧٥)، ومعجم ابن عساكر برقم (٩٠٧)؛ كلهم عن يونس عن الحسن عن عبد الله بن مغفل.

وحين ننظر في الشريعة لا بد من إعادة ترتيب العقل في فهم الفروق بين الأسباب والغايات، وبين الوسائل والمقاصد، وأن نقف على المقاصد الثابتة ونتحرك مع الوسائل المتغيرة، سواء كانت سياسية أو قانونية أو قضائية أو طبية أو تقنية فنية أو بشرية تختلف باختلاف الأذواق والأعراف والعادات والتقاليد. لا بد أن نترك للعقل مجالاً للتحرك فيها بحسب ما يصلح للناس في حياتهم في كل أمة وفي كل عصر. هذا هو الفهم القويم للشريعة، ومفتاحه سؤال: (لماذا؟).

المراجعة السادسة

من الجمود الفكري
إلى
الموازنة بين الثوابت والمتغيرات

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]

﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]

الحركة حول محور ثابت سنة إلهية

مر بنا كيف أنه من سنن الله الكونية الحركة حول محور ثابت، ولولا هذه السنة لضبط حركة الأجرام لكانت الحياة فوضى عارمة وخبط عشواء، قال تعالى: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[2]، وقال: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الزمر،» الآية ٥.

(٢) المصدر نفسه، «سورة يس،» الآية ٣٩.

ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾[٣]، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ﴾[٤] مما يدل على أن الحركة في هذا الكون منضبطة ومحسوبة، وقانونها أن يتحرك المتغير ويدور حول الثابت والسريع حول البطيء، والصغير حول الكبير. لذا فإدراك الثوابت والمتغيرات أمر مهم ويقي العقل من عدم الاتساق مع سنة الخلق، ويجنبه طرفي الجمود والفوضى في حياته العامة والخاصة.

وهنا نجد الحاجة مستمرة وملحة إلى تجديدٍ أصيل ومبدع في العلوم الشرعية وفي الفكر الإنساني عموماً، خاصة العلوم الاجتماعية والإنسانية، تجديدٍ لا بد له من فهم لقابليات التجديد في الأفكار نفسها، دون إفراط تضيع معه الثوابت أو جمود تتحول فيه المعاني الاجتهادية إلى ثوابت مقدسة. وهذه المنهجية تتسق مع سنة الله في الكون ومع العقلية السلمية التي تدور مع المتغيرات وتقيس على الثوابت، كما يقول العلماء الراسخون في كل مجال.

أمثلة من الحياة الشخصية

سنة التغيير تبدأ من الداخل

التغيير تتطلبه الحياة، فالكون يتغير كل يوم، ويتغير من مكان إلى مكان، والأجيال تختلف، وتؤثر متغيرات كل عصر في الناس وفي طبائعهم. والتطور الصناعي والتقني والعلمي أتى بالكثير من التغيرات على المجتمعات والبشرية، منها السيئ ومنها الحسن. ولا

(٣) المصدر نفسه، «سورة يس،» الآية ٤٠.

(٤) المصدر نفسه، «سورة يونس،» الآية ٥.

يمكن أن يجمد الإنسان على ما هو عليه ولا يتغير. ولكن سؤالي العاقل لنفسي ينبغي أن يكون التالي: ما هي الثوابت في حياتي وما هي المتغيرات؟

والإسلام يعلمنا أن الثوابت الخالدة التي لا تدور مع الأحداث ولا الظروف هي العقائد والقيم والمبادئ، وعلى رأسها ابتغاء رضا الله تعالى؛ فيمكنني أن أغير الكثير في حياتي ولا أبالي إذا كان هذا التغيير يحقق رضا الله تعالى عني. ومن هذه الثوابت التي تُرضي الله تعالى العدل والرحمة ونصرة الحق والرأفة بالضعيف وإطعام المسكين وغيرها. فيمكن أن تتغير التصرفات والقرارات في مساحات واسعة ما دام الإنسان مستهدِفاً من هذه التغيرات تحقيق هذه القيم في واقع الحياة.

ومن الثوابت كذلك التي لا اجتهاد فيها ولا تغير الإحسان للوالدين، والعفة عن الحرام من الأموال والأعراض والنفوس، والإحسان لليتيم وذي الحاجة وابن السبيل والمسنّين، وما إلى ذلك. وتركيز القرآن على هذه المسائل يدل على أهميتها، قال تعالى على سبيل المثال: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٥].

وإن ما نرنو إليه من تغيير في الأمة والمجتمع نحن جزء منه وشرط فيه، ذلك لأن سنن التغيير الاجتماعي تقتضي أن يبدأ التغيير

(٥) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ١٥١.

بتغيير كل إنسان ما بنفسه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[٦]. إذاً، لا بد أن حياتي نحو ما يرضي الله لكي أحقق المزيد من ثوابت القيم والمثل فيها حتى تتغير الأمة كلها.

أمثلة من الثوابت والمتغيرات في التجارب المؤسسية

الثوابت والمتغيرات في التخطيط

ما هي الثوابت في أي مؤسسة وما الذي يتغير؟ لا بد مع ترتيب العقل أن يكون لدينا مرونة في تغيير المتغيرات وشدة في تثبيت الثوابت، والخلط بينهما وعدم إدراك الفارق يقتل العمل المؤسسي. فمن المهم مثلاً أن تكون كل مؤسسة منفتحة على بيئتها وحاجات الناس ومتطلبات المجتمع التي تقع ضمن نطاق عملها، وهذا الانفتاح سيؤدي إلى التغير داخل المؤسسة من أجل تحقيق ثوابتها. وثوابت المؤسسة كما مر من قبل تتعلق بأهدافها ومهمتها الأصلية، وهي الثوابت التي ينبغي أن تدور حولها التفاصيل من اللوائح والأشخاص والقرارات. وكما أن الإنسان لو لم يتنفس الأكسجين ويُخرج ثاني أكسيد الكربون يموت، فكذلك المؤسسات لا بد أن تتنفس من واقع المجتمع بأن تفهم ما يحتاج له المجتمع ورأي المجتمع في القضايا المختلفة وما يسمى بنبض الشارع، ثم تطور نفسها بتثبيت الثوابت وتغيير المتغيرات، حتى تُخْرِج إلى المجتمع مخرجات تعود عليه بالنفع والأثر. هذه هي ديناميات التغير المؤسسي، والمؤسسة التي لا تتطور تموت، كما يقولون في علوم الاستراتيجيات. وهذا ينطبق على كل أنواع المؤسسات

(٦) المصدر نفسه، «سورة الرعد،» الآية ١١.

الخيرية والربحية والمدنية والسياسية، والمفتاح هنا هو في التوازن بين الحفاظ على الثوابت والأهداف ودوران المتغيرات والوسائل.

أمثلة من الحياة السياسية

الثوابت مساحةُ تلاقٍ مهمة، والمتغيرات مجالٌ واسع للخلاف

الصراع السياسي محتدم في كافة أنحاء حياتنا السياسية في مختلف الدول، ويصل أحياناً إلى حد التنازع المسلح وتدمير البلاد والعباد، ولكننا يمكن أن نتفادى آثار هذا الصراع المدمر بالثبات على ما يتفق عليه جميع (الشرفاء) وتوحدهم وتكتلهم في مقابل (غير الشرفاء).

والحق أنه ليس هناك ثابت مبدئي بين (الشرفاء) في أي نظام سياسي إلا المبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية. هذه المبادئ والقيم ينبغي أن تهيمن على أي نظام ويكون تحقيقها في واقع الناس هو غاية السلطة النزيهة ومعيار الإقرار بشرعيتها. لا يصح في العمل السياسي الجمود على شكل معين من أشكال العمل الحزبي، ولا على أشخاص معينين، ولا على إيديولوجيات فلسفية محدودة، وإنما الأصح أن تكون هناك مرونة في التغيير والتطوير ما دمنا في حدود الثوابت المجتمعية والمبادئ الأصيلة التي تعرف النظام العام وتضمن سلامته، على أن يكون هذا النظام عادلاً ومتوازناً. هكذا تدور المتغيرات حول الثوابت في المجال السياسي.

أمثلة من المسائل العلمية

النظريات العلمية تتغير

الوعي بمساحات الثوابت والمتغيرات في القضايا العلمية يقي

الباحث المجتهد من الجمود والفشل في الوصول إلى المعادلات والحلول المنشودة، ذلك أن بعض الباحثين يجمد على نظريات معينة ظناً منهم أنها ثابتة لا تتغير. وكما ذكرنا آنفاً لابد أن نفقه الفارق بين الثوابت التي هي حقائق علمية بدهية والمتغيرات من النظريات العلمية التي قد تتغير وتتطور مع تطور العصور. وعلى أي حال فالنظريات التي وصلنا إليها بالاستقراء والتجارب لا تصح إلا في إطار فرضيات رياضية معينة، فكيف نظن أنها ثوابت؟

والعلماء الذين أدركوا هذه الفروق استطاعوا الإبداع والاكتشاف لأنهم لم يجمدوا على فرضيات مسبقة في أبحاثهم، وكان عندهم الجرأة على مراجعتها والوصول إلى نظريات أدق على الرغم من هجوم المعارضين التقليديين، وهكذا يتطور العلم. وتُعرف الأمم المتخلفة من علو صوت أصحاب العقول المتحجرة، الذين يعتبرون العلوم الموروثة والنظريات المشهورة والتقنيات المستوردة كلها عبارة عن ثوابت لا تتغير إلّا أن تغيرها شعوب وأمم أخرى في واقعهم. ومفتاح الإبداع العلمي والتقني هو في إدراك مساحات التطوير والتجديد إلى ما هو أبعد من المألوف الموروث.

أمثلة في الفقه والشريعة

ثوابت العقائد والمقاصد والتعبديات

الثوابت في الإسلام في نظري تقع في ثلاث مساحات: العقائد، والمقاصد، و(التعبديات). والمقصود بالعقائد هنا ليس الفلسفات التي يعرفها علماء الكلام، وإنما ما علمنا الوحي من عقائد عن الله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والغيب الذي نؤمن به كما ورد في الوحي المنزل. وأما المقاصد فهي

الغايات والمعاني الكلية للشريعة والأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها في دنيا الناس، كالعدل والرحمة والتيسير والتقوى والبر والمصلحة المتمثلة في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والنسل والمال، وهلم جراً. هذه المقاصد ثوابت في الإسلام وليست متغيرات.

وأما (التعبديات) فهي ليست فقط العبادات المعروفة بالمعنى الدارج من صلاة وصيام وزكاة وحج وما في هذه الشعائر جميعاً من أحكام تفصيلية، ولكنها تشمل كذلك الثوابت في تعريف المعاصي في الشرع، كالقتل والسرقة والزنا والغيبة والنميمة وشرب الخمر والكذب والحسد، وما إلى ذلك من معاصٍ بدنية أو قلبية. هذه التعريفات والأحكام الشرعية كلها ثوابت. ويدخل في العبادات الثابتة أيضاً ما يسمى (المقدرات)، أي الأرقام والتقديرات الواردة في الشريعة بشكل محدد، كنِسب الزكاة وأشهر العدة وقسمة المواريث ومستحقات النفقات، وما إلى ذلك من التفاصيل في الأحكام الشرعية التي لا يسع المسلم أن يتركها، لأن الأصل فيها هو الاتباع والتسليم الحرفي، وهذه الثوابت أصول لا تتغير.

أما ما يتعلق بالعادات والمعاملات، وهي أغلب الأحكام، فإن الأصل فيها هو الدوران حول المقاصد والمعاني، كما ذكر الإمام الشاطبي في كتابه **الموافقات**: «الأصل في العبادات التعبد دون الالتفات إلى المعاني، والأصل في العاديات (أي المعاملات) الالتفات إلى المعاني».

والشريعة محاورها ومعالمها الثابتة هي هذه الثوابت من عقائد ومقاصد وتعبديات. وهذه الثوابت هي التي تحكم على المتغيرات، يقول ابن القيم: «فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحِكَمِ ومصالح

العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أُدخِلت فيها بالتأويل»[٧].

صحيح أن عدداً من الفتاوى والآراء التي ظهرت في تاريخنا الفقهي والفكري تتناقض مع هذه الثوابت المذكورة من عدل ورحمة وحكمة ومصلحة، ولكن تلك الفتاوى والآراء لا تمثل إلا تأويلات أصحابها المتعسفة للنصوص الشرعية، ولا تمثل تلك الآراء النصوص الشرعية نفسها، «لأن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد»، هكذا يفهم العلماءُ الشريعةَ ومقاصدها. المقاصد الشرعية تحمي من الخطأ عن طريق وضع ضوابط للاجتهاد حتى «يعتمد على بصرٍ واعٍ بالمقاصد، وإدراك لترتيبها، وتنزيل كل حكم يجري فيه الاجتهاد منزلته من تحقيق المقاصد الكلية للشريعة أو المقاصد الجزئية للأحكام، وبناءً على هذا التنزيل يكون صواب الاجتهاد أو خطؤه»[٨].

---

(٧) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، (ج٣، ص٣٣٧).

(٨) مشروع مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، والذي تشرّفت بأن كنت مديره المؤسس، القاهرة، ٢٠٠٥ (الورقة التي قدّمت إلى الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للمركز، فأقرها في اجتماعه بالقاهرة يوم ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٥).

المراجعة السابعة

من العشوائية في التفكير
إلى
مراعاة الأولويات

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ﴾ [التوبة: ١٩]

﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]

الأولويات من سنن الله تعالى

النظر المتدبر في القرآن الكريم يدلنا على أن من سنن الله تعالى في خلقه أن كل شيء على درجات ومراتب، وأن هناك واجبات أولى من واجبات، وأوقاتاً أشرف من أوقات، وقضايا أهم من قضايا، ومن ثَمَّ إذا أردنا كأفراد أو جماعات أو أمم أن ننفق الاهتمام والجهد والوقت والمال فلا بد أن يكون هذا الإنفاق في الأَولى من الواجبات والقضايا والأوقات. ورسالات الأنبياء

جميعاً بُلّغت في مناسبات وأوقات محددة كانت متاحة للحديث إلى أقوامهم، وبالتالي فالمناسبات حتمت التركيز على الأَولى من القضايا في المساحة المتاحة من الحوار، ولذلك نجد الأنبياء والرسل جميعاً قد بدؤوا بالقضية الأهم في حياة البشر، ألا وهي معرفة الله وتوحيده وتنزيهه، فقالوا جميعاً: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾.

ثم يتبع هذه القضية ذات الأولوية الأولى قضايا الأخلاق، خاصة إذا كان في المجتمع مرض عضال يحتاج إلى نصح وإرشاد، فتارة يقول الرسول: ﴿أَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ﴾[1]، وتارة يقول: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]، وتارة: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ﴾[3]، وتارة: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ۞ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ۞ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[4]، وتارة: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ﴾[5]، وهكذا. وفي سنة النبي ﷺ بيان واسع للأولويات، فكان الذي يسأله عن الإسلام يبدأ معه بقضايا الإسلام الكبرى وفرائضه الراسخة قبل أن ينتهي إلى التفاصيل والمكارم والمظاهر. وحياته ﷺ كلها أمثلة عملية على مراعاة الأولويات ومراتب الأعمال.

والعقل المسلم المعاصر، إلا من رحم الله، مبتلى بالخلل في فهم الإسلام كجسم متّسق سليم، فنجده يضع الظفر مكان القلب،

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الشعراء،» الآية ١٨١.

(٢) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٨٠.

(٣) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٨٦.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الشعراء،» الآيات ١٢٨ ـ ١٣٠.

(٥) المصدر نفسه، «سورة طه،» الآية ٤٧.

والقدم مكان الرأس، ونجد أنفاً طويلاً كالذراع، ورِجلاً صغيرة كالأصبع؛ وهكذا تشوّهت صورة الإسلام في عقول المسلمين والعياذ بالله، وشاع الفساد والإلحاد خاصة بين نفر من أبناء الأمة العقلاء الذين لا تستوعب عقولهم أن الدين الحق يقتضي هذا المنطق المقلوب وهذه الصور الشائهة للتدين، والتركيز على السفاسف من الأمور وترك عظائمها باسم الإسلام، والإسلام نفسه من ذلك براء ولكنهم لا يعلمون.

من هنا كان لا بد من إعادة التركيز على ما يسمى **فقه الأولويات**[٦] من أجل ترتيب العقل وإنفاق الاهتمام والوقت والجهد والمال فيما يرضي الله تعالى من أولويات الأعمال ومعالي الأمور.

أمثلة من أولويات الحياة الشخصية

واجب الوقت

من الأولويات في الحياة الشخصية ما يسميه العلماء واجب الوقت. وواجب الوقت هو ظروف الإنسان التي تستوجب عليه أن يقدم أولوية ما، فأحياناً تمر بالمرء ظروف تضطره لأن يقدم مساعدة لكبير أو رعاية لصغير أو حل لإشكالية كبيرة ملحّة، وهنا لا ينبغي للإنسان أن يأسى حين يعالج مشكلة أو حين يهتم بولد من الأولاد أو أب أو أم أو قريب أو صديق في فترة حتمت هذا الاهتمام كأولوية، لأن هذا من واجب الوقت ومن طبيعة الحياة، وأحياناً تأتي مشاغل مؤقتة ولكنها ضرورية تأخذ الإنسان عن العبادة النافلة وليس الفريضة على أي حال، فيعطي أولوية لتلك الضرورة التي هي واجب الوقت والأولى من الأعمال.

---

(٦) لأستاذنا الشيخ يوسف القرضاوي كتاب بهذا العنوان في غاية الفائدة، يُرجع إليه.

وواجب الوقت يختلف باختلاف الظروف وليس له قاعدة ثابتة، وكل شيء يُقدَّر بقدره وحاله وظرفه، فأحياناً يكون واجب الوقت للطالب أن يذاكر، أو أن يتزوج، أو أن يعمل في وظيفة معينة، أو أن يجاهد في سبيل الله، كل حسب اختلاف السياقات.

الانشغال بالنوافل عن الفرائض ضلال وهوى

والانشغال بالنوافل عن الفرائض ذات الأولوية من الضلال والهوى، ونجد ذلك كثيراً في العقل المسلم حين ينشغل بالنوافل ولا يفكر في الفرائض. ولا يتحتم علينا هنا الاختيار بين ثنائية موهومة من الفرائض والنوافل، والحديث عن أهمية أحدهما لا يلغي الآخر، والمسألة ليست أبيض وأسود؛ ولكن لا بد للفرائض أن تكون أولى وتأخذ مساحتها المعتبرة من الوقت والجهد والمال قبل النوافل. فأحياناً ينشغل الإنسان بنوافل الصلوات ونوافل المظاهر ونوافل الطاعات ويهمل في الوقت نفسه فرائض إسلامية أساسية في الدين، مثل بر الوالدين، والقيام على مسؤولية الأسرة، ومد العون إلى المحتاج والضعيف والفقير. ونرى الكثير من العجب العجاب من ذلك في مجتمعاتنا بسبب اختلال الأولويات.

أولويات في المجال العام

وتغيب مراعاة الأولويات في مجال السياسات أيضاً، فمثلاً تجد الحوار السياساتي في الشرق والغرب حول دور الحكومة في المجتمع، والذي ينشغل به الجميع وتُملأ به ساحات الفضاء الإعلامي وصفحات التواصل الاجتماعي، هو حوار غالباً ما يتعلق بفلان أو علّان في ما قال أو كتب أو (غرد)، وهذا غالباً ما يتعلق بمسألة تافهة أو تعليق شخصي أو سخرية هنا أو هناك، ولا يتعلق بأولويات الغالبية الساحقة من الناس في احتياجاتهم وتطلعاتهم من

حكوماتهم. وينشغل الناس أو يُشغلون بصراعات عصبية فارغة حول قطعة أرض هل (تنتمي) لهؤلاء أم أولئك؟ وهؤلاء وأولئك كيانات صغيرة متفرقة هي صنائع للاستعمار على أي حال! أو مشادة كلامية شخصية على شاشات الإعلام لا داعي لها، أو مباراة رياضية تحشد لها الملايين، أو برنامج فني يلعب على العواطف الفارغة ليبرز الساقطين والمنحرفين. ويدعم السياسيون الفاسدون ـ بطبيعة الحال السفاهة واختلال الأولويات في المجال العام، لأنها تلهي الشعوب وتصرفها عن أولويات الحقوق والعدل والقيم والقضايا الكبرى ومصالح الدين والدنيا.

أما في الميزان الإسلامي فأولى أولويات سياسات الحكومة الرشيدة هي إطعام الجائع، وكسوة العاري، وعلاج المريض، وفك الأسير، وأداء الحقوق للمرأة والضعيف والمَدين وطالب العلم؛ ولكننا لا نرى أن هذه الأمور تبرز في البرامج (الإسلامية)، ولا يُنادى بها كأولويات ملحّة في مجتمعاتنا.

أولويات التنمية

هناك حرب (معايير) في عالمنا العربي والإسلامي: معايير البنك الدولي تارة، أو معايير التقارير الدولية للتنمية البشرية تارة، وغيرها من المعايير التي تمثل أجندات اقتصادية استعمارية ولا تخدم أولويات الدول (النامية)، بل تهدف بوضوح وصراحة إلى استمرار تبعيتها وفقرها.

ولنأخذ مثلاً معايير التنمية المعرفية في البنك الدولي، والتي تعتبر أن قوة (الاقتصاد المعرفي) وسلامته تتعلق بعدد الجوالات في كل دولة وخطوط الإنترنت السريعة المتاحة لكل مواطن، إلى آخر ما هنالك من معايير لا تمثل إلا أجندات الشركات العالمية العابرة

للقارات ليس إلا. هذه المعايير (العالمية) لما يسمى (الاقتصاد المعرفي) لا تمت بصلة لأصول (المعرفة) نفسها ولا أساليب تنميتها في المجتمع. وها نحن قد استجبنا دون وعي ونتفاخر بتحقيق تقدم في تلك (المعايير). بل ومن العجب العجاب أن مستوى استهلاك المجتمعات العربية لهذه التكنولوجيات بعيد عن مهمتها الرئيسية في التواصل والتشارك المعرفي أصلاً، وتستهلك مليارات الدولارات في تواصل بين الناس لا يضيف إلى المعرفة شيئاً يذكر! هذا على الرغم من أن الشعوب التي صنعت تلك التقنيات لا تستهلكها بهذا القدر ولا النمط في التعامل، وهذا خلل واضح في الأولويات.

لابد في سلم الاهتمام والتخطيط الاستراتيجي الإسلامي أن يُركّز أولاً على الإصلاح التعليمي والأخلاقي الذي يحفظ على الناس أول ما يحفظ أصل دينهم وهويتهم، ونفوسهم، وعقولهم، وأسَرهم، وأعراضهم، ويمحو أميتهم، ويعالج أمراضهم، ويبني مدارسهم، بصرف النظر عن مدى تأثير هذا التركيز في التقييم الدولي لما يسمونه «المعرفة الرقمية» و«معايير النمو».

ثم إنه لا بد من التركيز على الكيف في التفكير قبل التركيز على كم المعلومات المجردة الذي تُحشَى به الكتب أو المكتبات أو عقول التلاميذ، فالكيف أَولى من الكم في ميزان الإسلام، وهو ما لا نراه واضحاً في مناهج الجامعات والكليات، الشرعية منها والمهنية.

ولا بد من التركيز على الصناعات الصغيرة والأشكال البسيطة الرخيصة لصنع التقنيات المفيدة للإنسان العادي، قبل التركيز على خدمة الشركات العملاقة التي تنتج سلعاً استهلاكية تحسينية غير ضرورية، وتصنع أجهزة معقدة وغالية الثمن للتقنيات الحديثة لا يستفيد من ربحها إلا نادي أصحاب المليارات.

الدولة والتقسيم الوطني

ومراعاة الأولويات تقتضي أن التقسيم الوطني لا يصح أن يعزل مواطني (الدولة) عن الدول المجاورة التي تشترك معها في مساحات واسعة من الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين، بل ولا عزلها عن الرقعة الأوسع من الدول الأخرى التي تشترك معها في مساحات من الإنسانية والثقافة والقيم العليا. ولكن دولنا الوطنية العربية كلها تقريباً تعادي وتحارب (دولاً) أخرى مجاورة تشترك معها في تاريخ طويل من الوحدة: جغرافيا واحدة، ولغة واحدة، وثقافة واحدة، بل ومصير واحد. وحدود الدول العربية والإسلامية كلها مفتوحة وبتأشيرة ميسرة لدول الشرق والغرب، خاصة المستعمرين القدماء والمعاصرين، ولكنها، إلا ما ندر، مغلقة بين بعضها البعض، ولو كان الوافدون لاجئين مساكين هربوا من الموت ولجؤوا إلى أرض ليست بعيدة فيها أهل ليسوا غرباء، ولكن آمالهم تخيب بحجة السيادة الوطنية الزائفة والمعاملة بالمِثل. أي مثل؟! وهذا يدل على خلل في الأولويات التي تقوم لها التكتلات الكبيرة بما يحقق القوة لجميع أعضائها، وهو ما تحتاجه الدول ذات الأغلبيات المسلمة.

والإجابة عن سؤال: كيف السبيل إلى ذلك؟ يكون: بإقامة شراكات سياسية واسعة وحقيقية وليست زائفة، تتوجه نحو إقامة دول (مدنية). وقد كتبت مؤخراً كتاباً متواضعاً حول هذا[٧]. الدولة المدنية قضية ذات أولوية الآن، لأنها تشكل أرضية مشتركة بين الإيديولوجيات المتصارعة في عالمنا العربي والإسلامي، وهو

---

(٧) انظر: جاسر عودة، **الدولة المدنية: نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٥).

الصراع الذي لا يستفيد منه إلا الأعداء. وهذه الدول المدنية عندي هي أول الطريق نحو تفكيك الفساد الذي يعانيه الجميع في مختلف البلدان العربية والإسلامية، ذلك أن النظام العام إذا تحول إلى تشاركية تعددية لا يطغى فيه عنصر من المجتمع (ولو كان العنصر الإسلامي) على العناصر الأخرى، مع الحفاظ على ثوابت الهوية التاريخية والأخلاقية، هذا النظام العام سيشكل الخطوة الأولى نحو التحرر من الاستعمار في شكله المعاصر، ونحو ترشيد القرار السياساتي الاستراتيجي، بل وهو خطوة أولى ضرورية نحو أي وحدة عامة قد نحلم بها بين شعوب العرب أو شعوب الأمة الإسلامية.

أمثلة من أولويات التجارب المؤسسية

أولويات المؤسسة

ولا بد من الجدية في التفكير في الأولويات بشكل له أثر تطبيقي ملموس على المؤسسات المهنية والمدنية والدينية كلها على حد سواء. لا بد لكل مؤسسة أن تعرِّف أولويات معينة تهتم بها وتبذل الجهد والوقت والمال وأفضل ما عندها في سبيل هذه الأولويات. هذه من بدهيات العمل المؤسسي، والتي إن غابت وُظّفت الإمكانات بشكل عشوائي وأُديرت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كما نرى في واقعنا على طريقة «إدارة الأزمة»، أي أن تكون مهمة الإدارة في هذه الحياة إطفاء الحرائق وتلبية الاستغاثات وردود الأفعال على مواقف الآخرين، دون وعي أو عمل دؤوب بأهداف محددة لها أولويات واضحة وطريق مرسوم. وهذه سمة عامة لمستُها في المؤسسات والأحزاب والجامعات والهيئات الإسلامية في كل أنحاء العالم، للأسف.

وقد اعتنى علماء مقاصد الشريعة بترتيب الأولويات وكتبوا في ذلك كثيراً، ووصلوا إلى الضرورات والحاجات والتحسينات على هذا الترتيب من الأولوية. وقال العلماء في نظرياتهم لمقاصد الشريعة إن الضرورات هي التي تتعلق بالحياة، أي مسائل مصيرية أساسية كالحياة والعقل والكرامة والأسرة؛ ثم حاجات، أي استهلاكيات ومسائل نحتاجها في حياتنا اليومية كالنشاط اليومي التجاري والاجتماعي والخدمات الأساسية والسلع الأساسية؛ ثم تحسينات أو كماليات، وهذا لا يعني أن تهمل الكماليات، بل هي مهمة ولها تعلق بالحاجات والضرورات وترفع من مستوى المعيشة عند الناس فترتقي حضارتهم وتزدهر، ولكن هذا يعني أن لا تكون الكماليات هي أكبر همّ الإنسان، بل تأتي بعد أن يستوفي الفرد والمجتمع ضرورات الحياة بالصحة والتداوي والطعام، وضرورات العقل بالتعليم والتثقيف، وضرورات الكرامة بالحرية من الاضطهاد وصيانة الحقوق والحرمات.

وهناك أولويات داخل الضرورات في الدين والنفس والعقل والعرض والنسل والمال على هذا الترتيب؛ بمعنى أن الدين أولى من الحياة، والحياة أولى من العقل؛ فمثلاً: إذا كان لديك مهمة إغاثية في حي ما، وهذا الحي يكثر فيه القتل ويكثر فيه تعاطي المخدرات، لا قدر الله، فيكون الأولى هنا هو الاحتراز في حفظ النفوس وتقييم الأمر بحسب سلامة الأرواح أولاً، ثم التعامل مع المخدرات ثانياً.

ولكننا رأينا هيئات تمثل حكومات إسلامية تذهب إلى مناطق منكوبة بالحروب والمجاعات وتعاني من الفقر والجهل والمرض، وفوجئنا بأنهم يوزعون المصاحف وكتب الفتاوى الجزئية على مذهب معين ويبنون السفارات الشاهقة والمكتبات الأنيقة، قبل أن

يوقفوا القتل ويحاربوا المخدرات أو يطعموا الجائع ويكسوا العاري ويعالجوا المريض؛ عن الأولويات نتحدث.

ونلاحظ في نظريات مقاصد الشريعة أن المال ليس أولوية في ميزان الإسلام، بل يأتي في آخر الضرورات، بمعنى أنه لا بد أن أضحي بالمال في سبيل النفس، وفي سبيل الحياة والعقل والعرض والصحة، وفي سبيل الدين بالطبع. واختلال هذه الأولويات في العقل العربي والمسلم المعاصر أدى إلى فساد كبير، لأن المال أصبح أولوية الأولويات في الثقافة العربية، وتحول الإنسان العربي خاصة إلى كائن باحث عن المال من أي مصدر وبأي ثمن، لا يهتم بالأسرة إذا تعارض المال مع ما يصلح أسرته في عاجل أمرها وآجله، ولا يهتم بالعقل إذا تعارض المال مع العقل والتعليم والثقافة، بل إذا تعارض المال مع النفس والصحة قدم المال، فأصبح من كانزي المال الذين قال تعالى فيهم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[٨]. لا بد في ترتيب العقل من وضع المال في نصابه الصحيح في آخر الأولويات الإنسانية، فهو وسيلة وليس غاية.

وعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ قَطُّ إِلَّا بُعِثَ بِجَنْبَتَيْهَا مَلَكَانِ يُنَادِيَانِ يُسْمِعَانِ أَهْلَ الأَرْضِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، هَلُمُّوا إِلَى رَبِّكُمْ، فَإِنَّ مَا قَلَّ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَأَلْهَى**»[٩]، وهنا يعلمنا ﷺ أولوية مهمة تتعلق بالمال، وهي أن

---

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٣٤.

(٩) مخرج في **مسند** أحمد (ج٣٦، ص٥٢)، وابن حبان **في صحيحه** (ج٨، ص١٢١)، والطبراني في **المعجم الأوسط** (ج٣، ص١٨٩)، والحاكم في **المستدرك** (ج٢، ص٤٨٢).

أفضل المال هو ما يكفيك في احتياجاتك الأساسية وليس ما يكثر عندك فيلهيك ويضلك عن سبيل الله، وأنه وسيلة للحياة وليس غاية. هذه نقطة مهمة في ترتيب العقل تحقق الخير في الدنيا والآخرة، فتستطيع أن تتريض مثلاً دون مال، وتستطيع أن تتعلم ذاتياً من المكتبات العامة أو المصادر المفتوحة على الشبكة دون مال.

وحين تختل الأولويات في مجال المال يصبح كل شيء مرتبطاً بالطبقية في المجتمع؛ فهذا تعليم للأغنياء وذلك للفقراء، وهذه رياضة للأغنياء وتلك للفقراء، بل وبدأنا في فصل الأغنياء عن الفقراء في المساجد ومناطق السكن وطرق المرور والخدمات الصحية، وانتشرت مراكز التخسيس والتغذية وتم ربطها بالقيمة المادية التي يملكها الأغنياء، ويسيطر على العقل وثقافة المجتمع النظر إلى الأمور بمنظور المادة وتقييم الناس بالكم وليس بالكيف.

المراجعة الثامنة

من استعجال المراحل
إلى
مراعاة الدورات الطبيعية

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠]

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤]

الدورات من سنن الله تعالى

من سنن الله في الكون أن الأشياء تتغير حسب دورات ذات مراحل محددة وسنن محددة، وفهْمُ تشابه هذه الدورات ينفع في ترتيب العقل وإنضاج المراجعات المنهجية المنشودة؛ فدورة حياة الإنسان منذ أن يكون طفلاً لا يعلم شيئاً ثم شاباً ثم كهلاً ثم عجوزاً في أرذل العمر، حسب التعبير القرآني، هي دورة تتشابه مع كل الدورات، فهذه الدورة هي نفس دورة النبات ودورة الحيوان ودورة الشمس والقمر؛ قال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[1]، وقال: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ

(١) **القرآن الكريم**، «سورة يس،» الآية ٣٩.

مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾[٢]، وقال: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾، وقال: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[٥]، وغير ذلك كثير مما يدل على هذه السنة الكونية والاجتماعية المتشابهة الخالدة.

ونلاحظ أن البذرة تتفتح أولاً ثم تتجذر، ثم إذا استقر الجذر في الأرض بدأ الساق في النمو، وتظهر الأوراق، ثم تبدأ الزهور والثمار في الظهور. هذه سنة إلهية حين نستوعبها ندرك أنه لن يكون هناك إنسان ولا مؤسسة ولا مشروع ولا فكرة خارج هذا الإطار؛ فالجنين مثلاً يُدفن في ظلمات ثلاث في الرحم كما تُدفن البذرة في الأرض، وحين يكتمل نمو الجنين يخرج طفلاً إلى الحياة، ثم يصير شاباً فمراهقاً فرجلاً. والمجتمعات لها دورة كدورة ذلك الإنسان.

ودورة حياة النبات وعيون الماء وحرارة البيئة والدورة الدموية والتنفس والقمر والشمس والنجوم هي الدورة نفسها، وهي: ربيع وصيف وخريف وشتاء؛ أما الربيع ففيه نوع من الاستقبال والبناء وتحديد الهوية، وأما الصيف ففيه نوع من العنف والتقلبات والعواصف في آخره، وأما الخريف ففيه نوع من الهدوء مع فقدان بعض القوى وتساقط الأوراق، وأما الشتاء ففيه البرد والسكون والموت والاستعداد لدورة جديدة للحياة.

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الكهف،» الآية ٤٥.

(٣) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآيتان ٢ ـ ٣.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ١١.

(٥) المصدر نفسه، «سورة الحج،» الآية ٤٠.

وهذه الدورات حتمية من حتميات التغير، ولا يصح أن نتخيل قفزة تغير الكون خارج نظام الدورات، لأن الدورات كما تنطبق على الإنسان والحيوان والنبات والشمس والقمر والنجوم تنطبق كذلك على التغيرات الاجتماعية، وأسواق البورصة، والاحتباس الحراري، وعلى حياة الإنسان والمجتمعات والحضارات والدول، وعلى طلب العلم، وتنفيذ المشروعات، وتكوين المؤسسات والأمم والتحالفات، وعلى دورة الرأي العام وصنع القرار.

ومن آفات العقل التعجل وعدم مراعاة التدرج ودورة الحياة، ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾؛ فلا شيء ينمو مرة واحدة، ولا شيء يكبر مرة واحدة، وإنما يتدرج في دورات متتابعة. ومن آفات العقل عدم الوعي بحتمية الدورات وبحكمة التاريخ في تغيير المجتمعات، فيظن الإنسان الثوري الطموح أن العالم سوف يتغير بين يوم وليلة، وأنه بإمكانه أن ينفذ أفكاره ويغير الدنيا في التو واللحظة، دون أن ينظر إلى دورة حياة الإنسان والمجتمع والكون، بل إنه من السنن الخالدة والقواعد المقررة أنه من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه.

أمثلة من دورات الحياة الشخصية

العلاقة مع الله

يظن الإنسان أنه يستطيع أن يعتكف أسبوعاً في مسجد فيتعلم فيه كل شيء من العلوم الشرعية، أو أن بالإمكان أن يحفظ طالب العلم كتاب الله في شهر! ولكن السنن الإلهية الخالدة تقتضي أن ما يأتي سريعاً يذهب سريعاً، وإذا حفظ المرء القرآن في شهر فسوف ينساه في شهر، فالعبادة والتوجه لله ﷻ لابد له أيضاً من دورة طبيعية، فيبدأ بذرةً تنمو بفضل الله تعالى ويسقيها الإنسان ويتعهدها

باستمرار وعلى فترة من الزمن وليس مرة واحدة. يبدأ الإنسان متعلماً للعلم جالساً بين يدي كتاب الله والعلماء، أو كما يقول المتصوفة: «ادفن وجودك في أرض الخمول، فما نبت مما لم يدفن لا يتم نتاجه»[٦]. يجب أن يكون هناك قدر من المعاناة والتجرد في التوجه إلى الله وطلب العلم كي يقف الإنسان على أرض ثابتة فيها جذور تحمل فيما بعد تغيرات أحواله مع الدنيا، وإلا فإنه سينهزم سريعاً، وتزول عنه آثار ما تعلمه وما حفظه مع عواصف الفتن وتقلبات الدنيا.

وليس للرحلة إلى الله نهاية، وإنما هي طريق دائري، كلما ظننت أنك في نهايته دار بك حتى تعود إلى ما بدأت به، وكأننا نطوف حول الكعبة. وهذه الـ(دورات) من سنن الله تعالى في خلقه كله، وفي كل مرحلة من مراحل عمر الإنسان لا بد منها من أجل الاستمرار في الرحلة إلى الله والسلوك إليه بالقلب.

دورات الأفكار مثل دورات الحياة

وتبدأ كل فكرة جديدة ببذرة تُدفن في تربةٍ هي وعاء التفكير، تُتداول وتُمحص وتُنقى وتمتد في جذور الوعي، سواء أكان الوعي الفلسفي الفكري أم كان الوعي الروحي الإدراكي. لا بد للفكرة أن تتجذر قبل أن تُصبح الفكرة شجرة أو مؤسسة أو تكبر لتؤثر في دنيا الناس.

فالأفكار التي لا تأخذ وقتها حتى تنضج وتنتقل إلى مرحلة

---

(٦) انظر: جاسر عودة، **السلوك مع الله ـ رحلة مع حِكم ابن عطاء الله** (رضي الله عنه) **في ضوء القرآن والسنة والسنن الإلهية** (بيروت: دار الهداية، ٢٠٠٩).

التنفيذ بين عشية وضحاها لتصبح مؤسسة أو كلية علمية أو مشروعاً كبيراً، هي أفكار معرضة للانهيار. والمسألة هنا ليست وفرة المال والموارد والأدوات والموظفين، فما أيسر على دولة من الدول أن تشرع في بناء ضخم وتوظف آلاف الموظفين، ولكن دون أن تأخذ الفكرة المؤسسية نفسها دورتها من التداول والدراسة ويتم رعايتها في مراحل مدروسة حتى تنضج وتتكوّن فلسفة واضحة للمؤسسة وأهداف مجتمعية واضحة غير الأهداف والنزعات الفردية، ومن غير ذلك كله تفشل الفكرة ولا يكتمل المشروع، ورأينا هذا كثيراً خاصة في المؤسسات (الإسلامية).

أمثلة من تغيير المجتمعات

في أيام «الربيع العربي» ظننا أننا غيَّرنا المجتمع والدولة والكون في شهر، ثم أدركنا سريعاً أننا لا بد من أن نفهم حقيقة دورة التغيير وأن الحراك الشعبي المفاجئ المطالب بالإصلاح هو نوع من الارتفاع الشديد في منحنى الحضارة إن صح التشبيه. ولكن المنحنى لن يظل مرتفعاً أبداً، خاصة إذا كان ارتفاعه من نقطة شديدة الانخفاض في تاريخه، وخاصة إذا كانت الدَّفعة الأولى عشوائية وفي ظروف غير مسبوقة. لا بد أن نعلم أن المنحنى سيظل يراوح بين الارتفاع والانخفاض وهذا طبيعي، ولكن المهم هو أن يكون الاتجاه العام في ارتفاع ونتعلم الدروس من الانتكاسات والإخفاقات. فالأيام دول بين النصر والهزيمة كما يعلمنا القرآن، ولكن التداول والتغير يأخذ وقتاً وله دورة لا يحيد عن فلكها، ولا تستطيع الأمم أن تنهض وتنتصر وتصبح في أوائل الأمم بين يوم وليلة، ولا في سنة، ولو حاولنا ذلك لفشلنا نظراً للسنن الإلهية المطّردة التي تقتضي أن للحضارات دورات تأخذ وقتاً من الهزيمة

إلى النصر، ومن الانكماش إلى التمدد، ومن التخلف إلى التقدم؛ وهذه دورات طبيعية.

وابن خلدون رَحِمَهُ اللهُ يتحدث في مقدمته عمّا يمكن أن نطلق عليه الدورة الحضارية للدولة، إذ لاحظ أن الدولة على مدار التاريخ تبدأ قوية شابة بمجموعة من الناس يضحون ويموتون في سبيل مبدأ ما، ثم بعد ذلك تبدأ بنوع من الرتابة والاستقرار، ثم بعد ذلك يترف الناس ترفاً جديداً وتكثر عندهم المفاسد، ثم تبدأ الدولة بالانهيار، وهكذا دواليك. وهذه السنّة الإلهية تنطبق على كل التجمعات والمؤسسات صعوداً وهبوطاً. ولا بد أن نرتّب عقولنا لنفهم هذه الحكمة ونراعيها في استراتيجيات التغيير الاجتماعي والسياسي والحضاري.

أمثلة من التجارب العلمية

الدورات طبيعية ولكن التدخل فيها يفسدها

وإذا فهم الإنسان الدورات الطبيعية في الكون فلن يفسد الكون ولن يحرف الطبيعة عن مسارها الذي خلقه الله تعالى بتوازن، قال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[٨]. وأقرب مثال في عصرنا هو مشكلات البيئة والكوارث المناخية التي نعاني منها، والتي تعود إلى إفساد البشر للبيئة مما يعطل دورتها الطبيعية،

---

(٧) **القرآن الكريم**، «سورة الحجر،» الآية ١٩.

(٨) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٤١.

فالاحتباس الحراري طبيعي ويأتي في دورة في كل مائة ألف عام كما أثبت العلم الطبيعي، أي أن هناك دورة طبيعية فيها احتباس حراري ثم عصر جليدي ثم احتباس حراري ثم عصر جليدي، وهكذا دواليك. إلا أن الإنسان يدفع بهذا المنحنى في هذا القرن تحديداً دفعاً غير طبيعي ويؤدي إلى الاختلال بالتوازن الطبيعي؛ فحين تقوم الدول الكبرى والشركات العالمية الكبرى بحرق الفحم بكميات هائلة في آسيا، ورمي النفايات الكيميائية والنووية في أفريقيا، وقطع الغابات الاستوائية من أجل الخشب في آسيا وأمريكا الجنوبية، وتجريف الأرض الزراعية من أجل البناء، وتحلية المياه عن طريق حرق الغاز في الشرق الأوسط، وإنتاج الملايين من السيارات والمصانع التي تعمل بالبترول في أمريكا والهند والصين، كل هذا يؤدي إلى فساد البيئة ورفع مستوى الحرارة ورفع منسوب المياه وتدمير التوازن في كوكب الأرض. ولذلك نجد أن علماء الطبيعة اليوم يتحدثون عن عصر جليدي مصغر قادم خلال أقل من مائة عام بسبب أننا نرفع منحنى الحرارة بشدة وبشكل غير طبيعي، فإذا رفعنا الحرارة بسرعة انخفضت بسرعة، إنه نفس المنحنى ونفس السنّة الإلهية.

أمثلة من التجارب المؤسسية

دورة حياة المؤسسة

يقول أهل الإدارة إن دورة حياة المؤسسة تتشابه مع دورة حياة الإنسان، فتتشكل المؤسسة أولاً من فكرة ويبدأ منحنى الإنتاج وتحقيق الأهداف في الصعود، ذلك أن مجموعة المؤسسين لديها نوع من الحماس والإخلاص للفكرة وتعمل جاهدة لتحقيقها، فتصعد المؤسسة تحت قيادتها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة لا بد فيها

أن تتحول هذه القيادة المؤسسة المبدعة إلى إدارة منتظمة وذات كفاءة، أي أن تتحول الرؤية والأهداف إلى لوائح وهياكل تُدار بطريقة هرمية؛ فالمؤسسة في هذه المرحلة من طفولتها لا بد أن تتحول من أفكار عامة فضفاضة إلى جهاز بيروقراطي، فإذا تحولت إلى بيروقراطية وانتظمت اللوائح وانتظم كل شيء فستأخذ المؤسسة مرحلة من (المراهقة) فيها بعض الصراعات بين نظم إدارية مختلفة وقيادات متنافسة، ولا بد لها أن تستقر على وضع لوائحي وقانوني وهيكلي معين في نهاية الأمر أو تنقسم وتنتهي تحت وطأة الخلافات الداخلية. فإذا استقرت المؤسسة في هذه المرحلة فهذه قمة حياة المؤسسة حين تبلغ أشدها. ولكن هذه القمة المؤسسية سوف تهبط إن جمد أصحاب القرار على اللوائح البيروقراطية فقط، إذ إنه لا بد أن تتجدد المؤسسة بعد أن وصلت إلى القمة بعد بضع سنوات. هنا لا بد أن يعاد النظر في الفكرة المؤسِّسة والاستراتيجية والتفاصيل التنفيذية، وإلا تموت المؤسسة، لأن المنحنى بعد استقراره إما أن يهبط أو يصعد، ولا يثبت منحنى أبداً في سنن الله. وهذه الدورة التي يقدر زمنها أهل ذلك التخصص في حدود خمس إلى عشر سنوات تتشابه تماماً مع دورة حياة الإنسان عند الأربعين من العمر؛ فهو عند ذلك السن في الحالة الطبيعية إما أن يضعف ويمرض حتى ينتهي الأجل بعد حين، أو يجدد حياته في كل عقد من عمره ويتواءم مع التغيرات البيولوجية ويراعي صحته ويغير استراتيجياته أيضاً إلى حين، ولا يدوم إلا الحي الدائم ﷻ؛ قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾[9]، هذا الدعاء هو علامة

(٩) المصدر نفسه، «سورة الأحقاف،» الآية ١٥.

على إعادة تجديد النفس وتعريفها استعداداً للقاء ربها في النصف الثاني من العمر، ومحاولة لأن يصعد ويتجدد إلى حين؛ ولكن على أي حال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[10] ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[11].

أمثلة من الدورات الطبيعية المطبقة على علوم الشريعة

نسخ أم تغيير تدريجي

من سنن الله تعالى في الفطرة البشرية صعوبة التغيُّر، خاصة فيما يتعوّد عليه الإنسان. والصحابة رضي الله عنهم كانوا قد تعوّدوا قبل الإسلام عادات قد صارت جزءاً من حياتهم، فلمّا جاء الإسلام بآداب وأحكام تتناقض مع بعض هذه العادات كان من رحمة الله تعالى ومن حكمة رسوله ﷺ التدرّج في تطبيق هذه الأحكام، وكان هذا التدرج من السمات العامة في عهد الرسالة التي لا بد أن نفهمها نحو فهم أعمق للشريعة ومراجعة أصيلة لمنهج دراستها.

وقد اتخذ هذا التدرج في التطبيق أسلوبين: الأول بدأ الحكم فيه بتكليف خفيف ثم تدرّج الحكم من الأخفّ إلى الأشدّ، والثاني بدأ الحكم فيه بتكليف شاق ثم خفف تدريجياً من الأشد إلى الأخف. ومثال الأول ما حدث من تدرّج في تحريم الخمر والربا على مراحل بدأت جزئية وانتهت إلى الاجتناب التام، والصلاة مرتين ثم خمس مرات، وصيام بضعة أيام في العام ثم فرض صيام رمضان كله، وإباحة التكلم في الصلاة ثم تحريمه، وغير ذلك من الأحكام.

---

(١٠) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٨٥.

(١١) المصدر نفسه، «سورة يوسف،» الآية ٢١.

أما الخمر، فقد نزل أولاً قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾[١٢]، وهو إشارة إلى أن ما غلب شره فمن الأَوْلى أن يُترك؛ ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾[١٣]، وهو ما يعني الكفَّ عنها أغلب اليوم وبعض الليل؛ ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[١٤]، وهو التحريم التام والحكم الأصلي.

وتحريم الربا مرّ بمراحل متعددة مشابهة لمراحل تحريم الخمر[١٥]، بدأت بقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ﴾[١٦]، وهي موعظة سلبية تعني أن الربا لا ثواب له عند الله؛ ثم نزلت قصة اليهود وكيف أن الله تعالى عاقبهم على أكلهم الربا بعد أن نهاهم عنه؛ ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾[١٧]، وهو ما يحرِّم الربا المضاعف؛ وأخيراً نزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[١٨]، وهو التحريم النهائي لكل أشكال الربا ونِسبه، وهو الحكم الأصلي. والصلاة كانت بين

---

(١٢) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢١٩.

(١٣) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٤٣.

(١٤) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٩٠.

(١٥) وهو رأي العلامة الدكتور محمد عبد الله دراز، نقله عنه: محمد الغزالي، **نظرات في القرآن** (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠١٢)، ص١٩٨ ـ ٢٠٠.

(١٦) **القرآن الكريم**، «سورة الروم،» الآية ٣٩.

(١٧) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٣٠.

(١٨) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٨.

الحين والآخر فترة من الزمن، ثم فُرضت ركعتان بالغداة وركعتان بالعشي، ثم فُرضت الصلوات الخمس ليلة الإسراء[١٩].

وأما مثال الأسلوب الثاني فهو حمل الصحابة ﷺ على عزائم فرض قيام الليل ووصال الصيام إذا نام الصائم، ثم التخفيف إلى الندب في قيام الليل وكراهة وصال الصوم.

أما وصال الصوم، فعن البراء ﷺ قال: «كان أصحاب محمد ﷺ إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي، وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً، فلما حضر الإفطار أتى امرأته، فقال لها: أعندك طعام؟ قالت: لا، ولكن أنطلقُ فأطلب لك. وكان يومه يعمل، فغلبته عيناه، فجاءته امرأته فلما رأته قالت: خيبة لك! فلما انتصف النهار غشي عليه، فذكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت هذه الآية: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[٢٠]، ففرحوا بها فرحاً شديداً»[٢١].

وأما قيام الليل، فعن سعد بن هشام قال: قلت لعائشة ﷺ: أخبريني عن قراءة رسول الله ﷺ، قالت: «لما أُنزل عليه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۞ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢٢]، قاموا سَنَةً حتى ورمت أقدامهم[٢٣]،

---

(١٩) انظر: أبو بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي، **إعانة الطالبين** (بيروت: دار الفكر، [د. ت.])، ج١، ص٢١.

(٢٠) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٨٧.

(٢١) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد محمد شاكر [وآخرون] (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.])، (ج٥، ص٢٠١). وقال حديث حسن صحيح.

(٢٢) **القرآن الكريم**، «سورة المزمل،» الآيتان ١ ـ ٢.

(٢٣) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تفسير =

فأنزل الله ﷻ: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾»[٢٤].

وكان المقصِد من أسلوب التدرّج من الأخف إلى الأشد هو مراعاة الفطرة البشرية في دورات تغيرها، إذ حُملت النفوس على التكليف الخفيف أول وهلة للتغلب على مناعتها ومقاومتها، ومن ثَم إلزامها بالتكليف الكامل والحكم الأصلي فيما بعد. وكان المقصِد من أسلوب التدرّج من الأشد إلى الأخف هو حمل هذه النفوس على العزائم أول وهلة لغرس عادات معينة في النفوس، ثم التخفيف والنزول في مستوى التكليف من العزيمة إلى الندب والاستحباب، وهو الحكم الأصلي. وهذا كله من باب مراعاة سنن الدورات وطبيعة التغير في نفسية الأفراد والمجتمعات.

وهذه التغيرات تسمى في الفقه الإسلامي (نسخ) بمعنى إلغاء حكم قديم بحكم جديد، ولكنها في نظري مجرد تدرج في تطبيق الأحكام مع مراعاة سنن التغير، والأحكام الشرعية واحدة على أي حال، فلم يبح الشرع الحنيف يوماً الخمر ولا الربا ولا الزنا، ولكنه حرمهماَ بالتدريج ومع مراعاة أحوال الصحابة ﭫ، ليس إلا. وقد كتب أستاذنا الراحل الشيخ محمد الغزالي ﭬ يقول في نفس المعنى: «فهل هذا التدرج في التشريع يسمى نسخاً؟ إن الأدوية تبقى ما بقيت الأدواء المرصودة لها، والدواء الذي ينجح في علاج حالة ما ربما لا يُذكر في علاج حالة أخرى مخالفة، وهذا لا يعد غضّاً من قيمته؛ بل إن المرض الواحد قد يحتاج إلى سلسلة متعاقبة من الأدوية، تستقيم مع مراحل سيره وضروب مضاعفاته وأعقاب الخلاص منه... ونصوص القرآن لا تخرج عن

= سورة المزمل، (ج٢، ص٥٤٨). وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢٤) **القرآن الكريم**، «سورة المزمل،» الآية ٢٠.

حدود هذا الشبه! وقد عجبنا من استشراء القول بالنسخ عند المفسرين»[٢٥].

ودعاوى «النسخ» التي يتحدث عنها الشيخ الجليل هنا هي من نتائج عدم فهم سنن الدورات اللازمة لتغيير المجتمعات، وبالتالي فقدان الحكمة في التعامل مع الواقع وتغييره بناء على حكمة التشريع في تغيير المجتمع الأول[٢٦].

(٢٥) الغزالي، **نظرات في القرآن**، ص١٩٤.

(٢٦) راجع: جاسر عودة، **نقد نظرية النسخ** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣).

المراجعة التاسعة

من الانغلاق في التفكير إلى الانفتاح والتجدد

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]

﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ۞ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ۞ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ۞ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ٢٠]

التجدد من سنن الله في كل كائن حي

من سنن الله تعالى أن الكائن الحيّ يبقى حياً فقط إذا كان منفتحاً على البيئة من حوله ومتفاعلاً معها، يؤثر ويتأثر، يتنفس ويأكل ويشرب ويتزاوج، وفي هذا يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾[1]، ويقول: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾[2]، ويقول: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ۞ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[3]، ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الأنعام،» الآية ٩٥.

(٢) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ١٩.

(٣) المصدر نفسه، «سورة الحجر،» الآيتان ١٩ ـ ٢٠.

أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾[٤]، ومثل ذلك كثير في كتاب ربنا مما يدل على سنة تفاعل الأحياء مع الكون.

وهذه السنّة الإلهية تنطبق أيضاً على عالم الأفكار، فالعقل الذي لا ينفتح على الكون ويتفكر فيه ويتعلم منه عقلٌ مظلمٌ جامدٌ لا يأتي بخير. ويعلمنا القرآن الكثير عن انفتاح العقل وإطلاق الفكر من أجل مصلحة الإنسان: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[٥]، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾[٦]، ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[٧]، ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[٨]، ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾[٩]، ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[١٠]، وغير ذلك في كتاب الله كثير؛ بل إن القرآن نفسه هو منحة إلهية تفتح عقل الإنسان وتغذيه وتخرجه من الجمود على الموروث وتقليد الآباء والأجداد إلى آفاق التجديد والإبداع والانفتاح على الواقع المعيش والكون المنظور والتاريخ القريب والبعيد والمجتمعات الحية المتفاعلة والحياة وما بعد الحياة من حياة. ولذلك، فلا بد في رحلة ترتيب العقل أن نقف على مراجعة في تجديد الفكر وتنشيط الذهن وعدم الجمود على

(٤) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٦٨.

(٥) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٣١.

(٦) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ٣٨.

(٧) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

(٨) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٩.

(٩) المصدر نفسه، «سورة العنكبوت،» الآية ٢٠.

(١٠) المصدر نفسه، «سورة الغاشية،» الآية ١٧.

الموروث والمنقول والمحفوظ والمألوف، وإنما العقل المسلم العابد لله عقل حي مجدِّد ومتجدد.

أمثلة من التجدد في الحياة الشخصية

الانفتاح على الأفكار والثقافات

في عصر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي أتاحت التقنيات لشاب في قرية صغيرة في أفريقيا مثلاً أن يتواصل مع آخر يقيم في مدينة المكسيك وأن يتبادلا المعرفة عن عالميهما بشكل حميم وغير مسبوق في تاريخ البشر، وأتاحت التقنيات لطفلة في دولة نامية معزولة أن تزور على شاشتها وهي جالسة في بيتها أو مدرستها أعظم المتاحف وتتصفح أكبر المكتبات وتتعلم عن أحدث التقنيات، وأتاحت الهواتف النقالة أن يرى العالم كله حدثاً يحدث هنا أو هناك وقت حدوثه وساعة حدوثه، وأن يتعلم الإنسان بتكلفة زهيدة ما يشاء من اللغات والمهارات. ولذلك فإنه من غير المنطقي أن لا يستفيد الإنسان في هذا العصر من التطور الهائل في تقنيات الاتصالات، أو أن يدخل على مواقع التواصل ولكنه يقتصر في تواصله على دائرته الثقافية المحدودة منكفئاً فقط على ما اعتاد عليه من أناس وأفكار وعادات. هذا الإنسان المنغلق في عصر الاتصال يفوت فرصاً هائلة للانفتاح على الآخرين وتجديد حياته وفكره بما يمكن أن يتعلمه من الآخرين ويعلمه لهم.

والانفتاح على الثقافات المختلفة وكيف يعيش الناس، وماذا يأكلون ويشربون، وبماذا يتداوون، وكيف يفكرون، وكيف يتعلمون، وغير ذلك؛ كل هذا يعين الإنسان على التعلم والتجدد والتطوير. ويحقق روح التربية القرآنية للإنسان أن يسير في أرض الله الواسعة ابتغاء فضله ولتحقيق قيم الإسلام ومقاصده في كل مكان.

هذا من صميم رسالة الإسلام وسنّة الله تعالى من الأنبياء والمصلحين والأئمة والقادة: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾[11]، ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ﴾[12]، ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ﴾[13].

ويحدث أحياناً أن يختلط على الإنسان ما كان عادةً، هي مجرد تقليد لقومه وآبائهم، مع ما هو من الشرع مما يلزم كل مؤمن ومؤمنة في كل زمان ومكان، فيتمسك بعاداتٍ قد تكون ضارة أو ظالمة ويحسبها ثوابت وهي ليست كذلك، ويرفض عادات أو أفكاراً أخرى مهمة ونافعة ولو كانت من شعوب وثقافات أخرى. وتعلّم اللغات المختلفة والانفتاح على الثقافات والحضارات المختلفة، وقراءة أحوال البلاد في كل مكان، هو من أهم ما ييسر على الإنسان أن يكون فاعلاً مفيداً ذا عمل مثمر وإنجاز متسق مع تطورات العصر؛ وهذه فحوى رسالة القرآن وفحوى سنّة الرسول ﷺ وتاريخ صحابته في هجراتهم في أنحاء الدنيا ومن تبعهم بإحسان إلى يومنا هذا.

أمثلة من الانفتاح السياسي

الانفتاح على هموم الناس

وأحياناً يغرق أهل السياسة صغاراً وكباراً في معارك لجذب الانتباه أو لتعزيز السلطة، وصراعات وتناحرات هي أبعد ما تكون عن هموم الناس واحتياجاتهم. وأحياناً كثيرة لا يكون لديهم وعي

(١١) المصدر نفسه، «سورة العنكبوت،» الآية ٥٦.

(١٢) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٣٧.

(١٣) المصدر نفسه، «سورة العنكبوت،» الآية ٢٠.

كاف بطبيعة المجتمعات نفسها التي يحكمونها، ولا يظنون أن الذين هم خارج دوائر من يعدونهم من (الصفوة) هم أصلاً من البشر أصحاب الحقوق، وهذا بالطبع يعني أن متطلبات العيش الكريم للشعوب لا تدخل في سلم أولويات هؤلاء أصلاً.

والإشكال الكبير هنا هو جمود السياسيين من كل المشارب إلا من رحم الله على رؤيتهم الضيقة للأمور أو مصالحهم المحدودة في السلطة، وعدم الانفتاح على الواقع أو الاستعداد للتعلم والتفاعل الحقيقي مع هموم الناس، هذا على الرغم من أن هذا الانفتاح والفهم للشعوب هو الذي يصنع القادة الحقيقيين الذين ترتقي بهم الأمم.

وكثير من الإسلاميين يقاربون السياسة عبر حرفيات النصوص، ويعتقدون بإمكانية تشييد نظام للخلافة كما كان في الماضي تماماً، دون أن يدركوا أن عليهم أن يبدؤوا من هموم الناس وتطلعاتهم بالأساس ويشكلوا ثقافتهم وأحلامهم أولاً. وإننا إذا نظرنا إلى الفلسفة التي قامت عليها الخلافة (أي حين كانت راشدة) لوجدناها تتجاوز حب السلطة والانتصار للعصبية أو القومية أصلاً، ولوجدناها تطمح إلى مقصد أن تقوم دولة الإسلام على العدل بين الناس وعلى إصلاح أمور دنياهم بما يرفع شأن دينهم.

التجديد من طبيعة الدين

وقد ختم الله الرسالات برسالة محمد ﷺ، وجعل كتابه مهيمناً على ما قبله من كتب، وهذا يعني بالضرورة أن الشريعةَ التي جاء بها نبينا محمد ﷺ لا بد أن تكون مستوعبة وشاملة وصالحة لكل زمان ومكان؛ قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ

وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[١٤].

وكما هو معلوم عند أهلِ العلم أن الأحكام الشرعية منها ما هو منصوصٌ بالتفصيل على حكمه، ومنها ما لم يُنصّ على حكمه ولكنه يدخل تحت النصوص العامة. وهذا النوع الثاني يحتاج إلى اجتهاد واستنباط، وهذا من الانفتاح والتجدد في طبيعة هذا الدين العظيم.

ولكن هناك من الدعاة والعلماء من يقتبس موقفاً من تاريخ الصحابة مثلاً ويجعله مرجعية ملزمة في الحكم على بعض القضايا الحالية، دون النظر الى اتفاق هذا الموقف التاريخي مع الظروف. ولكن المنهجية الإسلامية السليمة اليوم في التعامل مع القضايا العامة المعاصرة هي العودة إلى المقاصد والمعاني لا إلى الأشكال والقرارات والسياسات التي هي مدارها على السياق الزماني والمكاني. وهذا ما فعله الصحابة ﷺ أنفسهم، خاصة مع سنة النبي ﷺ في قضايا السياسة العامة وإدارة المجتمع.

من ذلك ما جرى في عهد عمر بن الخطّاب ﷺ بشأن ما يُعرف بمسألة وعاء الزكاة، أي أنواع الثروات التي يُؤخذ عليها زكاة، فقد قال النّبي ﷺ: «**ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه صدقة**»[١٥]، ولكن عمر أخذ زكاة على الخيل وكانت حجّته أنّ الخيل ازدادت قيمتها جدّاً في زمانه بالنسبة إلى قيمة الإبل، والتي كان الرّسول ﷺ قد أدخلها في الأموال التي تجب

(١٤) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٨٩.

(١٥) **صحيح البخاري**، كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في عبده صدقة، حديث رقم (١٣٩٥)، و**صحيح مسلم**، كتاب الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه، حديث رقم (٩٨٢).

فيها الزّكاة؛ أي أنه ﷺ فهم المقصد من الزّكاة في حدود المساعدة الإنسانية والتكافل الاجتماعي بالتعبير المعاصر، وهذا يقتضي أن يدفعها الأغنياء للفقراء بصرف النّظر عن الشّكل المحدّد للثروات والأموال والسلع التي تعامل معها النبيّ ﷺ في أحاديث الزكاة، والتي كان النّاس يطبقونها بمعناها الحَرفيّ في وقته وزمانه ﷺ. هذا مثال على التجديد في الوسائل حتى في العبادات الاجتماعية، مع ثبات الأهداف والمعاني والمقاصد.

المراجعة العاشرة

من جفاف الماديات
إلى
فقه القلب

﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۞ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ [الشرح: ٧ ـ ٨]

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]

عود على بدء: العقل هو القلب!

وإذا كان «العقل» في سنة الله في خلق الإنسان هو «القلب» ـ كما مر بنا في بداية هذه المحاضرات فلا بد إذاً من العناية بهذا القلب، تلك العناية التي يعبر عنها أحياناً بتنمية الجانب (الروحي). ولكن لا يمكن الوصول إلى (الروحانية)، أو (الربانية) وهو التعبير القرآني، إلا عن طريق الصلة به تعالى والذكر والعبادة. والعبادة لا تقتصر على الذكر باللسان أو أداء الشعائر، وإنما العبادة هي دوام الصلة بالله تعالى على كل حال، سواء أكان بالذكر اللساني أم بأداء الشعائر أم كان ذلك من خلال التفاعل الاجتماعي والإنساني بما يرضي الله.

والعقل المنشود إذاً هو فكر مستنير ومركّب ومنطقي، ولكنه

ليس فكراً مادياً جافاً يحسب الأرقام والأموال والإحصاءات ويعدد الاحتمالات والسيناريوهات فحسب، بل هو قبل ذلك وبعده قلب حي وفؤاد رقيق وعاطفة جياشة بالخير والرحمة. ولا بد إذاً للدعوة إلى ترتيب العقل أن تتضمن دعوةً إلى إحياء القلب، يسمّيه البعض التصوف، والبعض الآخر فقه القلوب أو علم السلوك؛ والأسماء لا تهم وإنما المهم هو العلاقة الحسنة مع الله تعالى والتقدم في سبيله وعلى الصراط المستقيم.

وهذا الجانب من العناية بالقلب والروح يعطي العقل نوراً وفراسة تمكّنه من تجاوز الأطر التقليدية في التفكير إلى أطر جديدة راقية وربانية؛ قال ﷺ: «**إن لله عباداً يعرفون الناس بالتوسّم**»[1]، أي عندهم من النور والفراسة وذكاء القلب ما ينفذون به من المنظور إلى غير المنظور من الاستنتاجات اللماحة.

ولكن التصوف أو فقه القلب المنشود لا بد أن لا يسجن نفسه في طريقة صوفية معينة ولو التزم بها، ولا يلغي العقل مع شيخ مربٍّ ولو كان له حق الأستاذية والإرشاد؛ وإنما ينبغي للفقه المنشود أن ينطلق في سماء المعرفة ويحلق في فضاء البصيرة، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[2].

ومنطق العقل أو القلب هو منطق خاص، لا يقتصر على المنطق الفلسفي الصوري الذي تستنبط منه النتائج الحتمية من المقدمات الرياضية، ولا المنطق الحسابي الذي يحسب الأرقام

---

(١) رواه الطبراني في **الأوسط** (ج٣، ص٢٠٧)، والطبري في **التفسير**، وكذلك البزّار، وحسّنه الهيثمي، وصححه الألباني. وهو أصح من الحديث الآخر الذي بالمعنى نفسه، والذي يجري على الألسنة بلفظ: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله».

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة الحج،» الآية ٤٦.

والاحتمالات ليصل إلى نتائج وإثباتات، ولا المنطق العلمي الذي يستقرئ المجتمع في العلوم الاجتماعية أو يستسئل المختبر في العلوم التجريبية؛ وإنما هو المنطق الذي يضيف إلى كل ذلك توكلاً على الله، واستعانة به، واستخارته في الأمور، وحسن استقبال بشائر الرؤيا الصادقة من رب كريم رحيم، وإعمال منطق البصيرة الصادقة.

قال تعالى عن الرؤيا التي يريها لعباده المؤمنين بقصد رعايتهم وهدايتهم للتي هي أصلح وأقوم لهم: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[٣]، وقال عن نبيه يوسف ﷺ: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾[٤]. ومن ثَمَّ فالعقل يستهدي بما وراء المادة من إلهام لما يريده المولى ولما يصلح به أمر الدين والدنيا، حتى يصبر على وعثاء السفر وكآبة المنظر إذا حدث له ذلك.

وأما منطق البصيرة فمن أدواته أن يستخير العبد المولى ﷻ قبل كل قرار يتخذه ويوقن أنه «**ما خاب من استخار**»[٥]، فيدعو الله في صلاة الاستخارة بقوله: «**اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم...**»[٦].

---

(٣) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٤٣.

(٤) المصدر نفسه، «سورة يوسف،» الآية ١٠٠.

(٥) رواه الطبراني في معجمه **الكبير** و**الصغير** مرفوعاً إلى النبي ﷺ وتكملته: «ولا ندم من استشار».

(٦) **صحيح البخاري**، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، حديث رقم (٦٠١٩).

وأما نور البصيرة في منطق هذا العقل أو القلب فيقتضي أن يرى الحكمة والخير والنعمة في كل ما يرد عليه مما قد يظنه الناس خيراً أو شراً بحساباتهم المحدودة؛ قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[٧]، ومن ثَمَّ فكل ما يأتي من عند الله تعالى هو خير، ﴿بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ﴾[٨] وفي الحديث: «**عجباً لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له**»[٩]. وقد يكون ما يظنه ضاراً هو عين النفع، أو ما يظنه نافعاً هو عين الضرر، فيكل أمره إلى الله ويفوض الخير ونتائج العطاء والمنع له سبحانه، ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾[١٠]. هذا هو منطق العقل الذي هو قلب، والقلب الذي هو عقل، وهو أحرى بالتحليل والعناية والتربية والترتيب. هو عقل متناغم مع الكون الذي يسجد لله ويسبح، ولو لم يفقه هذا التسبيح الكوني، وهو متسق مع حركة الكون وسنن الله تعالى في صلته بالله ﷻ وتوكله عليه.

إنّ فهمنا كبشر للحياة أصبح في منتهى التعقيد. والتوازن بين الثابت والمتغير، والتناغم مع الدورات وحركة التاريخ، والتوفيق بين الوسائل والأهداف، وما إلى ذلك من منهجيات التفكير، تتعقد كثيراً وتحتاج منا إلى ميزان دقيق وركن شديد. ولكن الإنسان الذي يتوكل على الله ﷻ هو إنسان موفق، ولكنه ليس موفقاً لرجاحة

---

(٧) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢١٦.

(٨) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ٢٦.

(٩) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير، حديث رقم (٢٩٩٩).

(١٠) **القرآن الكريم**، «سورة الإسراء،» الآية ٢٠.

عقله فإن العقل وحده يضيع، ولا لبلاغة منطقه فالمنطق وحده يضل، ولكنه موفق لأنه يستحضر معية الله في هذه الحياة ويتوكل عليه سبحانه ويستمد منه العون.

إذا لم يكن عون من الله للفتى... فأول ما يجني عليه اجتهاده

وعن التوكل يقول الحبيب ﷺ: «**لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً**»[11]؛ فالطير يسعى ويتحرك حسب فهمه وقدراته، ولكن الطير لا يرى البيئة التي يعيش فيها بشكل كامل، وهو مهما اتسع عقله فهو عقل محدود، ولكن هذا الطير يؤدي ما عليه والله ﷻ هو الذي يرزق ويطعم ويأوي.

ومثل عقولنا، أو بالأحرى قلوبنا، كمثل قلب هذا الطير الذي يتحرك ويجتهد ويعود راضياً برزقه وشبعه. وعقولنا، وإن كانت أكبر قليلاً من عقول الطير، إلا أنها أيضاً محدودة وبسيطة، وينبغي أن يتواضع العقل ويخشع القلب لله ﷻ. فلْنتوكل على الله تعالى إذاً في خضم هذه الأفكار لكي يعيد ترتيب عقولنا بطريقة ترضيه عنا، سبحانه.

اللهم كن لنا ولا تكن علينا، وانصرنا ولا تنصر علينا، وأعنّا ولا تعن علينا، وامكر لنا ولا تمكر علينا، وخذّل عنا ولا تخذلنا، اللهم اهدنا واهدِ بنا، واجعلنا سبباً لمن اهتدى. اللهم لاتدع لنا ذنباً إلا غفرته، ولا عيباً إلا سترته، ولا هماً إلا فرجته، ولا

---

(١١) رواه الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان في **صحيحه**، والحاكم المستدرك، وقال الترمذي: حسن صحيح. انظر: **جامع العلوم والحكم**، الحديث التاسع والأربعون.

مريضاً إلا شفيته، ولا مبتلى إلا عافيته، ولا مولوداً إلا أصلحته، ولا حيراناً إلا دللته، ولا عدواً إلا خذلته، ولا مجاهداً في سبيلك إلا نصرته، ولا أسيراً في سبيلك إلا فككته، ولا دَيناً إلا قضيته، ولا صعباً إلا سهلته، ولا حاجة هي لك رضا ولنا فيها صلاح إلا قضيتها يا كريم. وصلى الله على محمد النبي الكريم، والحمد لله رب العالمين.